

معضلة «الأسهم الخاملة».. شركات مدرجة بالاسم وغائبة عن شاشات التداول!

40% من الشركات «خارج الخدمة»

1 «خلل الموازين».. كيف تهدد الشركات قليلة الدوران كفاءة التسعير في السوق؟

2 تركيز الملكيات وغياب صانع السوق النشط يجعل الأسهم بعيدة عن أعين الرادارات الاستثمارية

كتب مساعد صالح

تشهد بورصة الكويت مرحلة ذهبية من التحولات الهيكلية، حيث نجحت في ترسيخ مكانتها كواجهة مفضلة للاستثمارات الأجنبية والمؤسسية، بفضل الرقابة الحصيفة لهيئة أسواق المال والأداء التشغيلي القوي لشركات «السوق الأول». ومع هذا النجاح، يتجه التركيز اليوم نحو «السوق الرئيسي»، وتحديدًا نحو الشركات التي تتمتع بمراكز مالية متينة ولكنها تعاني من هدوء في حركة التداول، أو ما يُعرف بـ «الأسهم الخاملة».

لغة الأرقام لا تكذب؛ فالمتابع لشاشات التداول يكتشف أن قرابة 40% من شركات السوق الرئيسي تمر عليها جلسات تداول كاملة «صفريّة»، دون أن يتحرك فيها سهم واحد.

إن وجود شركات مدرجة بنسب تداول منخفضة لا يعني بالضرورة ضعفاً في أدائها المالي؛ فكثير من هذه الكيانات تمتلك أصولاً عقارية ضخمة، أو حصصاً في شركات تشغيلية، أو سجلات حافلة بتوزيعات الأرباح. إلا أن «المعضلة» تكمن في تركيز الملكيات وغياب صانع السوق النشط، مما جعل هذه الأسهم بمثابة «كنوز مخفية» بعيدة عن أعين الرادارات الاستثمارية.

تنشيط هذه الشركات اليوم يمثل مصلحة

الأسهم الخاملة: كنوز بورصة الكويت المنسية



مشروع وطني سيعيد ضخ المليارات «المجمدة» في شريان الاقتصاد الوطني، ويؤكد أن بورصة الكويت بيئة خصبة لكل أحجام الشركات، من العملاقة إلى المتوسطة. الأعمال المعقودة على أن يكون عام 2026 هو «عام السيولة الشاملة»، حيث لا يبقى سهم بعيداً عن شاشة التداول، وحيث تتحول كل ورقة مالية إلى فرصة حقيقية تساهم في بناء الكويت المستقبل.

نسبة «الأسهم الحرة» المتاحة للتداول، مما يجعلها مؤهلة للدخول في مؤشرات السيولة العالمية. إن المسؤولية اليوم مشتركة؛ فالشركات المدرجة مطالبة بتبني سياسات «علاقات مستثمرين» أكثر انفتاحاً لتسويق قصص نجاحها، والبورصة مطالبة بالاستمرار في تقديم الحوافز التشجيعية للشركات النشطة. إن تحويل «الخمول» إلى «حركة» هو

إن وجود جهة تضمن توفير أوامر البيع والشراء بصفة مستمرة يقلص الفجوة السعرية (Spread) ويحفز المستثمر الفرد والمؤسسي على بناء مراكز استثمارية دون خوف من «فخ السيولة». كما أن التعديلات الأخيرة التي أدخلتها الهيئة على لوائح زيادة رأس المال، ومرونة إجراءات الاستحواذ، فتحت الباب أمام هذه الشركات لإعادة هيكلة ملكياتها، وزيادة

مشتركة؛ فهو يرفع من القيمة السوقية لإجمالي البورصة، و يتيح للمساهمين مرونة أكبر في الدخول والخروج، والأهم من ذلك، أنه يعزز من «عمق السوق» الكويتي ليصبح أكثر تنوعاً ولا يقتصر فقط على قطاع البنوك أو الشركات القيادية. يرى الخبراء أن الحل الأمثل لتحريك مياه التداول الراكدة يبدأ من تفعيل دور «صانع السوق» بشكل أوسع في السوق الرئيسي.

تحولات تدريجية في خريطة السيولة

«الशल»: المؤسسات تقود بورصة الكويت والأفراد يخطفون صدارة الشراء

إشارة إلى عمليات جني أرباح أو إعادة تموضع استثماري. في المقابل، تراجعت حصة الأفراد إلى 27.5% من المشتريات و25.9% من المبيعات، إلا أنهم تصدروا صافي الشراء بقيمة تجاوزت 60 مليون دينار، ما يعكس شهية انتقائية للفرص، خاصة في ظل تحركات سعرية جانبية. ويشير ذلك إلى استمرار الأفراد كعامل دعم للسوق، رغم انخفاض وزنهم النسبي. وعلى مستوى الفئات الأخرى، برزت حسابات العملاء (المحافظ) بنمو لافت في حصتها إلى 3.1% من التداولات، مع صافي شراء محدود، بينما سجلت صناديق الاستثمار نشاطاً ضعيفاً نسبياً، مع ميل واضح للبيع بصافي تجاوز 16 مليون دينار، ما يعكس تحفظاً أو إعادة هيكلة للمراكز.

قال التقرير الأسبوعي لشركة الشال للاستشارات أن المؤسسات والشركات تواصل ترسيخ هيمنتها على حركة السيولة في بورصة الكويت خلال الربع الأول من 2026، مع تسجيل توسع ملحوظ في حصتها السوقية على حساب الأفراد، رغم احتفاظ الأخيرين بدور مؤثر في اتجاهات الشراء. وتكشف بيانات الشركة الكويتية للمقاصة عن مشهد استثماري متوازن نسبياً، تقوده المؤسسات من حيث الحجم، بينما يدفع الأفراد بزخم الشراء. واستحوذت المؤسسات على نحو 70.1% من إجمالي قيمة المبيعات و68.9% من المشتريات، مقارنة بنسب أقل خلال الفترة ذاتها من العام الماضي، ما يعكس تعاطف دورها في توجيه السوق. ورغم هذا الثقل، سجلت المؤسسات صافي بيع بنحو 44.2 مليون دينار، في

سيولة «الاكتتاب» ترسم خارطة طريق لعهد تشغيلي جديد

«المعدات القابضة» تعبر مضيق الهيكلية

ثقة المساهمين تمنح الشركة دفعة قوية بتغطية قياسية لزيادة رأس المال



هذا الإجراء وضع الشركة في مركز قوة أمام البنوك المحلية، مما يفتح الباب مجدداً لخطوط ائتمان بأسعار تنافسية.

فرص في الأفق

ومع اكتمال إجراءات زيادة رأس المال إلى 8 مليون دينار، بدأت ملامح الاستراتيجية الجديدة في الظهور. حيث تضع الشركة نصب عينيها الآن الدخول في تحالفات استراتيجية لاقتناص عقود صيانة وتوريد ضمن مشاريع البنية التحتية العملاقة ومشاريع القطاع النفطي التي تطرحها الدولة ضمن رؤية (الكويت 2035)، مستفيدة من خبرتها العريقة التي تمتد لنصف قرن في هذا المجال.

عائد استثماري مرتقب

وفي هذا السياق، أكد محللون

تخطو شركة «المعدات القابضة» خطوات واثقة نحو استعادة برقيتها التشغيلي، مدفوعة بنجاح باهر لعملية زيادة رأس المال التي اختتمتها مؤخراً، والتي لم تكن مجرد إجراء مالي عابر، بل تحولت إلى «استفتاء» على مستقبل الشركة بعد أن بلغت نسبة التغطية مستويات قياسية فاقمت التوقعات.

هندسة الميزانية

وبحسب المتابعات، فإن الإدارة التنفيذية للشركة نجحت في «تصغير» عداد الأزمات العالقة، من خلال حزمة تسويات مالية ذكية، كان آخرها تسوية مديونية بقرابة 884 ألف دينار كويتي، وهي الخطوة التي يراها مراقبون «تحريراً» لأصول الشركة من الرهونات والالتزامات التي كبلت نموها لسنوات.

مع ترقب مفاوضات واشنطن وطهران

تفاؤل حذر يهيمن على الأسواق العالمية

أبدت الأسواق العالمية تفاؤلاً حذراً مع انطلاق جولة جديدة من المفاوضات بين الولايات المتحدة وإيران، في وقت لا تزال فيه المخاطر الجيوسياسية قائمة، ما يدفع المستثمرين إلى الموازنة بين الرهانات الإيجابية والتحوط من أي انتكاسة محتملة. وسجلت مؤشرات الأسهم في أوروبا وآسيا مكاسب محدودة خلال الأيام الأخيرة، مدعومة بآمال تحقيق تقدم دبلوماسي يخفف حدة التوترات، رغم استمرار القلق بشأن هشاشة التهدئة واحتمالات تعثر المحادثات. ويعكس هذا الأداء حالة من التفاؤل المشروط، إذ يراهن المستثمرون على إمكانية التوصل إلى تفاهات تقلص مخاطر تعطل إمدادات الطاقة، لا سيما عبر مضيق هرمز، فترات التصعيد.

الذي يُعد شرياناً حيوياً للأسواق العالمية. في المقابل، لا تزال الضبابية تحيط بمسار المفاوضات، إذ تشير التقديرات إلى وجود خلافات عميقة بين الطرفين حول ملفات حساسة، مثل البرنامج النووي والأمن الإقليمي، ما يجعل أي اتفاق محتمل عرضة للتأجيل أو التعثر. وتتفاعل أسواق النفط بشكل مباشر مع هذه التطورات، حيث شهدت الأسعار تقلبات ملحوظة صعوداً وهبوطاً تبعاً للتصريحات السياسية والتسريبات المرتبطة بالمحادثات، فيما ساهم الحديث عن مقترحات تفاوضية في تهدئة نسبية للأسعار مقارنة بذروات سابقة خلال فترات التصعيد.

أخبار عالمية

سوق النفط يتجه نحو عجز في الإمدادات



يرى محللون أن الضربة التي تلقاها إنتاج النفط العالمي بفعل التوترات المرتبطة بإيران مرشحة لدفع السوق نحو عجز في الإمدادات هذا العام، في تحول لافت عن توقعات سابقة كانت تشير إلى فائض مريح في المعروض. وبحسب استطلاع أجرته «رويترز»، يتوقع ثمانية محللين أن يتجاوز الطلب المعروض بمتوسط 750 ألف برميل يوميا خلال العام الجاري. وكان استطلاع مماثل في سبتمبر قد رجّح تسجيل فائض بنحو 1.63 مليون برميل يوميا في عام 2026، مدفوعاً بشكل رئيسي بخفض تحالف «أوبك+» للتراجع عن بعض تخفيضات الإنتاج.

ناقلات النفط الفارغة تتدفق إلى الولايات المتحدة



أعلن الرئيس الأمريكي دونالد ترامب أن أعدادا كبيرة من ناقلات النفط الفارغة تتجه حالياً إلى الولايات المتحدة لحمل النفط والغاز، في مؤشر على تنامي الطلب على الإمدادات الأميركية.

وقال ترامب، في منشور على منصة «تروث سوشال»، إن «أعداداً هائلة من ناقلات النفط الفارغة، بعضها من الأكبر عالمياً، تتجه الآن إلى الولايات المتحدة لحمل المزيد من النفط والغاز عالي الجودة». وأضاف أن الولايات المتحدة تمتلك احتياطيها نفطية تفوق ما لدى أكبر اقتصادين نفطيين في العالم، مشيراً إلى تفوقها من حيث الجودة أيضاً.

71% من إيرادات مصر تذهب لخدمة الدين



توقعت ستاندرد آند بورز للتصنيف الائتماني أن يظل عبء الفائدة على ديون مصر عند مستويات مرتفعة، ليبلغ نحو 71% من الإيرادات الحكومية خلال العام المالي 2025/2026. وأوضح تقرير المؤسسة أن هذه النسبة مرشحة للتراجع تدريجياً إلى 63% في 2027/2027، مقارنة بنحو 73% في 2025/2024، في إشارة إلى استمرار الضغوط على المالية العامة رغم التحسن المتوقع، وحذر التقرير من تصاعد الضغوط على ميزان المدفوعات، في ظل تداعيات الصدمات العالمية والتوترات الإقليمية، والتي قد تؤثر بشكل مباشر على مصادر النقد الأجنبي الرئيسية.

الثالث عالمياً بنهاية 2025 بحجم استثمار بلغ 3.5 مليارات دولار الكويت المستثمر العربي الأول في سلطنة عمان

أظهرت بيانات مركز الإحصاء العماني تصدر دولة الكويت قائمة الدول العربية في إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر في سلطنة عمان بحجم استثمار يبلغ 1.360 مليار ريال عماني «نحو 3.5 مليار دولار أميركي» في نهاية الربع الأخير من عام 2025. ووفق الإحصاءات الأولية الصادرة عن المركز الوطني للإحصاء والمعلومات العماني جاءت دولة الكويت في المرتبة الثالثة عالمياً في قائمة الدول المستثمرة بالسلطنة بعد المملكة المتحدة التي استحوذت على نحو 52 في المئة من إجمالي الاستثمارات الأجنبية بقيمة بلغت 16.4

مليار ريال (نحو 43 مليار دولار) ثم الولايات المتحدة بإجمالي استثمار بلغ نحو 8.5 مليار ريال (نحو 22 مليار دولار). وأشارت القائمة إلى حلول الصين في المرتبة الرابعة بنحو 887 مليون ريال (3.2 مليار دولار) ثم قطر بنحو 763 مليون ريال (1.981 مليار دولار) والإمارات بنحو 626 مليون ريال (1.625 مليار دولار) والبحرين بـ528 مليون ريال (1.372 مليار دولار) ثم هولندا وسويسرا والهند على التوالي. وأظهرت الإحصاءات تسجيل سلطنة عمان نمواً بنسبة 8.1 في المئة في حجم الاستثمارات الأجنبية

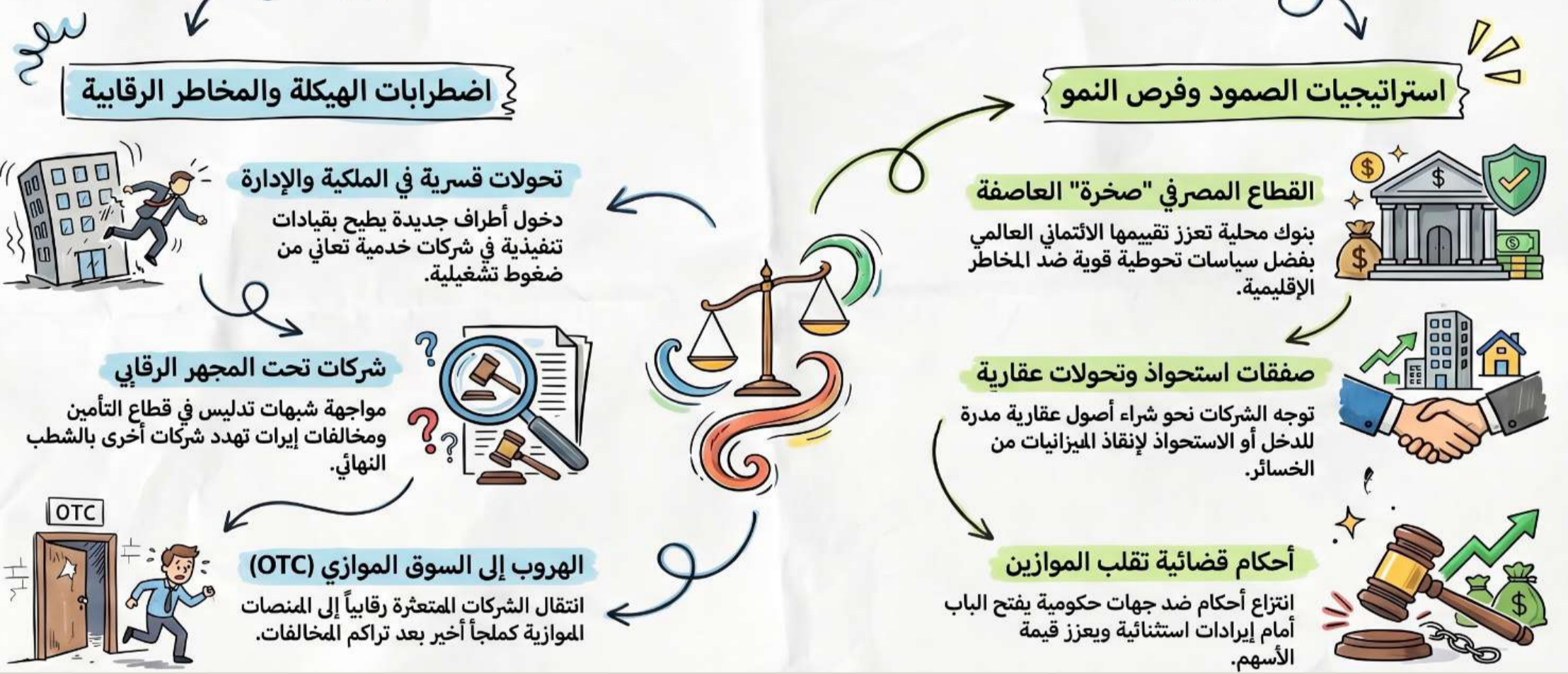
المباشرة ليلعب نحو 31.4 مليار ريال عماني (نحو 81.5 مليار دولار) بنهاية الربع الأخير من العام الماضي مقارنة بالفترة ذاتها من عام 2024. وبيّنت استحواد قطاع استخراج النفط والغاز على أعلى حصة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة بما نسبته 80.9 في المئة تلاه قطاع الصناعة التحويلية ثم قطاع الوساطة المالية وبعده قطاع الأنشطة العقارية والإيجارية وأنشطة المشروعات التجارية تلاه قطاع النقل والتخزين والاتصالات ثم قطاعات الكهرباء والمياه والتجارة والفنادق والمطاعم والإنشاءات على التوالي.

كواليس السوق



تسود أوساط المستثمرين خلال الفترة الحالية حالة من الترقب المشوب بالحذر، وسط أحاديث متداولة في المجالس الاقتصادية وغرف التداول عن تحركات مرتقبة تعكس ملامح مرحلة جديدة في السوق خلال 2026، يمكن رصد أبرزها في: | اعداد: حامد الدوسري

كواليس السوق: خارطة التحولات والمخاطر



1 شركة خدمية على صفيح ساخن

تشهد إحدى الشركات الخدمية المدرجة تحركات مكثفة لإعادة تشكيل هيكل ملكيتها، بعد دخول أطراف استثمارية جديدة تسعى لفرض سيطرة أكبر على القرار. هذه التحركات تأتي في توقيت حساس تمر فيه الشركة بتحديات تشغيلية وضغوط على هوامش الربحية، ما عجل بفتح ملف التغيير من جذوره.

2 الهروب إلى السوق الموازي

شركة خرجت حديثاً من السوق الرسمي تجد نفسها الآن مضطرة للانتقال إلى منصة OTC، بعد فشلها في التكيف مع المتطلبات الرقابية. القرار لم يكن اختيارياً بقدر ما كان نتيجة تراكم مخالفات وتجاهل مستمر للتعليمات. اللافت أن الشركة تحاول إعادة تقديم نفسها في السوق الموازي كفرصة استثمارية، رغم التحديات التي تواجهها. لكن مراقبين يرون أن هذه الخطوة ليست سوى محطة مؤقتة لشركات تعاني من اختلالات هيكلية عميقة.

3 جمعية عمومية «مفخخة»

في إحدى الشركات، تحولت الجمعية العمومية إلى ساحة صراع مكثوم، بعدما تحرك مجلس الإدارة مبكراً لضمان تمرير قرارات مصيرية قبل دخول مساهمين معارضين. الاعتماد كان واضحاً على كتلة تصويتية مضمونة من كبار الملاك. ورغم اعتراضات صغار المساهمين، إلا أن القرارات مرت بسلاسة، ما أثار جدلاً حول عدالة التمثيل داخل الشركة. هذه الحالة تعكس واقعاً يتكرر في أكثر من شركة، حيث تهمش الأصوات الأقل تأثيراً.

4 شركة تأمين تحت المجهر

تواجه إحدى شركات التأمين شبهات تتعلق بممارسات غير شفافة، دفعت الجهات التنظيمية إلى فتح تحقيقات موسعة حول طبيعة عملياتها. المؤشرات الأولية تشير إلى تجاوزات قد تصل إلى التدليس في بعض الوثائق.

6 استحواذ قيد الطبخ

تعمل إحدى الشركات المدرجة بهدوء على إعداد صفقة استحواذ على شركة تشغيلية، ضمن خطة توسع تهدف إلى تنويع مصادر الدخل، المفاوضات وصلت إلى مراحل متقدمة.

7 شركة مهددة بالشطب

تواجه شركة مدرجة خطر الشطب بعد رصد مخالفات تتعلق بطبيعة إيراداتها، التي لا تتماشى مع أنشطتها المسجلة رسمياً. الجهات الرقابية منحتها مهلة لتصحيح أوضاعها.

5 بنك يثبت قوته في العاصفة

أحد البنوك المحلية نجح في تعزيز موقعه الائتماني، بعد حصوله على تقييمات إيجابية من وكالات تصنيف عالمية، رغم التوترات الإقليمية. الأداء المالي للبنك أظهر قدرة واضحة على إدارة المخاطر.

8 اندفاع نحو العقار لإنقاذ الميزانيات

شركة تعاني من خسائر متراكمة بدأت في التوجه نحو الاستثمار العقاري، عبر صفقة شراء أصول مدرة للدخل. الهدف هو تحسين التدفقات النقدية وتقليل الضغوط.

9 تسهيل أصول تحت الضغط

شركة مدرجة بدأت ببيع أصول غير استراتيجية بشكل متسارع لتوفير سيولة عاجلة، بعد تعرضها لضغوط تمويلية من جهات دائنة. عمليات البيع تتم بخصوصيات لافقة.

10 قضية قضائية تغير المعادلة

شركة مدرجة استطاعت انتزاع حكم قضائي لصالحها في نزاع مع جهة حكومية، ما أدى إلى تحسين مفاجئ في مركزها المالي. الحكم فتح الباب أمام تسجيل إيرادات استثنائية.

الأثر لم يتوقف عند الجانب المالي، بل امتد إلى تعزيز فرص الشركة في الفوز بعقود جديدة. السهم بدأ يجذب اهتماماً ملحوظاً من المستثمرين بعد هذه التطورات.

11 شركة عقارية تكشف خسائرها المخفية

أظهرت البيانات المالية لإحدى الشركات العقارية تراجعاً حاداً في الأرباح خلال الربع الرابع، رغم إظهار نتائج سنوية مقبولة. التحليل كشف أن التراجع الحقيقي كان مخفياً خلف أرقام مجملة.

ارتفاع كلفة التمويل وتراجع الإيرادات التشغيلية شكلاً ضغطاً مزدوجاً على الأداء. هذه الحالة تثير مخاوف بشأن استدامة الربحية في القطاع.

أمين السر في جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية فيصل عبد المحسن الطبيخ لـ «عالم الاقتصاد»

قرار «المركزي» تأجيل أقساط المتضررين من الحرب «إيجابي» ويحمي الشركات

القرار يحافظ على سلاسل الإمداد التي تأثرت بارتفاع التكاليف والشحن

2

القرار يعكس رسالة واضحة من شأنها تعزيز الثقة في بيئة الأعمال

1



فيصل عبد المحسن الطبيخ

تمويل أكثر مرونة خلال الأزمات. ومن بين الإيجابيات التي يحملها القرار، ما يتعلق بحفاظ على بقاء الشركات وحماية الوظائف ودعم استمرارية القطاع الخاص كركيزة للتنوع الاقتصادي.

وقال أن القرار كذلك يساعد على الاستمرار التشغيلي بدل التوقف أو الإفلاس. وأوضح أن دعم الاستقرار الاقتصادي يقلل من موجة تعثر محتملة في القطاع الخاص، كما أن القرار يحافظ على سلاسل الإمداد التي تأثرت بارتفاع التكاليف والشحن.

وأشار إلى أن القرار يعكس رسالة واضحة من شأنها تعزيز الثقة في بيئة الأعمال والتأكيد على أن السياسة النقدية مرنة وداعمة وترفع ثقة المستثمرين وأصحاب الأعمال في البيئة الاقتصادية. كما يشجع القرار البنوك على التعامل «بإيجابية» مع العملاء من خلق خلق بيئة

يُعد سياسة نقدية احترازية تستهدف امتصاص الصدمات الاقتصادية الناتجة عن التطورات الجيوسياسية، مع الحفاظ على استقرار القطاع المصرفي.

وأضاف أن السماح للبنوك وشركات التمويل بتأجيل استحقاقات القروض للعملاء من الشركات وأصحاب الأعمال المتضررين يستهدف تحقيق توازن بين دعم الشركات وإدارة المخاطر الائتمانية. ولفت أن القرار من شأنه تحسين السيولة وتأجيل الأقساط، كما يخفف الضغط النقدي على الشركات، خاصة الشركات الصغيرة والمتوسطة والأنشطة المرتبطة بالتجارة والنقل.

أصدر بنك الكويت المركزي قراراً يسمح بتأجيل الأقساط عن أصحاب الأعمال المتضررين من الحرب، داعياً البنوك المحلية إلى التعامل بإيجابية مع الشركات المتضررة جراء الأوضاع الحالية وإدراج جدول التأجيل ضمن البيانات المالية حتى 30 يونيو 2026.

وتعليقاً على قرار بنك الكويت المركزي، أشار أمين السر وعضو مجلس الإدارة في جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية، فيصل عبد المحسن الطبيخ أن القرار إيجابي ومهم لدعم بيئة الأعمال، لافتاً أن تأجيل أقساط القروض على أصحاب الأعمال المتضررين

السياسة النقدية مرنة وداعمة وترفع ثقة المستثمرين وأصحاب الأعمال في البيئة الاقتصادية

3

595 مليار دولار الناتج المحلي الخليجي في الربع الثالث من 2025.. والنمو الحقيقي يقفز 5.2 %

«الإحصائي الخليجي»: الاقتصاد الإقليمي يواصل النمو مدعوماً بتوسع الأنشطة غير النفطية

«الإحصائي الخليجي»: 595 مليار دولار في الربع الثالث من 2025

الاقتصاد غير النفطي. وخلص المركز في نشرته إلى أن هذه الأرقام تقدم مجتمعة «صورة إيجابية لاقتصاد الخليج في الربع الثالث من عام 2025 تتسم بالنمو المتواصل والتوسع الحقيقي القوي وزيادة مشاركة القطاعات غير النفطية في الميزج الاقتصادي». وأسس المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ومقره سلطنة عمان ليكون الجهة الرسمية المعتمدة للبيانات والمعلومات والإحصاءات المتعلقة بدول المجلس إضافة إلى تعزيز العمل الإحصائي والمعلوماتي لمراكز الإحصاء الوطنية وأجهزة التخطيط فيها.

الاقتصادي في دول الخليج «لم يعد مجرد هدف استراتيجي ملعن بل أصبح يترجم بصورة ملموسة في هيكل الناتج المحلي». وفي هذا الصدد قال إن وجود مساهمات كبيرة من الصناعة التحويلية والتجارة والتشييد والخدمات المالية والعقارية يشير إلى «تقدم واضح في بناء محركات نمو بديلة ومساندة للقطاع النفطي». وأضاف أن استمرار النفط والغاز كمكون رئيسي بنسبة 22 في المئة يوضح أن التحول الجاري هو «تحول تدريجي ومتوازن» يقوم على تعظيم العائد من الموارد التقليدية بالتوازي مع توسيع قاعدة

في المئة تلتها تجارة الجملة والتجزئة بنسبة 9.7 في المئة ثم التشييد بنسبة 8.4 في المئة إلى جانب الإدارة العامة والدفاع بنسبة 7.5 في المئة والأنشطة المالية والتأمين بنسبة 7 في المئة والأنشطة العقارية بنسبة 5.8 في المئة فيما استحوذت الأنشطة الأخرى مجتمعة على 27.3 في المئة. وأوضح المركز أن هذه التركيبة تعكس بوضوح أن قاعدة الإنتاج في دول المجلس أصبحت «أكثر اتساعاً وأقل اعتماداً» على قطاع واحد على الرغم من استمرار الأهمية المحورية للنفط والغاز. وأكد أن أهم ما تكشفه هذه البيانات هو أن التنوع

دول المجلس حققت معدلات نمو إيجابية في الناتج الحقيقي خلال الفترة نفسها ما يعزز صورة الاستقرار الاقتصادي على مستوى المنطقة. وأكد المركز في نشرته أن الاقتصادات الخليجية تواصل ترسيخ مسار التنوع الاقتصادي بصورة تدريجية لافتاً إلى أنه على الرغم من بقاء أنشطة استخراج النفط والغاز في صدارة المساهمات القطاعية بنسبة 22 في المئة من إجمالي الناتج المحلي الاسمي في الربع الثالث من 2025 إلا أن مساهمات القطاعات غير النفطية جاءت «لافتة ومؤثرة». ووفق النشرة فقد سجلت الصناعات التحويلية 12.4

595 مليار دولار أمريكي في الربع الثالث من 2025 محققاً نمواً سنوياً بنسبة 2.2 في المئة مقارنة بالفترة نفسها من عام 2024. وأوضح أن هذا النمو لم يقتصر على المؤشرات الاسمية فقط بل امتد أيضاً إلى الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (الحقيقي) الذي بلغ 474 مليار دولار أمريكي خلال الربع الثالث من 2025 مسجلاً زيادة سنوية قدرها 5.2 بالمئة مقارنة بالربع الثالث من 2024 «وهو ما يعكس تحسناً فعلياً في النشاط الاقتصادي الخليجي بعيداً عن تأثيرات تغير الأسعار وحدها». وذكر أن جميع اقتصادات

أكد المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية اليوم السبت مواصلة الاقتصاد الخليجي النمو مسجلاً أداءً إيجابياً خلال الربع الثالث من عام 2025 مدعوماً بتوسع الأنشطة غير النفطية. وقال (الإحصائي الخليجي) في نشرته الاسبوعية إن المؤشرات تعكس استمرار حسن قدرة الاقتصادات الخليجية على الموازنة بين دور القطاع النفطي وتعزيز مساهمة الأنشطة غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي. وأشار إلى أن الناتج المحلي الإجمالي الخليجي بالأسعار الجارية (الاسمي) بلغ نحو

العمومية اعتمدت توصية مجلس الإدارة بتوزيع 8 % أرباح نقدية

«المركز» .. أداء إيجابي وإيرادات قوية في عام 2025

1 ضرار الغانم : الأداء جاء مدفوعاً بفلسفة «المركز» الاستثمارية وخبرته المؤسسية والتزامه بخلق قيمة مستدامة للمستثمرين

2 علي خليل : تعزيز التواصل مع العملاء وتوسيع قاعدة الحلول الاستثمارية



عقد المركز المالي الكويتي «المركز» اجتماع الجمعية العمومية العادية السنوية، بنسبة حضور بلغت 72.7%، حيث وافقت الجمعية على كافة البنود المدرجة في جدول الأعمال، ومن بينها اعتماد توصية مجلس الإدارة بتوزيع أرباح نقدية بنسبة 8% من القيمة الاسمية للسهم أو 8 فلس للسهم الواحد.

وحقق «المركز» إجمالي إيرادات للعام 2025 بقيمة 28.59 مليون دينار بارتفاع نسبته 41% مقارنة بإجمالي إيرادات بقيمة 20.31 مليون دينار عن عام 2024.

وبلغ صافي الربح الخاص بمساهمي الشركة 10.82 مليون دينار عن عام 2025، مقارنة بصافي ربح بلغ 4.46 مليون دينار عن نفس الفترة من العام الماضي. وارتفع إجمالي الأصول المدارة بنسبة 8% ليبلغ 1.52 مليار دينار كما في 31 ديسمبر 2025.

وصرح ضرار الغانم، رئيس مجلس الإدارة: «في ظل التغييرات الاقتصادية العالمية وديناميكيات الاستثمار، حمل عام 2025 في طياته تحديات وفرصاً في آن واحد، وكان عاماً جيداً بالنسبة للمركز» من حيث الأداء، مدفوعاً بفلسفته الاستثمارية الراسخة، وخبرته المؤسسية المتعمقة، والتزامه المستمر بخلق قيمة مستدامة لكافة المستثمرين. وفي عام 2025، حصد «المركز» خمس جوائز من مؤسسات مرموقة مثل إيميا فاينانس، ويوروموني، وميد، تقديراً لريادته في مجالات إدارة الأصول والخدمات المصرفية الاستثمارية والخدمات الاستشارية. وتعكس هذه الجوائز المكانة التي يتمتع بها «المركز» كمؤسسة إقليمية موثوقة، معروفة بتقديم حلول استثمارية متكاملة وقوة مؤسسية في بيئة تنافسية للخدمات المالية».

الكويت أحد أفضل الأسواق

وأضاف: «وخلال عام 2025، برز سوق الأسهم الكويتي كأحد

أفضل الأسواق أداءً في دول مجلس التعاون الخليجي، ليحل في المرتبة الثانية بعد سلطنة عُمان، محققاً عائداً بنسبة 21%. وقد استند هذا الأداء إلى الأرباح الإيجابية، لا سيما في القطاع المصرفي، وتوقعات النمو المستقبلية الناتجة عن القوانين المُشرعة حديثاً، بما في ذلك قوانين التطوير العقاري والرهن العقاري، إلى جانب تنامي مشاركة المستثمرين الأجانب. كما أسهم خفض أسعار الفائدة من قبل بنك الكويت المركزي، والتقدم في مسار الإصلاحات، وتنفيذ رؤية الكويت 2035، في دعم معنويات السوق على مدار العام».

مبادرات استراتيجية

زقال رئيس مجلس الإدارة: «انطلاقاً من أكثر من خمسة عقود من الخبرة والابتكار، يواصل «المركز» تعزيز أنشطته الأساسية في مجالات إدارة الأصول والخدمات المصرفية الاستثمارية والاستثمار العقاري وذلك في إطار استراتيجيته الهادفة إلى تحقيق النمو».

ويستمر «المركز» في توسيع قاعدة منتجاته الاستثمارية، بما يتيح للمستثمرين فرص الوصول إلى الاستثمارات العالمية عبر مختلف فئات الأصول العامة والخاصة.

ومن بين هذه المبادرات، إطلاق استراتيجية أصول البنية التحتية

الخاصة للمستثمرين المؤهلين المحترفين. وخلال عام 2025، واصل «المركز» تطوير منصاته الرقمية، بما أسهم في تعزيز جودة العمليات والكفاءة التشغيلية وتحسين تجربة العملاء. وبالإضافة إلى ذلك، تعد مبادئ الاستدامة جزءاً لا يتجزأ من قيم «المركز». وخلال العام، عزز «المركز» مبادراته في مجال المسؤولية الاجتماعية للشركات، مؤكداً التزامه بإحداث أثر مجتمعي مستدام في دولة الكويت وخارجها».

نظرة المستقبلية

أفاد الغانم قائلاً: قبل تصاعد التورات الجيوسياسية مؤخراً في منطقة الشرق الأوسط، تَوَقَّع صندوق النقد الدولي أن تحقق اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي نمواً في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة 4.3% خلال عام 2026، مدعوماً بنمو القطاع النفطي بنسبة 5.9% والقطاعات غير النفطية بنسبة 3.6%.

إلا أن تصاعد التطورات الجيوسياسية منذ أواخر فبراير أثار حالة من عدم اليقين، وارتفعت أسعار النفط وتباين أداء أسواق الأسهم في المنطقة، وبدأت توقعات نمو الأرباح في التراجع. ورغم استمرار متانة القطاع المصرفي الخليجي، مدعوماً بجودة أصول مستقرة ومحدودية الضغوط على السيولة، إلا أن تقديرات S&P Global تشير إلى احتمالية تراجع الأداء المالي مع تعمق آثار التطورات في المنطقة».

وعلى الرغم من تمتع اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي بملاءة مالية قوية مدعومة بالصناديق السيادية، فإن حجم التأثير على الاقتصادات والأسواق سيظل مرهوناً بمدى التورات الجيوسياسية

وحديثها. ويُعد انحسار هذه التورات عاملاً محورياً في استعادة ثقة المستثمرين وتحسين آفاق الأسواق. وفي هذا السياق، تسهم المبادرات الحكومية التي أطلقتها البنوك المركزية الخليجية في دعم استقرار القطاع المصرفي والحد من الآثار السلبية للتورات على المؤسسات المالية الرئيسية.

استراتيجية الأعمال

من جهته، نوه علي خليل، الرئيس التنفيذي، أن استراتيجية أعمال «المركز» تركز على تعزيز جودة التواصل مع العملاء، وتوسيع قاعدة الحلول الاستثمارية، واستكشاف فرص التوسع الإقليمي المدروس، إلى جانب الاستثمار في تبسيط ورقمنة العمليات الداخلية. وكانت أهم المحطات في عام 2025 هي حصول «المركز» على الموافقة الأولية من الجهات الرقابية لتوسيع حضوره في المملكة العربية السعودية من الاستثمارات العقارية إلى الأنشطة الاستثمارية المرخصة. ويتيح هذا التواجد تعزيز قدرات «المركز» في توفير الفرص الاستثمارية وتوسيع نطاق التوزيع على مستوى المنطقة. وفي ظل سجل «المركز» الحافل في الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا، فإن اتساع حضوره الدولي يسهم في تعزيز قدرته على تنمية فرص الاستثمار العقاري المتميزة وحلول الاستثمارات البديلة، مع الحفاظ على الانضباط في التنفيذ الذي يميّز «المركز».

وتابع خليل: «وواصلت إدارة الثروات تطورها لتلبية احتياجات العملاء من المؤسسات وذوي الملاءة المالية العالية والشركات العائلية، مع التركيز على تنمية رأس المال على المدى الطويل. ومن خلال توسيع التعاون مع مدراء استثمار دوليين، عزز «المركز» وصول العملاء إلى

مجموعة واسعة من الاستراتيجيات الاستثمارية. ويعكس استمرار الابتكار في المنتجات التزام «المركز» بتقديم حلول استثمارية تحقق التوازن بين العائد والمخاطر، وبما يتماشى مع التغييرات المتوقعة في بيئة الأسواق».

وأشار: «كما واصلت إدارة الخدمات المصرفية الاستثمارية في «المركز» تقديم خدماتها للعملاء من الشركات عبر أسواق الدين والائتمانات العامة الأولية، إضافة إلى تقديم الاستشارات المتعلقة بإعادة الهيكلة وعمليات الاندماج والاستحواذ، مما يعزز مكانة «المركز» كمستشار مبتكر في تنفيذ الصفقات المصرفية الاستثمارية المعقدة. ومن المبادرات الاستراتيجية الرئيسية «للمركز» هي قيادة مشاريع

بنظام البناء والتشغيل والتحويل (BOT) في دولة الكويت والاستثمار فيها. وخلال عام 2025، حصل «المركز» على أول مشروع عقاري إقليمي بنظام BOT لبناء وتشغيل عقار تجاري في الكويت. كما عزز «المركز» التزامه بالتحول الرقمي في ظل الدور التنامي للتكنولوجيا في إعادة تشكيل قطاع الخدمات المالية. وشملت المبادرات المنفذة دمج الأنظمة القائمة وتطوير وتوسيع مستودع البيانات وتبسيط العمليات التشغيلية بما يعزز التعاون ويسرّع عملية اتخاذ القرار. وسيسهم نظام إدارة علاقات العملاء (CRM) المطور وفق

أعلى المستويات في الارتقاء بتجربة العملاء وتعزيز مستوى التفاعل معهم».

وأردف قائلاً: «يحرص «المركز» على الاستثمار في كوادره البشرية وتعزيز مرونته المؤسسية لدعم استدامة الريادة في ظل بيئة الأعمال المتغيرة. ويسعى «المركز» إلى ترسيخ بيئة عمل داعمة من خلال مبادرات تعزز رفاه الموظفين والتطوير المهني وتطبيق ممارسات عمل مرنة. كما يسهم التركيز على التنوع والشمول في تشجيع تعدد وجهات النظر وتعزيز الابتكار. وتُسهم هذه الجهود في تعزيز قاعدة المواهب ودعم الأداء المؤسسي المستدام، بدعم من برامج التعلم المستمر وتطوير القيادات وبناء القدرات».

واختتم خليل قائلاً: «سيواصل «المركز» تعزيز المرونة والاستجابة للتغيرات في الأسواق، مع توظيف رأس المال بانضباط عبر مختلف الدورات الاقتصادية. ويضع «المركز» الابتكار والتميز المؤسسي في التنفيذ واتخاذ القرارات الرشيدة المعدلة وفق المخاطر في صميم استراتيجيته للأعمال. ومن خلال الحفاظ على نهج يضع العميل في مقدمة الأولويات والاستثمار في القدرات التي تعمق الرؤى وترفع الكفاءة، يسعى «المركز» إلى خلق قيمة مستدامة ودعم نمو طويل الأجل ومتوازن لكافة المستثمرين».

الاستثمار المنضبط لدعم عملائه

ويواصل «المركز» التزامه بالاستثمار المنضبط لدعم عملائه في تحقيق أهدافهم طويلة الأجل. وبالنظر إلى السنوات المقبلة، فإن «المركز» يتمتع بمكانة قوية تتيح له الاستفادة من الفرص

الاستثمارية المتنامية في مجالات الائتمان الخاص وغيرها من الأصول البديلة، إلى جانب دمج التطبيقات الرقمية والذكاء الاصطناعي لتعزيز تجربة العملاء والكفاءة التشغيلية.

شملت بيع سلع محظورة ومجهولة المصدر وممارسات تجارية مخالفة للأنظمة

«التجارة»: 93 مخالفة متنوعة في «الفروانية» و«العاصمة» و«حولي»

قالت وزارة التجارة والصناعة، أمس، أنها حررت 93 مخالفة متنوعة في محافظات الفروانية والعاصمة وحولي في إطار جهودها لتكثيف الجولات الرقابية الميدانية على المحال التجارية.

وأضافت الوزارة في بيان لـ «كونا» أن المخالفات شملت بيع سلع محظورة ومجهولة المصدر وممارسات تجارية

مخالفة للأنظمة بما يعكس استمرار جهودها في ضبط الأسواق وتعزيز الالتزام بالقوانين.

وأوضحت أن فريق تفتيش مراقبة محافظة الفروانية نفذ أخيراً جولة تفتيشية ميدانية على عدد من المحال التجارية في المحافظة أسفرت عن تحرير 63 محضر ضبط لمخالفات متنوعة من بينها عدم تحديد مد ضمان

شملت بيع سلع مجهولة المصدر ومحظور تداولها.

وذكرت أن من هذه المخالفات بيع علكة التبغ وعدم الالتزام بوضع ملصق يحتوي على بيانات المشغولات الذهبية بالإضافة إلى نشر إعلان لخدمة دون تقديمها.

وأضافت الوزارة أنه تم توجيه 10 إشعارات خلال الجولة منها 8 إشعارات

مخالفة للأنظمة بما يعكس استمرار جهودها في ضبط الأسواق وتعزيز الالتزام بالقوانين.

وأوضحت أن فريق تفتيش مراقبة محافظة الفروانية نفذ أخيراً جولة تفتيشية ميدانية على عدد من المحال التجارية في المحافظة أسفرت عن تحرير 30 محضر ضبط لمخالفات متنوعة

مخالفة للأنظمة بما يعكس استمرار جهودها في ضبط الأسواق وتعزيز الالتزام بالقوانين.

وأوضحت أن فريق تفتيش مراقبة محافظة الفروانية نفذ أخيراً جولة تفتيشية ميدانية على عدد من المحال التجارية في المحافظة أسفرت عن تحرير 30 محضر ضبط لمخالفات متنوعة

مخالفة للأنظمة بما يعكس استمرار جهودها في ضبط الأسواق وتعزيز الالتزام بالقوانين.

وأوضحت أن فريق تفتيش مراقبة محافظة الفروانية نفذ أخيراً جولة تفتيشية ميدانية على عدد من المحال التجارية في المحافظة أسفرت عن تحرير 30 محضر ضبط لمخالفات متنوعة

مرحلة جديدة لطّي صفحة التوترات وتعزيز وحدة الصف بعد 40 يوماً من التحديات

«الشلال»: الخليج يواجه رياح الأزمات برؤية «الوحدة القوية»

2 عودة سلاسل الإمداد عبر «هرمز» ضرورة
قصوى لإنقاذ الاقتصاد الدولي من الركود

1 هدنة وقف إطلاق النار تفتح نافذة
لتغليب العقل والمنطق على لغة الدمار



3 دعوة لتطوير آليات العمل الخليجي المشترك
لتحويله إلى «قوة عظمى» تحترمها المنطقة

4 مواجهة «المجهول» تتطلب سياسات اقتصادية
رشيدة تقلل من الاعتماد على التحالفات المتقلبة

مكوناتها، حينها لن يجرؤ أحد على اعتبارها «طوفة هيبطة».

وعلى المستوى الداخلي، لا بد من قناعة لا تتغير في وقت الأزمات، وهي أن القوة الحقيقية لدولة صغيرة وغنية تثير أطماع الطامعين فيها، هي تماسك جبهتها الداخلية. ومع الأزمة الحالية باتت مؤشرات، بقصد أو بقلّة وعي داخلي، مؤذية ومماثلة لما حدث في ثمانينات القرن الفائت، لا بد من وأدها، ولا بد من التأكيد على أن كل مواطن، مهما كان انتماءه الأدنى من المواطن، هو مواطن شريف ومخلص لوطنه وليس عليه إطلاقاً أن يثبت ذلك. فالخيانة، أو الشك فيها، حالة شخصية، تحدث من أي فئة، والاختصاص في الفصل فيها هو للسلطة القضائية فقط، عدا عن ذلك هي دعوة طوعية لتفتت الجبهة الداخلية.

ومعها تفكك أو يكاد حلف الناتو، ومعها أصبحت أوروبا تحت رحمة روسيا لسد حاجتها من النفط والغاز بأسعار وكميات مضاعفة ما جعل مركزها المالي مأموناً لحقبة قادمة وطويلة من الزمن. أهم دروس ما مضى من الحرب، هو ضرورة اقتناع دول مجلس التعاون الخليجي بأن الحماية الحقيقية لتراثهم الوطني وناسهم لن تأتي من الخارج، وأن خلاصة إنجازات مجلس التعاون الخليجي بعد 46 عاماً لا تزال بلا مردود إيجابي حقيقي، وبلا مناعة حقيقية تحميهم من شرور الخارج. لدى دول المجلس كل الموارد والعقول لتخلق منها قوة إقليمية عظمى أقوى من كل جيرانها، وكل ما يحتاجه الأمر هو بحث حقيقي وحل لكل ما يسبب مخاوفها من بعضها البعض، وتبني مشروع وحدوي يعظم كل عناصر القوة لديها، ويترك هامشاً واسعاً لاستقلالية

دولار أمريكي سنوياً، وتظل احتمالات فرض تلك الأتاوة ضئيلة. حرب لم يتحقق أي هدف لأي من أطرافها، وحساب الربح فيها غائب تماماً، والمنتصر فيها هو الأقل خسارة، وتظل خسارة فادحة، ودفع ثمنها كل دول العالم، وثاني أكبر الخاسرين منها دول مجلس التعاون الخليجي التي أقحمت ظلماً فيها. ولأن مدى وقف الحرب قصير ولا يتعدى أسبوعين، لذلك سيظل حجم المجهول فيما سوف يأتي واسعاً جداً، وهو أهم أعداء القرار الاقتصادي الرشيد.

وإضافة إلى خسائره المحققة والمحتملة، فقد الغرب شاملاً الولايات المتحدة الأمريكية الكثير من قوته التفاوضية مقابل ثاني ألد خصومه، فأكبر الرباحين منها هو روسيا، فمعها، أصبحت حرب أوكرانيا منسية، وأطلقت يد روسيا فيها،

اختراق غير مسبوق، أنه تم التوافق على معظمها قبل بدء تلك الحرب العنيفة المأساوية، زادت الحرب تعقيد وتكلفة بإضافة عامل إغلاق مضيق هرمز ما أشرك العالم أجمع في تكاليف لن تعوض مبكراً حتى يعاد فتحه، إن تم فتحه. من مضيق هرمز، كان يمر 20% من النفط والغاز العالمي و33% من البورينا و25% من الأومونيا ونحو 30-40% من النيتروجين، إضافة إلى الهيليوم وبضائع أخرى، ووفقاً لـ أكسفورد إيكونوميكس، انخفض عدد السفن التي حملتها من خلال المضيق بنحو 95% ما بين فبراير ومارس، أو من معدل 126 سفينة يومياً، إلى معدل 6 سفن يومياً. وإن طبق مشروع فرض أتاوة بحدود 2 مليون دولار أمريكي على مرور 120 سفينة يومياً من المضيق، ذلك يعني زيادة مستدامة في تكاليف النقل بحدود 88 مليار

قال التقرير الأسبوعي لشركة الشلال للاستشارات أنه وبعد حرب مدمرة استغرقت 40 يوماً، كلفت الكثير من الأرواح البريئة، وتعطلت معها إمدادات ضرورية لسلع مثل النفط والغاز والأسمدة، وهددت اقتصاد العالم بولوج حقبة من الركود التضخمي، توصلت أطرافها إلى اتفاق لوقف نصف هش، وقصير الأمد لوقف إطلاق النار. نصف هش لأن أطرافها لم يعودوا يتحملوا كارثية تكاليفها عليهم وعلى العالم، وهو ما يرجح صعوبة العودة إلى المواجهة، ونصف هش لأنه مدى وقفها قصير الأمد ولأن بدئها من الأساس لم يحكمه حد أدنى من مدخلات العقل والمنطق، ما يرجح خطأ الحسابات من جديد والعودة إلى الحرب. مطالبات أطرافها حالياً، هي نفس المطالبات التي أعلن وزير الخارجية العماني، وفي حالة

90 شركة تسجل تقدماً في الأداء رغم تراجع الربحية الإجمالية

135 شركة مدرجة تُعلن نتائجها بصافي أرباح 2.5 مليار دينار

6 نمو استثنائي في الأرباح بنسبة 79.5%
وقيمة مضافة تتجاوز 154 مليوناً

5 أرباح الشركات المدرجة تتراجع 6.4%
لتستقر عند 2.547 مليار دينار

مقابل نحو 1.660 مليار دينار كويتي حققها في عام 2024، أي بارتفاع بنحو 10.3 مليون دينار كويتي أو بنسبة 0.6%.

دينار كويتي. أما من جانب المساهمة النسبية، فقد حقق قطاع البنوك أكبر مساهمة في أرباح كل الشركات بنحو 65.6% من إجماليها، ببلوغ أرباحه الصافية نحو 1.671 مليار دينار كويتي

أداءً من حيث ارتفاع القيمة المطلقة، كان قطاع الاتصالات بارتفاع أرباحه بقيمة 154.7 مليون دينار كويتي أو بنسبة 79.5%، لتصل إلى نحو 349.3 مليون دينار كويتي، مقابل نحو 194.6 مليون

قطاعاً نشطاً ارتفاعاً في مستوى ربحيتها، فيما حققت 3 قطاعات انخفاضاً في مستوى ربحيتها، وقطاعان انتقلا من الربحية إلى الخسائر، وقطاع وحيد عمق من خسائره. أفضل القطاعات

مليار دينار كويتي، بانخفاض بلغ نحو 6.4% عن مستوى أرباح نفس الشركات لعام 2024 والبالغ نحو 2.722 مليار دينار كويتي. وحققت 7 قطاعات من أصل 13

أعلنت 135 شركة أو نحو 96.4% من إجمالي عدد الشركات المدرجة في بورصة الكويت البالغ عددها 140 شركة نتائج أعمالها لعام 2025. وحققت تلك الشركات صافي أرباح بنحو 2.547



7 قطاع البنوك يواصل الصدارة ويستحوذ على 65.6% من إجمالي أرباح البورصة

8 خسارة غير متكررة بـ 294 مليون دينار تهبط بقطاع الصناعة إلى المنطقة الحمراء

مستوى الأرباح فكان من نصيب قطاع الصناعة، إذ بلغت خسائره نحو 174.1 مليون دينار كويتي، نزولاً من مستوى أرباح موجبة بنحو 155.7 مليون دينار كويتي كان قد حققها في عام 2024، أي بانخفاض مطلق بنحو 329.8 مليون دينار كويتي ما يعني أنه السبب الرئيسي في التأثير السلبي على نتائج أداء البورصة لعام 2025. ويعود ذلك إلى تسجيل شركة «أجيليتي للمخازن العمومية» خسائر بقيمة 294.2 مليون دينار كويتي، وهي خسارة غير متكررة وغير نقدية نتجت عن إعادة تقييم العمليات غير المستمرة، مقابل أرباح بلغت 62.6 مليون دينار كويتي في الفترة ذاتها من عام 2024، وتفصيل أداء القطاعات يلخصها الجدول المرفق. وبلغ عدد الشركات الراجعة 113 شركة والخسارة 22 شركة، مقابل العدد ذاته للعينات نفسها من عام 2024. وحقت 90 شركة تقدماً في أدائها، وضمنت تلك الشركات زادت 75 شركة مستوى أرباحها، و15 شركة إما انتقلت

العينة 82 شركة في عام 2024. وبلغ عدد الشركات التي تراجع أداؤها العام الفائت 45 شركة، ضمنها 16 شركة زادت من خسائرها أو انتقلت من الربحية إلى الخسائر، و29 شركة انخفضت ربحيتها، مقابل 53 شركة حققت تراجعاً في أدائها ضمن العينة ذاتها لعام 2024. وفي قائمة أعلى الشركات تحقيقاً للأرباح، حققت عشر شركات أعلى قيمة أرباح بنحو 2.018 مليار دينار كويتي

أو نحو 79.2% من إجمالي الأرباح المطلقة لكل الشركات التي أعلنت عن نتائجها، أو نحو 65.8% من جملة الشركات الراجعة. تصدرها «بيت التمويل الكويتي» بنحو 632.1 مليون دينار

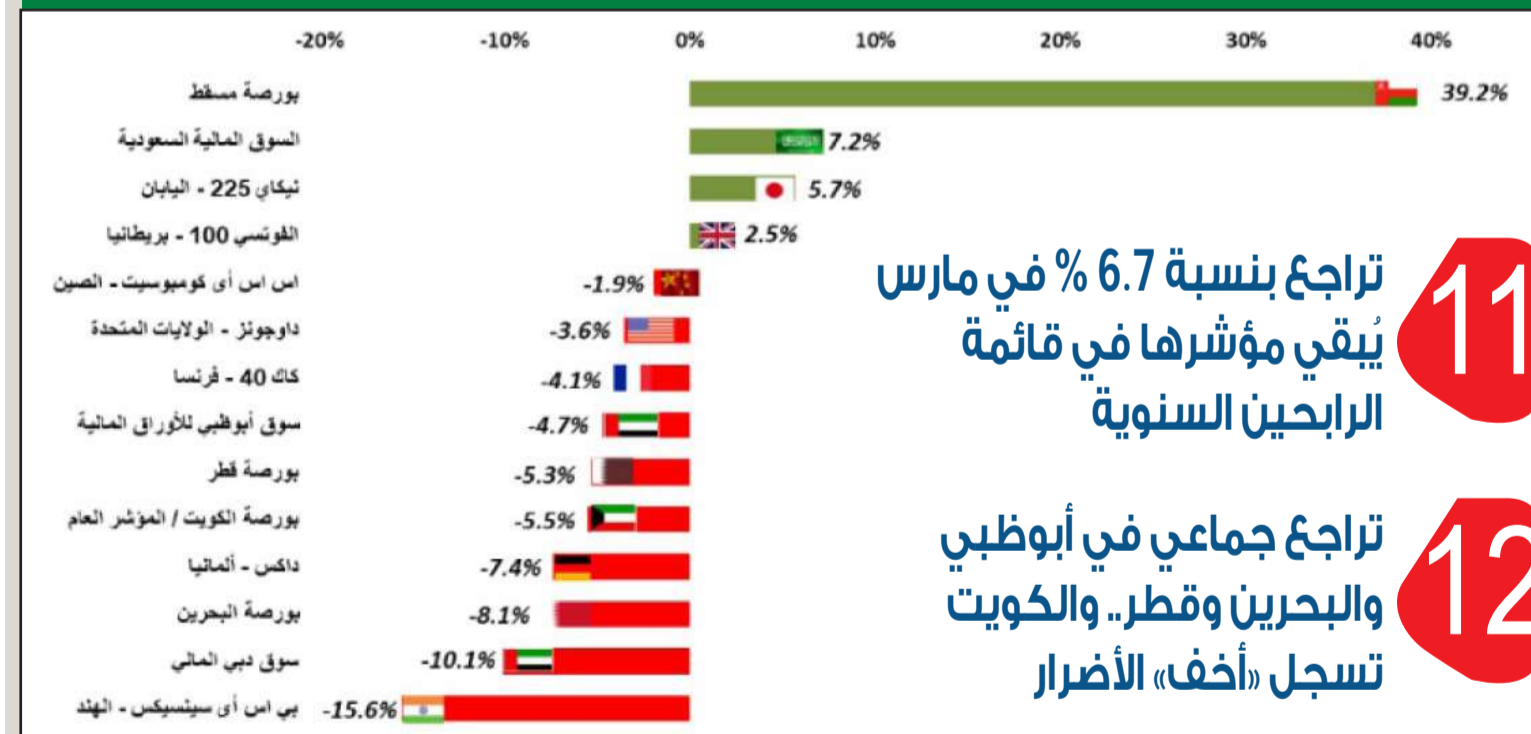
| القطاعات | عدد الشركات المعلنّة | أرباح الشركات المدرجة ألف د.ك | | التغير | نسبة من الإجمالي | |
|-----------------------|----------------------|-------------------------------|-----------|----------|------------------|-------|
| | | 2025 | 2024 | | 2025 | 2024 |
| 1 الطاقة | 5 | 23,862 | 30,982 | 7,120 | 29.8% | 0.9% |
| 2 المواد الأساسية | 2 | 15,479 | 9,141 | 6,338- | 40.9% | 0.6% |
| 3 الصناعة | 20 | 155,702 | 174,147- | 329,850- | 211.8% | 5.7% |
| 4 السلع الاستهلاكية | 2 | 9,583 | 8,512 | 1,071- | 11.2% | 0.4% |
| 5 الرعاية الصحية | 1 | 704 | 16,245- | 16,949- | 2407.8% | 0.0% |
| 6 الخدمات الاستهلاكية | 11 | 89,541 | 111,906 | 22,365 | 25.0% | 3.3% |
| 7 الاتصالات | 4 | 194,568 | 349,251 | 154,683 | 79.5% | 7.1% |
| 8 المنافع | 1 | 9,211 | 15,028 | 5,817 | 63.2% | 0.3% |
| 9 البنوك | 9 | 1,660,423 | 1,670,675 | 10,252 | 0.6% | 61.0% |
| 10 التأمين | 8 | 83,343 | 88,009 | 4,666 | 5.6% | 3.1% |
| 11 العقار | 27 | 161,916 | 121,412 | 40,504- | 25.0% | 5.9% |
| 12 الخدمات المالية | 44 | 318,001 | 332,984 | 14,983 | 4.7% | 11.7% |
| 13 التكنولوجيا | 1 | 45- | 577- | 531- | 1167.9% | 0.0% |
| إجمالي السوق | 135 | 2,722,287 | 2,546,932 | 175,355- | 6.4% | 100% |

في ظل اضطرابات سياسية حادة ومخاوف من توسع رقعة الصراع في المنطقة

«زلزال جيوسياسي» يضرب 12 سوقاً مالية في مارس... وبورصة مسقط تغرد وحيدة

9 الأداء السلبي يفرض سيطرته على 10 أسواق من أصل 14 عالمياً وإقليمياً

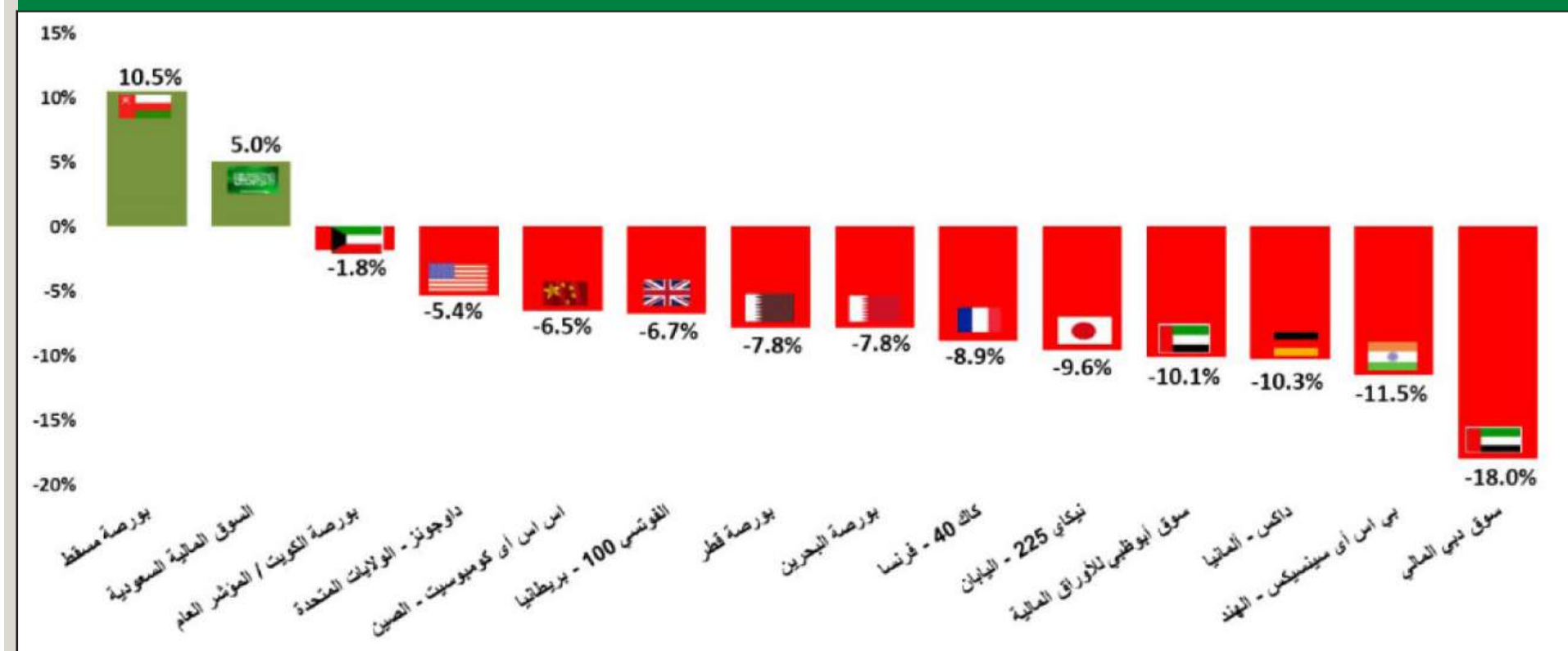
10 الأداء أسواق مالية منتقاة نهاية مارس 2026 مقارنة بنهاية عام 2025



تراجع بنسبة 6.7% في مارس يُبقي مؤشرها في قائمة الراجعة السنوية

تراجع جماعي في أبوظبي والبحرين وقطر.. والكويت تسجل «أخف» الأضرار

11 أداء أسواق مالية منتقاة نهاية مارس 2026 مقارنة بنهاية عام 2025



13 خسائر حادة تضرب مؤشرات الهند وألمانيا واليابان وفرنسا

كان أداء شهر مارس سلباً لمعظم أسواق العينة، وذلك بسبب التطور السلبي للأحداث الجيوسياسية في المنطقة، حيث بلغ عدد الأسواق الخسارة 12 سوقاً مقابل سبعين رابحين مقارنة مع نهاية شهر فبراير، ومن ناحية أخرى، وشهدت حصيلة الربع الأول من العام الجاري تفوق الأداء السلبي أيضاً، إذ حققت فيه 10 أسواق من أصل 14 سوقاً خسائر مقارنة بمستويات مؤشرات نهاية العام الفائت. أكبر الراجعة في شهر مارس كانت بورصة مسقط التي كسب مؤشرها نحو 10.5%، أي ما زالت أكبر الراجعة منذ بداية العام بمكاسب استثنائية بنحو 39.2%. والمكاسب الأخرى في شهر مارس كانت من نصيب السوق السعودي بتحقيقه نحو 5.0%، ليصبح ثاني أكبر الراجعة بنحو 7.2% الخاسر الأكبر في شهر مارس كان سوق دبي بفقده مؤشره نحو 18.0%، أي تلاشت مكاسبه منذ بداية العام وانتقل إلى المنطقة السالبة بخسائر بنحو 10.1%، ثاني أكبر الخاسرين كان السوق الهندي بفقده مؤشره نحو 11.5%، لتصبح مجمل خسائره خلال الربع الأول من العام الجاري نحو 15.6%، أي ثاني أكبر الخاسرين. تلاهما في الانخفاض، السوق الألماني بنحو 10.3%، وسوق أبوظبي بنحو 10.1%، ومن ثم السوق الياباني والفرنسي بنحو

كان أداء شهر مارس سلباً لمعظم أسواق العينة، وذلك بسبب التطور السلبي للأحداث الجيوسياسية في المنطقة، حيث بلغ عدد الأسواق الخسارة 12 سوقاً مقابل سبعين رابحين مقارنة مع نهاية شهر فبراير، ومن ناحية أخرى، وشهدت حصيلة الربع الأول من العام الجاري تفوق الأداء السلبي أيضاً، إذ حققت فيه 10 أسواق من أصل 14 سوقاً خسائر مقارنة بمستويات مؤشرات نهاية العام الفائت. أكبر الراجعة في شهر مارس كانت بورصة مسقط التي كسب مؤشرها نحو 10.5%، أي ما زالت أكبر الراجعة منذ بداية العام بمكاسب استثنائية بنحو 39.2%. والمكاسب الأخرى في شهر مارس كانت من نصيب السوق السعودي بتحقيقه نحو 5.0%، ليصبح ثاني أكبر الراجعة بنحو 7.2% الخاسر الأكبر في شهر مارس كان سوق دبي بفقده مؤشره نحو 18.0%، أي تلاشت مكاسبه منذ بداية العام وانتقل إلى المنطقة السالبة بخسائر بنحو 10.1%، ثاني أكبر الخاسرين كان السوق الهندي بفقده مؤشره نحو 11.5%، لتصبح مجمل خسائره خلال الربع الأول من العام الجاري نحو 15.6%، أي ثاني أكبر الخاسرين. تلاهما في الانخفاض، السوق الألماني بنحو 10.3%، وسوق أبوظبي بنحو 10.1%، ومن ثم السوق الياباني والفرنسي بنحو

وسط استمرار همينة الشركات على السيولة يتصدر الأفراد صافي الشراء

المؤسسات تقود المشهد في البورصة... والاستثمار الأجنبي يضاعف حصته السوقية

15 تصدر قائمة صافي الشراء بأكثر من 60 مليون دينار رغم انخفاض حصتهم الإجمالية

14 قطاع صناديق الاستثمار يسجل صافي بيع بقيمة 16 مليون دينار كويتي

أصدرت الشركة الكويتية للمقاصة تقريرها «حجم التداول للسوق الرسمي للفترة 2026/01/01 إلى 2026/03/31»، والمنشور على الموقع الإلكتروني لبورصة الكويت وفقاً لجنسية وفئة المتداولين. وأفاد التقرير إلى أن قطاع المؤسسات والشركات ما زال أكبر المتعاملين فيها ونصيبه إلى ارتفاع، فقد استحوذ على 70.1% من إجمالي قيمة الأسهم المباعة (63.7% للفترة ذاتها 2025) و68.9% من إجمالي قيمة الأسهم المشتراة (65.6% للفترة ذاتها 2025). وقد باع هذا القطاع أسهماً بقيمة 2.697 مليار دينار كويتي في حين اشترى أسهماً بقيمة 2.653 مليار دينار كويتي، ليصبح صافي تداولاته الأكثر بيعاً بنحو 44.249 مليون دينار كويتي.

وثاني أكبر المساهمين في سيولة السوق هو قطاع الأفراد ونصيبه إلى انخفاض، إذ استحوذوا على 27.5% من إجمالي قيمة الأسهم المشتراة (33.1% للفترة ذاتها 2025) و25.9% من إجمالي قيمة الأسهم المباعة (34.7% للفترة ذاتها 2025). وقد اشترى المستثمرون الأفراد أسهماً بقيمة 1.059 مليار دينار كويتي، بينما باعوا أسهماً بقيمة 998.410 مليون دينار كويتي.

من إجمالي قيمة الأسهم المشتراة (85.7% للفترة ذاتها 2025)، في حين باعوا أسهماً بقيمة 2.966 مليار دينار كويتي مستحوذين بذلك على 77.0% من إجمالي قيمة الأسهم المباعة (89.0% للفترة ذاتها 2025)، ليبلغ صافي تداولاتهم الوحيدون شراءً بنحو 105.656 مليون دينار كويتي.

وبلغت نسبة حصة المستثمرين الآخرين من إجمالي قيمة الأسهم المباعة نحو 20.5% (9.9% للفترة ذاتها 2025) وبعاء ما قيمته 790.272 مليون دينار كويتي، ليبلغ صافي تداولاتهم بيعاً بنحو 23.947 مليون دينار كويتي.

وتغير التوزيع النسبي بين

هو قطاع صناديق الاستثمار، فقد استحوذ على 0.9% من إجمالي قيمة الأسهم المباعة (0.5% للفترة ذاتها 2025) و0.5% من إجمالي قيمة الأسهم المشتراة (0.6% للفترة ذاتها 2025). وقد باع هذا القطاع أسهماً بقيمة 35.118 مليون دينار كويتي، في حين اشترى أسهماً بقيمة 19.015 مليون دينار كويتي، ليصبح صافي تداولاته بيعاً بنحو 16.103 مليون دينار كويتي.

ومن خصائص بورصة الكويت استمرار كونها بورصة محلية، فقد كان المستثمرون الكويتيون أكبر المتعاملين فيها، إذ اشترى أسهماً بقيمة 3.072 مليار دينار كويتي مستحوذين بذلك على 79.8%

تغير التوزيع النسبي بين الجنسيات عن سابقه إذ أصبح نحو 78.4% للكويتيين، 19.5% للمتداولين من الجنسيات الأخرى و2.1% للمتداولين من دول مجلس التعاون الخليجي، مقارنة بنحو 87.3% للكويتيين، 11.4% للمتداولين من الجنسيات الأخرى و1.3% للمتداولين من دول مجلس التعاون الخليجي في مارس 2025.

أي أن بورصة الكويت ظلت بورصة محلية حيث كان النصيب الأكبر للمستثمر المحلي، وما زال إقبال المستثمرين الآخرين من خارج دول مجلس التعاون الخليجي يفوق إقبال نظرائهم من داخل دول المجلس.

وارتفع عدد حسابات التداول النشطة بنحو 0.9% ما بين نهاية ديسمبر 2025 ونهاية مارس 2026، مقارنة بانخفاض بنسبة 5.3% ما بين نهاية ديسمبر 2024 ونهاية مارس 2025. وبلغ عدد حسابات التداول النشطة في نهاية مارس 2026 نحو 48,078 حساباً أي ما نسبته 10.3% من إجمالي الحسابات، مقارنة بنحو 48,675 حساباً في نهاية فبراير 2026 أي ما نسبته 10.4% من إجمالي الحسابات من الشهر ذاته، أي بانخفاض بنسبة 1.2% بين الشهرين.

وآخر المساهمين في سيولة السوق

ديناميكية نمو طفيف في التواجد داخل السوق الكويتي وصافي تداولات يميل للبيع



17

ارتفاع النشاط
بنسبة 0.9% منذ بداية العام.. و48 ألف حساب نشط بنهاية مارس

16

نمو طفيف في التواجد داخل السوق الكويتي وصافي تداولات يميل للبيع

سيولة نشطة وقفزة في مؤشرات التداول الأسبوعية لبورصة الكويت

مؤشر «الشال» يرتفع بنسبة 1.7% مدعوماً بزيادة في قيمة وكمية الأسهم المتداولة

| الأسبوع الثالث عشر 2026/04/02 | الأسبوع الرابع عشر 2026/04/09 | |
|----------------------------------|----------------------------------|-----------------------------------|
| 13 | 20 | عدد شركات ارتفعت اسعارها (شركة) |
| 14 | 8 | عدد شركات انخفضت اسعارها (شركة) |
| 2 | 1 | عدد شركات لم تتغير أسعارها (شركة) |
| 29 | 29 | إجمالي الشركات حسب مؤشر الشال |

كان أداء بورصة الكويت خلال الأسبوع أكثر نشاطاً مختلطاً، حيث ارتفع مؤشر كل من قيمة الأسهم المتداولة، كمية الأسهم المتداولة وعدد الصفقات المبرمة، وكذلك ارتفعت قيمة المؤشر العام (مؤشر الشال). وكانت قراءة مؤشر الشال (مؤشر قيمة) في نهاية تداول يوم الخميس الماضي قد بلغت نحو 709.0 نقطة، بارتفاع بلغت قيمته 11.7 نقطة ونسبته 1.7% عن إقبال الأسبوع الماضي، بينما ظل منخفضاً بنحو 28.6 نقطة أي ما يعادل -3.9% عن إقبال نهاية عام 2025.

وتوضح الجداول التالية التغيرات التي طرأت على أداء مؤشرات التداول خلال الأسبوع الفائت



توضيح الجداول التالية التغيرات التي طرأت على أداء مؤشرات التداول خلال الأسبوع الفائت:

| النسبة من إجمالي قيمة تداول السوق | قيمة التداول دينار كويتي | البيان الشركات |
|-----------------------------------|--------------------------|----------------------------------|
| 13.2% | 47,688,140 | بيت التمويل الكويتي |
| 8.3% | 30,108,625 | بنك الكويت الوطني |
| 7.6% | 27,558,188 | الشركة الوطنية للتنظيف |
| 6.9% | 24,759,133 | مجموعة جي اف اتش المالية (ش.م.ب) |
| 3.7% | 13,258,448 | بنك وربة |
| 39.7% | 143,372,534 | الإجمالي |
| النسبة من إجمالي قيمة تداول السوق | قيمة التداول دينار كويتي | البيان القطاعات |
| 32.4% | 116,875,904 | قطاع البنوك |
| 25.9% | 93,467,234 | قطاع الخدمات المالية |
| 14.6% | 52,583,664 | قطاع الصناعة |
| 10.5% | 37,956,765 | قطاع العقار |
| 8.0% | 28,862,359 | قطاع الخدمات الاستهلاكية |

| التغير % | الأسبوع الثالث عشر 2026/04/02 | الأسبوع الرابع عشر 2026/04/09 | البيان |
|----------|-------------------------------|-------------------------------|------------------------------|
| | 5 | 5 | عدد أيام التداول |
| 1.7% | 697.3 | 709.0 | مؤشر الشال (قيم 29 شركة) |
| 2.0% | 8,483.9 | 8,651.8 | مؤشر السوق العام |
| | 317,930,137 | 360,931,073 | قيمة الأسهم المتداولة (د.ك) |
| 13.5% | 63,586,027 | 72,186,215 | المعدل اليومي (د.ك) |
| | 1,031,518,759 | 1,384,439,620 | كمية الأسهم المتداولة (أسهم) |
| 34.2% | 206,303,752 | 276,887,924 | المعدل اليومي (أسهم) |
| | 88,469 | 93,311 | عدد الصفقات |
| 5.5% | 17,694 | 18,662 | المعدل اليومي لعدد الصفقات |

جدول مؤشر الشال لعدد 29 شركة مدرجة في بورصة الكويت

| الفرق % | إقفال 2025 | الفرق % | يوم الخميس 2026/04/02 | يوم الخميس 2026/04/09 | اسم الشركة |
|---------|------------|---------|-----------------------|-----------------------|---|
| (9.1) | 903.2 | 1.8 | 806.4 | 820.7 | بنك الكويت الوطني |
| (7.6) | 352.6 | (0.4) | 326.9 | 325.7 | بنك الخليج |
| (7.8) | 583.5 | 3.0 | 522.2 | 538.1 | البنك التجاري الكويتي |
| 1.7 | 245.7 | 1.7 | 245.7 | 249.8 | البنك الأهلي الكويتي |
| 6.6 | 347.4 | 1.4 | 365.1 | 370.2 | بنك الكويت الدولي |
| (0.9) | 361.3 | 1.9 | 351.2 | 357.9 | بنك برقان |
| 2.8 | 4,402.9 | 2.4 | 4,419.7 | 4,526.4 | بيت التمويل الكويتي |
| (4.0) | 927.0 | 1.9 | 873.3 | 890.1 | قطاع البنوك |
| 0.3 | 208.6 | (1.7) | 212.9 | 209.3 | شركة التسهيلات التجارية |
| (14.6) | 1,778.8 | 8.2 | 1,404.7 | 1,519.2 | شركة الاستشارات المالية الدولية |
| (16.9) | 380.0 | (0.4) | 317.1 | 315.8 | شركة الاستثمارات الوطنية |
| (3.1) | 275.0 | (0.4) | 267.4 | 266.4 | شركة مشاريع الكويت القابضة |
| (12.5) | 93.1 | 3.7 | 78.6 | 81.5 | شركة الساحل للتنمية والاستثمار |
| (9.8) | 351.1 | 2.4 | 309.2 | 316.6 | قطاع الاستثمار |
| 9.3 | 140.0 | (0.7) | 154.1 | 153.0 | شركة الكويت للتأمين |
| (4.8) | 720.1 | 0.0 | 685.4 | 685.4 | مجموعة الخليج للتأمين |
| (6.2) | 363.3 | 4.6 | 325.7 | 340.7 | الشركة الأهلية للتأمين |
| (0.6) | 220.7 | 0.5 | 218.2 | 219.4 | شركة وربة للتأمين |
| (1.6) | 300.2 | 1.1 | 292.1 | 295.3 | قطاع التأمين |
| (13.8) | 840.2 | 0.6 | 719.9 | 724.3 | شركة عقارات الكويت |
| (2.6) | 650.8 | (0.8) | 638.5 | 633.6 | شركة العقارات المتحدة |
| 1.4 | 291.4 | 3.5 | 285.3 | 295.4 | الشركة الوطنية العقارية |
| 3.6 | 1,827.7 | 1.0 | 1,874.4 | 1,893.1 | شركة الصالحية العقارية |
| (5.7) | 507.1 | 0.7 | 474.9 | 478.4 | قطاع العقار |
| (18.7) | 473.4 | 3.0 | 373.7 | 384.8 | مجموعة الصناعات الوطنية (القابضة) |
| (5.2) | 640.7 | 4.1 | 583.4 | 607.5 | شركة أسمنت الكويت |
| (5.3) | 839.3 | 0.2 | 793.4 | 794.6 | شركة الخليج للكابلات والصناعات الكهربائية |
| (11.1) | 445.5 | 2.1 | 387.9 | 396.1 | قطاع الصناعة |
| (13.1) | 941.6 | 1.0 | 809.8 | 817.9 | شركة السينما الكويتية الوطنية |
| (6.4) | 1,098.5 | 3.1 | 997.3 | 1,028.4 | شركة أجيليتي للمخازن العمومية |
| 18.1 | 881.4 | (1.8) | 1,059.3 | 1,040.6 | شركة الاتصالات المتنقلة |
| (3.6) | 107.9 | 9.6 | 94.9 | 104.0 | شركة سنرجي القابضة |
| 8.2 | 808.3 | (0.5) | 878.6 | 874.5 | قطاع الخدمات |
| (15.0) | 90.8 | 6.5 | 72.5 | 77.2 | شركة نقل وتجارة المواشي |
| (0.8) | 436.8 | 0.3 | 432.3 | 433.5 | قطاع الأغذية |
| (5.9) | 1,000.7 | (0.8) | 949.2 | 941.8 | شركة أم القيوين للاستثمارات العامة |
| (1.5) | 196.6 | (0.2) | 194.0 | 193.6 | الشركات غير الكويتية |
| (3.9) | 737.6 | 1.7 | 697.3 | 709.0 | مؤشر الشال |

مؤشر الشال هو عبارة عن مؤشر قيمة، يعتمد على القيمة السوقية المرجحة بنسبة 100% وفقاً لصيغ مؤسسة التمويل الدولية، والقيمة الأساسية للمؤشر هي 100 (كما في 1 أغسطس 1990).

الأعلى قيمة بين البنوك الكويتية للعام الحادي عشر على التوالي

«الوطني»... يرسخ ريادته كأول علامة مصرفية كويتية تتخطى قيمتها حاجز الملياري دولار

2 حل ضمن أعلى 10 علامات مصرفية في الشرق الأوسط للعام الثاني على التوالي

1 الوطني يتفوق على متوسط النمو الإقليمي ويحقق زيادة 28.2% في قيمة علامته



حقق بنك الكويت الوطني تميزاً جديداً يرسخ مكانته كأحد أبرز العلامات المصرفية في المنطقة والعالم، بعدما حافظت علامته التجارية على صدارة العلامات المصرفية الأعلى قيمة والأقوى بين البنوك في الكويت، وذلك وفقاً للتقرير السنوي لشركة «براندي فاينانس» العالمية لتقييم العلامات التجارية للعام 2026.

العلامات التجارية المصرفية الأقوى في المنطقة.

تقدير عالمي

وعود النمو القوي في قيمة العلامة التجارية لبنك الكويت الوطني إلى زيادة توقعات الإيرادات. كما تعكس قوة العلامة التجارية للبنك سمعته الراسخة، وولاء عملائه، وجهوده في التحول الرقمي، واستثماره المستمر في التميز في تقديم الخدمات.

على الصعيد العالمي، حل الوطني ضمن قائمة أعلى 150 علامة تجارية مصرفية في العالم، متقدماً 9 مراكز ليحتل المرتبة 145 في مؤشر ضمن أعلى 500 علامة تجارية مصرفية حول العالم. ويعكس هذا التقدم الأداء المالي القوي والمتواصل للبنك، وتنفيذه الدقيق لاستراتيجيته طويلة الأجل، وسمعته المرموقة في مجال الثقة والموثوقية والابتكار.

قيادة محلية

على الصعيد المحلي، يواصل بنك الكويت الوطني هيمنته على القطاع المصرفي، محتفظاً بلقبه كأكثر العلامات التجارية المصرفية قيمة في الكويت للعام الحادي عشر على التوالي. وتؤكد هذه الريادة الراسخة ثقة العملاء العميقة التي يتمتع بها البنك، وتأثيره في السوق، والتزامه بتقديم تجارب مصرفية استثنائية. ارتفع مؤشر قوة العلامة التجارية لبنك الكويت الوطني من 83.3 نقطة إلى 83.5 نقطة وبصنيف AAA-، ليحتل «الوطني» بذلك المرتبة الأولى على مستوى الكويت من حيث قوة العلامة التجارية للسنة الخامسة عشرة على التوالي، والمركز الخامس على مستوى

العلامات التجارية العالمية. ويعتمد تقييم الشركة للعلامات التجارية على معايير صارمة تشمل حجم العمليات، والانتشار الجغرافي، والسمعة العالمية والإقليمية، وتصنيف العلامة التجارية والملكية الفكرية.

بين الأفضل في المنطقة

تجاوز نمو قيمة علامة الوطني بشكل ملحوظ المتوسط الإقليمي البالغ 21%، مما مكن البنك من الحفاظ على مكانته كعاشر أعلى علامة تجارية مصرفية في الشرق الأوسط للعام الثاني على التوالي. وعلى الرغم من المنافسة الشديدة في المنطقة، تواصل علامة بنك الكويت الوطني إظهار قوتها واستقرارها وزخمها المتواصل.

استمراراً لجهوده التوعوية ودعمه لحملة «لنكن على دراية»

«بوبيان» يحذر من رسائل تصيد عبر تطبيقات المراسلة

بوبيان
Boubyan

لا تطلب مطلقاً أي معلومات سرية مثل كلمات المرور أو رموز التحقق عبر تطبيقات المراسلة أو وسائل التواصل الاجتماعي. وأشار «بوبيان» إلى أنه يعمل بالتنسيق مع الجهات المختصة لرصد مصادر الاحتيال، إلى جانب مواصلة جهوده في تعزيز الوعي بالأمن السيبراني ونشر الثقافة الرقمية، بما يساهم في حماية العملاء ورفع مستوى الوعي المصرفي وتعزيز الممارسات الآمنة في التعامل مع الخدمات والتطبيقات الرقمية.

كيف تحمي حسابك على WhatsApp؟

وأكد البنك أن حماية الحسابات تبدأ باتباع إجراءات بسيطة وفعالة، من أبرزها:

- تفعيل خاصية التحقق بخطوتين (Two-Step Verification) وتعيين رقم PIN

وللانضمام إلى مجموعات أو رسائل واردة من جهات غير معروفة، مع التحقق من هوية المرسل عبر وسيلة تواصل أخرى موثوقة عند الشك.

- تجنب مشاركة صور البطاقات الخاصة بالتطبيق تحت أي ظرف، وعدم الضغط على الروابط المشبوهة حتى وإن كانت واردة من جهات معروفة، خاصة إذا كانت بصيغة غير معتادة.
- عدم مسح رموز الاستجابة السريعة (QR Codes) إلا عند قيام المستخدم شخصياً بربط جهاز جديد بحسابه.
- تجاهل أي دعوات غير متوقعة

في إطار جهوده التوعوية ودعمه المستمر لحملة «لنكن على دراية»، دعا بنك بوبيان إلى التحلي بمزيد من الوعي والانتباه عند التعامل مع الرسائل والروابط الإلكترونية المتداولة عبر تطبيقات المراسلة ومنصات التواصل المختلفة، خاصة في ظل التطورات والأحداث الراهنة.

وأكد البنك في تصريح صحفي أنه تم رصد محاولات تصيد واحتيال إلكتروني بأساليب الهندسة الاجتماعية عبر تطبيقات المراسلة مثل WhatsApp، حيث يسعى المحتالون إلى خداع المستخدمين من خلال إرسال روابط أو رموز الاستجابة السريعة QR Codes، لافتاً إلى أن هذه الرسائل غالباً ما تدعي صدورها من جهات رسمية، أو تتضمن محتوى مرتبطاً

في إطار جهوده التوعوية ودعمه المستمر لحملة «لنكن على دراية»، دعا بنك بوبيان إلى التحلي بمزيد من الوعي والانتباه عند التعامل مع الرسائل والروابط الإلكترونية المتداولة عبر تطبيقات المراسلة ومنصات التواصل المختلفة، خاصة في ظل التطورات والأحداث الراهنة.



نقلة نوعية في رحلة التحول الرقمي الشاملة

البنك الأهلي الكويتي يوسع نطاق أتمته عملياته عبر الروبوت لتعزيز الكفاءة وتجربة العملاء



سالم الصراف: البنية التحتية الرقمية المتطورة تمكّن البنك من التوسع الآمن والفعال في الأتمته



محمد البلوشي: المبادرة تعكس التزامنا بالتميز التشغيلي والتحول الرقمي



خليل القطان: بفضل هذه الخطوة يمكننا تقديم تجربة مصرفية أكثر سهولة وتعزيز الإنتاجية

أعلن البنك الأهلي الكويتي إطلاق المرحلة الثانية من برنامج أتمته العمليات عبر الروبوت (التشغيل الآلي للعمليات RPA)، في خطوة جديدة تعزز مسار التحول الرقمي الشامل الذي ينتهجه، بعدما نجح في المرحلة الأولى في أتمته عدد من العمليات الأساسية ضمن مختلف قطاعات الأعمال الرئيسية.

ويستهدف هذا التوسع رفع مستوى الكفاءة التشغيلية، وتخفيف الاعتماد على المعالجة اليدوية، وتحسين جودة الخدمة، بما يعكس مباشرة على تجربة العملاء ووتيرة إنجاز معاملاتهم.

وتأتي المرحلة الثانية امتداداً لنهج البنك في توظيف التقنيات الحديثة لمعالجة العمليات المتكررة ذات الأحجام الكبيرة والقائمة على قواعد واضحة وإجراءات معيارية.

ويتيح التشغيل الآلي عبر الروبوت تنفيذ المهام الروتينية بسرعة أعلى ودقة أكبر، مع تقليل احتمالات الخطأ البشري، وتحسين اتساق المخرجات، وتعزيز القدرة على متابعة الطلبات والمعاملات ضمن أوقات معالجة أقصر. كما تسهم الأتمته في دعم استمرارية الخدمة عبر قنوات متعددة، مما يرفع مستوى الموثوقية ويعزز رضا العملاء.

وفي هذا السياق، أوضح رئيس إدارة التحول الرقمي والابتكار في البنك خليل القطان، أن الأتمته تمثل رافعة رئيسية لتطوير الخدمات، قائلاً «بفضل الأتمته، يمكننا تقديم استجابة أسرع، ودقة أعلى، وتجربة مصرفية أكثر سهولة. وعلى المستوى الداخلي، فهي توفر بيئة تدعم التكنولوجيا وتعزز الإنتاجية، وتقلل من العبء التشغيلي، وتتيح للموظفين التركيز على تقديم خدمات مبتكرة واستثنائية».

وأضاف «يعكس هذا التوجه حرص البنك على إعادة توجيه الطاقات البشرية من الأعمال المتكررة إلى مهام ذات قيمة أعلى ترتبط بالابتكار وتحسين تجربة العميل».

من جانبه، أكد المدير العام لإدارة العمليات في البنك محمد البلوشي أن المرحلة الثانية تترجم التزام البنك الأهلي الكويتي بالتميز التشغيلي، قائلاً «المرحلة الثانية من برنامج أتمته العمليات عبر

الأتمته في تحقيق ذلك عبر رفع جاهزية العمليات الخلفية التي تدعم الخدمات الأمامية.

ولضمان تحقيق الأثر المستهدف، يعتمد البنك إطاراً لإدارة التغيير وقياس النتائج، يشمل تحديد مؤشرات أداء للسرعة والجودة، وتدريب الفرق، ومراجعة العمليات دورياً لاختيار فرص أتمته جديدة على نطاق أوسع.

ويسلّط هذا الإنجاز الضوء على الاستخدام الاستراتيجي للأتمته لتعزيز الإنتاجية ورفع الكفاءة التشغيلية والارتقاء بتجارب العملاء، بما يمهّد الطريق لبنية مصرفية رقمية بالكامل وجاهزة للمستقبل، بحيث يؤكد البنك الأهلي الكويتي من خلال هذه الخطوة التزامه بالاستثمار المستمر في التكنولوجيا وتبني أفضل الممارسات، بما يعزز مكانته الرائدة على المستوى التكنولوجي داخل القطاع المصرفي في دولة الكويت وقدرته على مواكبة المتغيرات المتسارعة بثقة وكفاءة.

الإجراءات، وتقليل التكرار، وتحسين تدفق العمل بين الإدارات، بما يساهم في رفع الرضا الوظيفي وتمكين الموظفين من اكتساب مهارات رقمية متقدمة.

وعلى صعيد الحوكمة والامتثال، تتيح الأتمته توثيق خطوات العمل بشكل أدق، وتوحيد تنفيذ السياسات والإجراءات، وتقليل الاعتماد على التدخل اليدوي في العمليات الحساسة، الأمر الذي يدعم الدقة والشفافية ويحد من المخاطر التشغيلية، كما يساهم ذلك في تعزيز القدرة على تتبع المعاملات ومعالجة الاستثناءات بصورة أسرع، مع الحفاظ على اتساق أعلى في التطبيق.

أما بالنسبة للعملاء، فيساهم هذا التطور في تقديم خدمات مصرفية أكثر مرونة وسلاسة، من خلال تسريع معالجة الطلبات وتقليص أوقات الانتظار وتحسين استمرارية الخدمة.

ومع الانتقال المتزايد إلى القنوات الرقمية، يصبح تقديم تجربة فورية وموثوقة عامل تميّز أساسياً، وتساعد

الأتمته مع متطلبات أمن المعلومات واستمرارية الأعمال، خصوصاً في القطاع المصرفي الذي يتطلب مستويات صارمة من الحماية والامتثال».

ويمثل توسع برنامج التشغيل الآلي عبر الروبوت ركيزة أساسية ضمن إستراتيجية الأتمته الشاملة للبنك، إذ يدعم قابلية التوسع والمرونة التشغيلية مع تزايد حجم الخدمات وتنامي توقعات العملاء، خصوصاً وأنه كلما ارتفعت أعداد الطلبات والمعاملات، تصبح الحاجة إلى أدوات قادرة على الحفاظ على مستوى الخدمة وجودتها أكثر ضرورة، وهو ما توفره حلول RPA عند تطبيقها على العمليات المناسبة وبمنهجية واضحة.

ويأتي هذا التوسع أيضاً انسجاماً مع رؤية البنك الأهلي الكويتي لبناء نموذج تشغيلي ذكي ومستدام، يعتمد على التقنيات الرقمية بوصفها محركاً للنمو وتحسين الأداء المؤسسي. وتهدف المبادرة إلى تحقيق كفاءة أعلى وتمتد لتشمل تطوير تجربة العمل الداخلية عبر توحيد

الروبوت تعكس التزامنا الراسخ بالتميز التشغيلي والتحول الرقمي. ومن خلال أتمته العمليات المتكررة، نمكّن فرق عملنا من التركيز على الأنشطة التي تخلق قيمة حقيقية لعملائنا وللبنك على حد سواء».

وأضاف «يؤكد ذلك أن الهدف لا يقتصر على تسريع الإنجاز، بل يشمل أيضاً رفع جودة القرارات التشغيلية وتحسين مؤشرات الأداء في مسارات العمل المختلفة».

في سياق متصل، شدد رئيس إدارة تقنيات المعلومات سالم الصراف، على أن نجاح التوسع يرتكز على جاهزية تقنية عالية، قائلاً «تعتمد توسعة برنامج الأتمته على بنية تحتية رقمية متطورة ومرنة، تضمن أعلى مستويات الأمان، والموثوقية، والأداء. وتمكّن هذه الجاهزية التقنية البنك من التوسع في استخدام الأتمته بأمان وكفاءة، وتحقيق أقصى استفادة من التقنيات الحديثة لدعم العمليات».

وتابع «يبرز هذا الإنجاز أهمية مواكبة

تعزيراً للقيم الوطنية ودعماً للصفوف الأمامية

«التجاري» يدعم حملة «زهرة العرفج»



في إطار التزامه الراسخ بمسؤوليته المجتمعية والوطنية، أعلن البنك التجاري الكويتي عن دعمه لحملة «زهرة العرفج»، التي انطلقت تقديراً لجهود الصفوف الأمامية، وتجسيداً لقيم العطاء والتكاتف التي يميز بها المجتمع الكويتي.

ويأتي دعم البنك لهذه الحملة ليؤكد من جديد حرصه المستمر على المشاركة في المبادرات الوطنية التي تعزز روح الانتماء والولاء للوطن، وترسخ مفاهيم التضحية والعمل المشترك للصفوف الأمامية في مواجهة التحديات، حيث تُعد «زهرة العرفج» رمزاً وطنياً يعكس صلابة المجتمع الكويتي وقدرته على النهوض والتجدد خاصة في ظل هذه الظروف الاستثنائية التي تتطلب مزيداً من التلاحم والتكاتف بين أطراف الشعب الكويتي.

ومن جانبها أشادت أمانى الورع - نائب مدير عام قطاع التواصل المؤسسي في البنك التجاري الكويتي: «إن حملة «زهرة العرفج» تجسد رسالة واجبة للتعبير عن التقدير والعرفان لكل من



وأختتمت أمانى الورع تصريحها بالدعاء إلى المولى عز وجل أن يحفظ الكويت وقيادتها وشعبها من كل مكروه وأن يديم عليها نعمة الأمن والاستقرار والطمأنينة، وأن يُجزل العطاء لأبطال الخطوط الأمامية، ويفيض عليهم الثواب جزاءً لما يبذلونه من تضحيات في سبيل صون مقدرات هذا الوطن الغالي.

أسهم في صون أمن الوطن وحفظ استقراره، مؤكدة أن البنك ماضٍ في دعمه للمبادرات الوطنية والإنسانية التي تُعبر عن دوره الفاعل بصفته شريكاً حقيقياً في خدمة المجتمع ودعم الصفوف الأمامية، والإسهام في كل ما من شأنه تعزيز مسيرة التنمية وترسيخ القيم الوطنية».



تحليل الأسهم الأمريكية

التكنولوجيا تداوي جراح «داو جونز» تحت وطأة التضخم والتوترات

السوق الأمريكي وسط ترقب جيوسياسي

1 تراجع مؤشر ستاندرد آند بورز 500 بنسبة 0.10% عند 6817 نقطة

2 صعود مؤشر ناسداك المركب بدعم أسهم التكنولوجيا والذكاء الاصطناعي

في النتائج، سواء كانت إيجابية أو سلبية، ما يزيد من احتمالات التقلب. لذلك، يتربص المستثمرون هذه النتائج باعتبارها اختباراً حقيقياً لقوة الاقتصاد.

سيولة انتقائية

من الواضح أن السيولة لم تغادر السوق، بل أصبحت أكثر انتقائية، حيث تتركز في قطاعات محددة. هذا الاتجاه يعكس تحولا في الاستراتيجية الاستثمارية، حيث يفضل المستثمرون التركيز على الجودة والقدرة على النمو.

هذه الانتقائية قد تؤدي إلى استمرار التباين في الأداء، حيث تستفيد بعض القطاعات على حساب أخرى.

في ظل هذه المعطيات المتشابكة، تبدو الأسواق الأمريكية مقبلة على مرحلة أكثر حساسية، يُتوقع أن تتسم بارتفاع وتيرة التذبذب وتغير الاتجاهات على المدى القصير بشكل متكرر. فالعوامل الجيوسياسية، وعلى رأسها تطورات الشرق الأوسط وأسعار الطاقة، ستبقى عنصراً ضاعطاً ومؤثراً في نفسية المستثمرين، خاصة مع ارتباطها المباشر بمسار التضخم العالمي. أي تصعيد مفاجئ قد يدفع أسعار النفط إلى الارتفاع بسرعة، وهو ما قد ينعكس فوراً على توقعات السياسة النقدية ويزيد من تقلبات الأسواق.

في المقابل، سيظل مسار التضخم هو المحدد الأهم لقرارات السياسة النقدية في الولايات المتحدة، فإذا استمرت الضغوط السعرية، خصوصاً في مكونات الطاقة والخدمات، فقد تجد البنوك المركزية نفسها مضطرة للإبقاء على سياسات نقدية متشددة لفترة أطول، وهو ما قد يشكل ضغطاً على تقييمات الأسهم، خاصة تلك التي تعتمد على توقعات نمو مستقبلية مرتفعة. أما إذا بدأت مؤشرات التضخم في التراجع التدريجي، فقد يمنح ذلك الأسواق دفعة إيجابية ويفتح المجال أمام موجة صعود أكثر استقراراً.

إلى جانب ذلك، يبرز موسم إعلان أرباح الشركات كعامل محوري قد يعيد رسم اتجاه السوق. فالنتائج لن تقاس فقط بحجم الأرباح، بل أيضاً بنوعية التوجهات المستقبلية التي ستقدمها الشركات. المستثمرون سيبحثون عن إشارات واضحة حول قدرة الشركات على التعامل مع ارتفاع التكاليف، والحفاظ على هامش الربحية، واستمرار الطلب على منتجاتها وخدماتها. أي إشارات ضعف في هذه الجوانب قد تؤدي إلى إعادة تسعير سريعة للأسهم، خصوصاً في ظل التقييمات المرتفعة التي وصلت إليها بعض القطاعات.

كما يُتوقع أن يستمر التباين بين القطاعات، حيث قد تظل أسهم التكنولوجيا، لا سيما المرتبطة بالذكاء الاصطناعي وأشباه الموصلات، في موقع قوة نسبي، مدعومة بالطلب الهيكلي طويل الأجل. في المقابل، قد تواجه القطاعات التقليدية مثل الصناعة والقطاع المالي ضغوطاً أكبر، نتيجة تأثرها المباشر بالدورة الاقتصادية وأسعار الفائدة.



استمرار الاستثمار في هذا المجال، من المتوقع أن يظل هذا القطاع في صدارة المشهد.

تحولات هيكلية

يشهد الاقتصاد العالمي تحولا عميقاً نحو الرقمنة، حيث تتوسع الشركات في استخدام التكنولوجيا لتحسين الكفاءة وزيادة الإنتاجية. هذا التحول يخلق فرصاً كبيرة للنمو، لكنه في الوقت ذاته يعيد تشكيل خريطة القطاعات الاقتصادية.

الشركات التي تنجح في التكيف مع هذه التحولات هي الأكثر جذباً للاستثمارات، في حين تواجه الشركات التقليدية تحديات متزايدة، ما يفسر التباين في الأداء داخل السوق.

القطاع المالي

القطاع المالي يواجه تحديات خاصة في هذه المرحلة، حيث تتأثر البنوك بشكل مباشر بتغيرات أسعار الفائدة والبيئة الاقتصادية. ومع اقتراب موسم إعلان الأرباح، يزداد الترقب لمعرفة مدى قدرة هذه المؤسسات على الحفاظ على مستويات الربحية.

كما أن جودة الأصول ومستوى الطلب على القروض يمثلان عاملين حاسمين في تقييم أداء هذا القطاع، ما يجعل المستثمرين أكثر حذراً في التعامل معه.

موسم الأرباح

يُعد موسم إعلان الأرباح المرتقب أحد أهم المحركات التي قد تحدد اتجاه الأسواق في الفترة المقبلة. التوقعات تشير إلى نمو قوي في أرباح الشركات، إلا أن هذه التوقعات المرتفعة قد تتحول إلى عبء في حال لم يتم تحقيقها.

الأسواق عادة ما تتفاعل بقوة مع أي مفاجآت

من التعقيد، حيث أظهرت ارتفاعاً ملحوظاً في أسعار المستهلكين، مدفوعاً بشكل رئيسي بزيادة أسعار الطاقة. الفجوة الكبيرة في أسعار البنزين تعكس مدى حساسية الاقتصاد الأمريكي لتحركات النفط، وتثير مخاوف من انتقال هذه الزيادات إلى باقي القطاعات.

ورغم أن بعض المؤشرات الأساسية جاءت أقل من التوقعات، فإن الصورة العامة لا تزال تشير إلى ضغوط تضخمية مستمرة. هذا الوضع يضع صناعات القرار النقدي أمام معادلة صعبة، حيث يتعين عليهم الموازنة بين دعم النمو الاقتصادي وكبح التضخم، دون التسبب في تباطؤ حاد.

قوة التكنولوجيا

في مقابل هذه الضغوط، يواصل قطاع التكنولوجيا إظهار قوة لافتة، حيث يقود موجة الصعود في الأسواق. أسهم شركات الذكاء الاصطناعي وأشباه الموصلات تستفيد من الطلب المتزايد على الحلول الرقمية، ما يمنحها ميزة نسبية مقارنة بباقي القطاعات.

هذا التفوق لا يقتصر على الأداء المالي، بل يعكس تحولا هيكلياً في الاقتصاد العالمي، حيث أصبحت التكنولوجيا محورياً رئيسياً للنمو. ومع

بيانات التضخم الأخيرة أضافت طبقة جديدة

المشهد الجيوسياسي

التطورات في الشرق الأوسط، خاصة المفاوضات الجارية بين الولايات المتحدة وإيران، أصبحت عنصراً رئيسياً في حسابات المستثمرين. فهذه المفاوضات لا تؤثر فقط على الاستقرار السياسي، بل تمتد آثارها إلى أسواق الطاقة، التي تُعد أحد أهم المحركات للتضخم العالمي.

أي تصعيد في هذا الملف قد يؤدي إلى ارتفاع أسعار النفط بشكل حاد، ما ينعكس مباشرة على تكاليف الإنتاج والنقل، وبالتالي على أسعار السلع والخدمات. هذا الترابط بين الجيوسياسية والاقتصاد يجعل الأسواق أكثر عرضة للتقلبات، خاصة في ظل بيئة عالمية غير مستقرة.

ضغوط التضخم

بيانات التضخم الأخيرة أضافت طبقة جديدة

أنتهت الأسواق الأمريكية تعاملات نهاية الأسبوع على صورة متباينة تعكس مرحلة دقيقة تمر بها وول ستريت، حيث تتقاطع عدة عوامل اقتصادية وحيوسياسية في آن واحد، هذا التباين لم يكن مفاجئاً بقدر ما هو انعكاس لحالة من الحذر المتزايد لدى المستثمرين، الذين أصبحوا أكثر ميلاً لتقليص المخاطر، خاصة مع اقتراب عطلة نهاية الأسبوع وما يصاحبها من توقف في التداول مقابل استمرار تدفق الأخبار العالمية.

في هذا السياق، لم تعد حركة الأسواق تُبنى فقط على نتائج الشركات أو المؤشرات الاقتصادية التقليدية، بل أصبحت شديدة الحساسية لأي تطورات خارجية، خصوصاً تلك المرتبطة بالتوترات الجيوسياسية وأسعار الطاقة. هذا التحول يعكس تغيراً جوهرياً في طريقة تفاعل الأسواق مع المعطيات، حيث باتت الأخبار السياسية والاقتصادية الكلية تلعب دوراً متقدماً في توجيه قرارات المستثمرين.

حذر السوق

التباين في أداء المؤشرات يعكس إعادة تموضع واضحة داخل السوق، حيث شهدت الأسهم التقليدية، خاصة الصناعية والمالية، ضغوطاً بيئية، في حين واصلت أسهم التكنولوجيا جذب السيولة. هذا التحول لا يعني خروج الأموال من السوق، بل يعكس انتقالها نحو قطاعات يُنظر إليها على أنها أكثر قدرة على تحقيق النمو في بيئة غير مستقرة.

كما أن المستثمرين باتوا يتبنون استراتيجيات أكثر انتقائية، حيث يتم التركيز على الشركات التي تمتلك نماذج أعمال قوية وقدرة على التكيف مع التغيرات الاقتصادية، هذه الانتقائية تعكس نضجاً في سلوك السوق، لكنها في الوقت ذاته تزيد من التباين بين أداء القطاعات المختلفة.

عامل الزمن

يلعب توقيت التداول دوراً مهماً في تفسير هذا الأداء، إذ يُلاحظ خلال الأسابيع الأخيرة نمط متكرر يتمثل في قوة الأسواق خلال بداية الأسبوع، مقابل ضعف نسبي مع اقتراب نهايته. ويعزى ذلك إلى ميل المستثمرين لتقليل مراكزهم قبل فترات الإغلاق الطويلة، تجنباً لأي مفاجآت قد تحدث خارج ساعات التداول.

هذا السلوك يعكس أيضاً إدراكاً متزايداً لمخاطر «الفجوات السعرية»، حيث قد تفتح

جدول بأداء أهم 15 شركة أميركية

| اسم | السعر | عالي | منخفض | التغيير | التغيير % | الحجم | وقت |
|--------------------------|--------|--------|--------|---------|-----------|--------|-------|
| شركة بوينج | 217.63 | 220.37 | 216.66 | -2.43 | -1.10% | 4.83M | 10/04 |
| مجموعة شيفرون | 188.55 | 190.96 | 186.47 | -1.81 | -0.95% | 11.15M | 10/04 |
| شركة كاتريلر | 790.66 | 797.85 | 786.24 | +3.59 | +0.46% | 1.87M | 10/04 |
| مجموعة مايكروسوفت | 370.87 | 375.64 | 370.03 | -2.20 | -0.59% | 28.11M | 10/04 |
| شركة والت ديزني | 99.17 | 100.16 | 98.82 | -0.62 | -0.62% | 6.36M | 10/04 |
| شركة سيسكو سيستمز | 82.22 | 84.56 | 81.62 | -0.95 | -1.14% | 17.57M | 10/04 |
| مجموعة غولدمان ساكس إنك | 907.80 | 908.96 | 895.00 | +4.08 | +0.45% | 1.64M | 10/04 |
| جي بي مورغان تشيس وشركاه | 309.87 | 310.35 | 306.72 | -0.46 | -0.15% | 6.07M | 10/04 |
| شركة كوكا كولا | 77.47 | 78.17 | 77.31 | -0.71 | -0.91% | 11.08M | 10/04 |
| شركة ماكدونالدز | 305.68 | 308.70 | 304.18 | -3.87 | -1.25% | 2.71M | 10/04 |
| شركة ميرك اند كو | 121.42 | 123.01 | 120.95 | -1.26 | -1.03% | 9.71M | 10/04 |
| مجموعة 3 ام | 150.32 | 151.50 | 149.70 | -0.18 | -0.12% | 1.83M | 10/04 |
| أبل | 260.48 | 262.19 | 259.02 | -0.01 | 0.00% | 31.29M | 10/04 |
| شركة أمازون دوت كوم | 238.38 | 240.43 | 235.21 | +4.73 | +2.02% | 56.91M | 10/04 |
| شركة أمجين | 351.02 | 357.46 | 349.75 | -4.58 | -1.29% | 2.26M | 10/04 |

المستهلك الأمريكي

تراجع ثقة المستهلك إلى أدنى مستوياته منذ عقود يمثل إشارة مقلقة للأسواق، إذ يعكس تزايد القلق بشأن المستقبل الاقتصادي. هذا التراجع لا يقتصر على الشعور العام، بل قد يترجم إلى سلوك فعلي يتمثل في تقليص الإنفاق، وهو ما قد يؤثر على أداء الشركات.

نظراً لأن الإنفاق الاستهلاكي يمثل جزءاً كبيراً من الاقتصاد الأمريكي، فإن أي ضعف في هذا الجانب قد يؤدي إلى تباطؤ النمو، ويزيد من الضغوط على أرباح الشركات، خاصة في القطاعات المرتبطة بالطلب المحلي.

مضيق هرمز يتحول لـ«خناق مالي»

أقساط التأمين تلتهم أرباح التجارة العالمية

1 شركات التأمين تعتمد
«التسعير اللحظي»
لمواجهة تسارع وتيرة
الهجمات بالمسيرات والألغام

2 الضغوط الأمنية تدفع
حركة الملاحة للتراجع
بنسبة 95% وتعيد رسم
مسارات التجارة الدولية



الوطنية، لضمان استمرار تدفق السلع الاستراتيجية دون الاعتماد على سوق «لويزن» المتقلب.

- التأمين المتبادل (P&I Clubs): زاد الاعتماد على نوادي الحماية والتعويض، وهي تجمعات ملاك السفن يشاركون المخاطر فيما بينهم، لكن حتى هذه النوادي وجدت نفسها مضطرة لرفع اشتراكاتها بسبب ضغوط المعيين.

ثامناً: التكنولوجيا كحل.. هل ينقذ الذكاء الاصطناعي القطاع؟

في ظل هذا التعقيد، يتجه القطاع نحو «التأمين الرقمي الجيوسياسي»:

- التحليل التنبؤي: استخدام الخوارزميات لتحليل البيانات المفتوحة (OSINT)، وصور الأقمار الصناعية، وحركة القوات للتنبؤ بالتصعيد قبل وقوعه بـ 24-48 ساعة، مما يسمح بتعديل الأقساط بشكل أكثر عدالة.

- العقود الذكية (Blockchain): يتم تطوير عقود تأمين تُفعل آلياً وتصرف التعويضات بمجرد وقوع «حدث أمني» موثق رقمياً، مما يقلل من النزاعات القانونية الطويلة بين المؤمن والمؤمن له.

تاسعاً: السيناريوهات المستقبلية.. أين يتوقف النزيف؟

نحن أمام ثلاثة سيناريوهات محتملة لمستقبل التأمين العالمي في ظل الصراع مع إيران:

- السيناريو الأول (التعايش المتوتر): استمرار حالة «لا حرب ولا سلم»، مما يعني بقاء أقساط التأمين في مستويات مرتفعة دائمة (High Plateau)، وتحولها إلى «ضريبة جغرافية» ثابتة على منطقة الشرق الأوسط.

- السيناريو الثاني (الانفجار الشامل): في حال اندلاع مواجهة مباشرة، قد ينهار سوق التأمين الخاص تماماً في المنطقة، مما يستدعي تدخلاً عسكرياً دولياً لتأمين الممرات، أو قيام «نظام تأمين دولي مدعوم من الأمم المتحدة».

- السيناريو الثالث (الاستقرار التقني): نجاح شركات التأمين في تطوير أدوات تحوط مالية معقدة (مثل سندات الكوارث الجيوسياسية) تساهم في توزيع المخاطر على قاعدة أوسع من المستثمرين، مما يخفف الضغط عن الأقساط.

التأمين كمرأة للعالم الجديد

عبر مضيق هرمز لم يعد قراراً لوجستياً، بل هو قرار مالي وسياسي معقد، تُكتب فصوله في مكاتب شركات التأمين قبل أن تُرسم مساراته في مياه البحار. ستظل الحرب المرتبطة بإيران والمخاطر الجيوسياسية في الخليج هي المختبر الذي سيخرج منه «نظام التأمين العالمي الجديد». إن القدرة على التكيف مع هذه المخاطر ليست مجرد رفاهية، بل هي شرط بقاء للدول والشركات على حد سواء في عالم بات فيه «الخطر» هو السلعة الأكثر تداولاً وتأثيراً في حياة البشر.

إن ما يحدث اليوم في كواليس شركات التأمين هو «بروفة» لشكل الاقتصاد العالمي القادم. لقد انتهى زمن التجارة الرخيصة والأمنة. إن إعادة تسعير مخاطر الحرب في الخليج هي بمثابة إعلان رسمي عن نهاية العولة كما عرفناها، وبداية «عولة مجزأة» تعتمد على التحالفات السياسية بقدر ما تعتمد على الكفاءة الاقتصادية.

في هذا السياق، لم يعد «مدير المخاطر» في الشركات العالمية مجرد محاسب، بل أصبح محلاً سياسياً ومتابعاً استراتيجياً. فالقرار بشحن بضاعة

دون غطاء قانوني، ويجبر الحكومات على التدخل كـ «مؤمن ملاذ أخير».

خامساً: «عدوى المخاطر» واقتصاد التضخم العالمي

لا تظل أزمة التأمين حبيسة الموانئ، بل تنتقل إلى «سلة الغذاء» العالمية عبر ثلاث قنوات:

- التضخم الهيكلي: عندما ترتفع تكلفة التأمين بنسبة 1000%، تضاف هذه الكلفة إلى سعر الوقود، القمح، والسلع الاستهلاكية. نحن نعيش الآن «تضخماً مدفوعاً بالمخاطر الجيوسياسية»، وهو نوع من التضخم لا تستطيع البنوك المركزية علاجه برفع أسعار الفائدة. ارتباك سلاسل الإمداد: هروباً من تكاليف التأمين الباهظة في الخليج أو البحر الأحمر، تضطر السفن لاتخاذ مسارات أطول (مثل طريق رأس الرجاء الصالح). هذا يعني زيادة في زمن الرحلة بنسبة 30%، وزيادة في استهلاك الوقود، ونقصاً في عدد الحاويات المتاحة في السوق العالمية.

- أمن الطاقة: أصبحت مصافي النفط في أوروبا وآسيا تدفع «ضريبة أمنية» غير مرئية. تأمين

سابعاً: التحول نحو «التأمين السيادي» والبدائل الحكومية

أمام عجز السوق الخاص عن استيعاب هذه المخاطر الضخمة، بدأنا نرى عودة «الدولة التدخلية»: صناديق الضمان الحكومية بدأت بعض الدول في إنشاء صناديق سيادية لتأمين سفنها

في وقت التأمين فور اندلاع نزاع مسلح، مما يترك السفن في عرض البحر

ثانياً: زلزال الأقساط.. لغة الأرقام الصادمة

عندما نتحدث عن قفزة من 0.25% إلى 3% أو 10%، فنحن لا نتحدث عن أرقام مجردة، بل عن مئات الملايين من الدولارات التي تضاف إلى كلفة المعيشة العالمية. نموذج محاكاة لكلفة ناقلة نفط: ناقلة نفط عملاقة (VLCC) تبلغ قيمتها السوقية مع شحناتها نحو 250 مليون دولار. في ظروف السلم، كانت كلفة تأمين رحلتها عبر مضيق هرمز لا تتعدى 150,000 دولار. اليوم، مع وصول الأقساط

إلى 3%، قفزت الكلفة لتصل إلى 7.5 مليون دولار للرحلة الواحدة التي قد تستمر أياماً قليلة. هذا الارتفاع الجنوني يعادل ميزانيات تشغيلية لشركات شحن كاملة في سنوات سابقة.

- التقلب الساعي: أصبحت غرف الاكتتاب في «لويزن لندن» تعمل بنظام الطوارئ. في حالات التصعيد المباشر، يتم تعليق عروض الأسعار وإعادة إصدارها كل 60 دقيقة. هذا النوع من «فرط التقلب» (Hyper-volatility) يجعل التخطيط المالي للمستوردين والمصدرين ضرباً من المستحيل.

ثالثاً: مضيق هرمز.. «خناق» الاقتصاد العالمي

يمثل مضيق هرمز الحالة الدراسية الأهم في تاريخ التأمين المعاصر. يمر عبره نحو 21 مليون برميل نفط يومياً، بالإضافة إلى كميات ضخمة من الغاز المسال. سلاح «عدم اليقين»: تترك القوى الإقليمية، وعلى رأسها إيران، أن التأمين هو «الحلقة الأضعف» في النظام الرأسمالي. لا حاجة لإغلاق المضيق عسكرياً؛ يكفي خلق بيئة أمنية مهتزة لترفع شركات التأمين أسعارها، مما يؤدي تلقائياً إلى «خناق» التدفقات التجارية دون إطلاق رصاصة واحدة.

- الانسحاب القسري: سجلت التقارير تراجعاً في حركة الملاحة بنسبة 95% في بعض الفترات الحرجة. لم يكن هذا التراجع بسبب غرق السفن، بل

لأكثر من خمسين عاماً، اعتمدت شركات التأمين الكبرى في لندن ونيويورك وطوكيو على ما يسمى بـ «النماذج الاحتمالية التاريخية». كانت هذه النماذج تفترض أن الحروب هي أحداث «ناسرة» و«محدودة زمنياً». لكن التوترات الأخيرة في منطقة الخليج أثبتت فشل هذه المقاربة.

من الاحتمال إلى الواقع التشغيلي: سابقاً، كان التأمين ضد مخاطر الحرب (War Risk Insurance) يُعد إضافياً وبأسعار زهيدة لا تتجاوز 0.1% إلى 0.25%. اليوم، انتقل الخطر من خانة «ماذا لو حدثت الحرب؟» إلى خانة «كيف ندير الحرب القائمة؟». هذا التحول أجبر الشركات على تبني «التسعير اللحظي»، حيث ترتبط قيمة القسط بالنشاط العسكري اليومي، وحركة المسيرات، وتهديدات الألغام البحرية.

إعادة تعريف الأصول القابلة للتأمين: لم يعد التأمين يغطي السفينة كجسم مادي فقط، بل امتد ليشمل «استمرارية الأعمال». إن التهديد الإيراني للملاحة لم يرفع أسعار تأمين السفن فحسب، بل رفع تكلفة تأمين المنشآت النفطية البرية، ومحطات تحلية المياه، وحتى سلاسل توريد التكنولوجيا الدقيقة التي تمر عبر المنطقة.

إعادة تعريف الأصول القابلة للتأمين: لم يعد التأمين يغطي السفينة كجسم مادي فقط، بل امتد ليشمل «استمرارية الأعمال». إن التهديد الإيراني للملاحة لم يرفع أسعار تأمين السفن فحسب، بل رفع تكلفة تأمين المنشآت النفطية البرية، ومحطات تحلية المياه، وحتى سلاسل توريد التكنولوجيا الدقيقة التي تمر عبر المنطقة.

إعادة تعريف الأصول القابلة للتأمين: لم يعد التأمين يغطي السفينة كجسم مادي فقط، بل امتد ليشمل «استمرارية الأعمال». إن التهديد الإيراني للملاحة لم يرفع أسعار تأمين السفن فحسب، بل رفع تكلفة تأمين المنشآت النفطية البرية، ومحطات تحلية المياه، وحتى سلاسل توريد التكنولوجيا الدقيقة التي تمر عبر المنطقة.

إعادة تعريف الأصول القابلة للتأمين: لم يعد التأمين يغطي السفينة كجسم مادي فقط، بل امتد ليشمل «استمرارية الأعمال». إن التهديد الإيراني للملاحة لم يرفع أسعار تأمين السفن فحسب، بل رفع تكلفة تأمين المنشآت النفطية البرية، ومحطات تحلية المياه، وحتى سلاسل توريد التكنولوجيا الدقيقة التي تمر عبر المنطقة.

إعادة تعريف الأصول القابلة للتأمين: لم يعد التأمين يغطي السفينة كجسم مادي فقط، بل امتد ليشمل «استمرارية الأعمال». إن التهديد الإيراني للملاحة لم يرفع أسعار تأمين السفن فحسب، بل رفع تكلفة تأمين المنشآت النفطية البرية، ومحطات تحلية المياه، وحتى سلاسل توريد التكنولوجيا الدقيقة التي تمر عبر المنطقة.

إعادة تعريف الأصول القابلة للتأمين: لم يعد التأمين يغطي السفينة كجسم مادي فقط، بل امتد ليشمل «استمرارية الأعمال». إن التهديد الإيراني للملاحة لم يرفع أسعار تأمين السفن فحسب، بل رفع تكلفة تأمين المنشآت النفطية البرية، ومحطات تحلية المياه، وحتى سلاسل توريد التكنولوجيا الدقيقة التي تمر عبر المنطقة.

إعادة تعريف الأصول القابلة للتأمين: لم يعد التأمين يغطي السفينة كجسم مادي فقط، بل امتد ليشمل «استمرارية الأعمال». إن التهديد الإيراني للملاحة لم يرفع أسعار تأمين السفن فحسب، بل رفع تكلفة تأمين المنشآت النفطية البرية، ومحطات تحلية المياه، وحتى سلاسل توريد التكنولوجيا الدقيقة التي تمر عبر المنطقة.

إعادة تعريف الأصول القابلة للتأمين: لم يعد التأمين يغطي السفينة كجسم مادي فقط، بل امتد ليشمل «استمرارية الأعمال». إن التهديد الإيراني للملاحة لم يرفع أسعار تأمين السفن فحسب، بل رفع تكلفة تأمين المنشآت النفطية البرية، ومحطات تحلية المياه، وحتى سلاسل توريد التكنولوجيا الدقيقة التي تمر عبر المنطقة.

إعادة تعريف الأصول القابلة للتأمين: لم يعد التأمين يغطي السفينة كجسم مادي فقط، بل امتد ليشمل «استمرارية الأعمال». إن التهديد الإيراني للملاحة لم يرفع أسعار تأمين السفن فحسب، بل رفع تكلفة تأمين المنشآت النفطية البرية، ومحطات تحلية المياه، وحتى سلاسل توريد التكنولوجيا الدقيقة التي تمر عبر المنطقة.

3 المستثمرون يعيدون
تسعير احتمالات
التضخم وتشدد
البنوك المركزية

4 الأسواق الآسيوية
تنقل رسالة قلق
إضافية وتؤكد هشاشة
موجة التفاؤل

5 أسعار النفط تعود
إلى الواجهة وتضغط
على شفهية المخاطرة
في الأسواق

6 الهدنة الأمريكية
الإيرانية تفقد أثرها
سريعاً تحت ضغط
التطورات الميدانية

التوترات الجيوسياسية تعيد رسم قرارات المستثمرين وتختبر مرونة النظام المالي العالمي

الأسواق بين الصدمات والفرص.. هل يصمد التعافي أمام مخاطر العالم؟

- 1 **السيولة والعمق المالي يحافظان على جاذبية الأسواق الأمريكية رغم تصاعد المخاطر والانتقادات**
- 2 **سلاسل الإمداد وشبكات الإنتاج تفرض نفسها كعامل حاسم خارج نطاق النماذج التقليدية**
- 3 **مستويات الدين القياسية تثير تساؤلات حول استدامة الهيمنة النقدية في غياب بدائل قوية**
- 4 **الإصلاحات التنظيمية وتدخلات البنوك المركزية تعزز قدرة الأسواق على امتصاص الأزمات**
- 5 **كبار المستثمرين يحذرون من قرارات الانسحاب السريع ويؤكدون أن التاريخ يكافئ من يصمد**



الجيوسياسية المعقدة. فهذه الأحداث لا تخضع لنماذج التنبؤ التقليدية، ما يجعل تقييم تأثيرها على الأسواق أمراً بالغ الصعوبة.

غالباً ما تميل الأسواق إلى تجاهل هذه المخاطر أو التقليل من شأنها، خاصة في فترات الاستقرار النسبي، لكنها تعود لتتصدر المشهد عند وقوع الأزمات، مسببة تقلبات حادة. هذا السلوك يعكس فجوة في آليات التسعير، ويضع المستثمرين أمام تحديات متزايدة في إدارة محافظهم.

بين التفاؤل والحذر

رغم كل هذه التحديات، لا تزال الأسواق تظهر قدراً من التفاؤل، مدفوعة بتوقعات استمرار النمو في بعض الاقتصادات الكبرى، وتحسن أداء قطاعات معينة. إلا أن هذا التفاؤل يبقى هشاً، وقابلًا للتراجع في أي لحظة مع ظهور تطورات غير متوقعة. لذلك، يتجه العديد من المستثمرين إلى إعادة تقييم استراتيجياتهم، مع التركيز بشكل أكبر على تنوع الأصول وإدارة المخاطر، بدلاً من السعي وراء العوائد المرتفعة فقط. هذه المقاربة تعكس تحولاً في العقلية الاستثمارية، يتماشى مع طبيعة المرحلة الحالية.

والبنوك المركزية على حد سواء، هذه المفارقة تعكس طبيعة المرحلة الحالية، التي تتسم بوجود مخاطر واضحة، لكنها لا تقابلها بدائل جاهزة.

الاقتصاد «المتوسط»... الحلقة المفقودة

من القضايا التي بدأت تحظى باهتمام متزايد، ما يُعرف بـ «الاقتصاد المتوسط»، وهو المستوى الذي يقع بين التحليل الكلي والجزئي. هذا المستوى يشمل شبكات الإنتاج وسلاسل الإمداد والعلاقات الصناعية، وهي عناصر تلعب دوراً حاسماً في تحديد كفاءة الاقتصاد.

ورغم أهميته، لا يزال هذا الجانب يعاني من نقص في النماذج التحليلية، ما يحد من قدرة صناع القرار على فهم التأثيرات الحقيقية للصدمات الاقتصادية، ومع تعقيد الاقتصاد العالمي، أصبح من الضروري تطوير أدوات تحليلية أكثر شمولاً تأخذ هذه العوامل في الاعتبار.

معضلة تسعير الكوارث

التحدي الأكبر الذي يواجه الأسواق اليوم يتمثل في كيفية تسعير المخاطر غير التقليدية، مثل الحروب الممتدة أو الأزمات

الجيوسياسية، إلى جانب التغيرات المناخية والتحويلات الصناعية، أدت إلى خلق اختناقات في تدفق السلع الأساسية، ما انعكس بشكل مباشر على الأسعار ومستويات التضخم.

ولا تقتصر هذه الاختناقات على قطاع الطاقة، بل تمتد إلى صناعات حيوية مثل أشباه الموصلات والمعادن النادرة، التي تُعد مكونات أساسية في الاقتصاد الرقمي الحديث. كما أن نقاط العبور الاستراتيجية، مثل المضائق البحرية، أصبحت تمثل مخاطر جيوسياسية قد تؤدي إلى تعطيل التجارة العالمية في أي لحظة.

الدولار والدين... معادلة معقدة

في ظل هذه التحديات، يظل الدولار الأمريكي محور النظام المالي العالمي، لكنه يواجه في الوقت نفسه ضغوطاً متزايدة. فارتفاع الدين الأمريكي إلى مستويات قياسية يثير مخاوف بشأن الاستدامة المالية، وي طرح تساؤلات حول قدرة الولايات المتحدة على الحفاظ على قوة عملتها على المدى الطويل.

ومع ذلك، فإن غياب بديل قوي ومتكامل للدولار يمنحه نوعاً من «الحصانة المؤقتة»، حيث يظل الخيار الأول للمستثمرين

هذا التماسك النسبي عزز ثقة المستثمرين، وشجعهم على تبني استراتيجيات طويلة الأجل.

الأصول الأمريكية... ملاذ دائم

رغم الانتقادات المتزايدة للسياسات الاقتصادية الأمريكية، لا تزال الولايات المتحدة تحتفظ بمكانتها كوجهة رئيسية لرؤوس الأموال العالمية. فالأسواق الأمريكية تتميز بعمقها الكبير وسيولتها العالية، إضافة إلى تنوع أدائها الاستثمارية، ما يجعلها خياراً مفضلاً في أوقات الاضطراب.

هذا الطلب المستمر يعكس حقيقة مهمة، وهي أن البدائل العالمية لم تصل بعد إلى مستوى المنافسة الكاملة مع السوق الأمريكية. ومع ذلك، فإن استمرار هذه الهيمنة يظل مرهوناً بقدرة الولايات المتحدة على إدارة تحدياتها الداخلية، وعلى رأسها الدين العام المتصاعد.

ضغط سلاسل الإمداد

في المقابل، تبرز سلاسل الإمداد العالمية كأحد أكثر نقاط الضعف في الاقتصاد الدولي. فالتوترات

وأن الأسواق أثبتت تاريخياً قدرتها على امتصاص الصدمات. التجارب القريية، مثل جائحة كورونا والحرب في أوكرانيا، عززت هذا التوجه، حيث شهدت الأسواق تراجعاً حاداً، لكنها سرعان ما استعادت جزءاً كبيراً من خسائرها. هذا النمط المتكرر خلق قناعة متزايدة لدى المستثمرين بأن الأزمات، مهما كانت حدثتها، تحمل في طياتها فرصاً كامنة.

مرونة النظام المالي العالمي

أحد أبرز ملامح المرحلة الحالية هو صعود النظام المالي العالمي أمام صدمات متلاحقة كان من الممكن أن تؤدي، في ظروف سابقة، إلى انهيارات واسعة. ويعود ذلك إلى جملة من العوامل، أبرزها الإصلاحات التنظيمية التي أعقبت الأزمة المالية العالمية في 2008، والتي فرضت معايير أكثر صرامة على البنوك والمؤسسات المالية.

كما لعبت البنوك المركزية دوراً حاسماً في احتواء الأزمات، من خلال تدخلات سريعة ووضوح السيولة عند الحاجة، ما ساهم في منع انتقال الصدمات من الأسواق المالية إلى الاقتصاد الحقيقي بشكل كامل.

في عالم يتسارع فيه إيقاع الأزمات، لم تعد الأسواق المالية تتحرك فقط وفق المؤشرات الاقتصادية التقليدية، بل أصبحت رهينة مباشرة للتطورات الجيوسياسية، التي باتت تلعب دوراً محورياً في تشكيل قرارات المستثمرين. ومع تصاعد التوترات، خاصة في الشرق الأوسط ومناطق استراتيجية أخرى، يجد المستثمرون أنفسهم أمام بيئة غير مسبوقة من عدم اليقين، تتداخل فيها السياسة مع الاقتصاد بشكل عميق.

هذا المشهد المعقد يطرح سؤالاً جوهرياً: هل يمتلك الاقتصاد العالمي القدرة على مواصلة التعافي، أم أن موجة جديدة من الصدمات قد تعيد خلط الأوراق وتدفع الأسواق نحو مسارات أكثر اضطراباً؟

إشارات الطمأنينة من وول ستريت

في خضم هذه التقلبات، برزت رسائل غير مباشرة من داخل دوائر صنع القرار المالي في الولايات المتحدة، تشير إلى ضرورة التروي وعدم الانجرار وراء موجات البيع العشوائي، فقد كشفت تقارير عن لقاءات مغلقة بين مسؤولين حكوميين ومستثمرين كبار، شددت على أن الذعر غالباً ما يقود إلى قرارات خاطئة،

الأسواق العالمية عند مفترق طرق

في المحصلة، تقف الأسواق العالمية اليوم عند مفترق طرق حاسم، تتقاطع فيه مسارات التعافي الاقتصادي مع احتمالات الانزلاق نحو موجات جديدة من الاضطراب، فيعد سنوات من الصدمات المتلاحقة من الجائحة إلى الحروب وصولاً إلى التوترات التجارية أظهرت الأسواق قدرة لافتة على امتصاص الصدمات واستعادة التوازن، مدفوعة بسياسات نقدية مرنة وتدخلات حكومية سريعة، غير أن هذه القدرة لم تلغ المخاطر، بل أخرجتها في كثير من الأحيان، ما يجعل المشهد الحالي أكثر تعقيداً وحساسية تجاه أي تطور مفاجئ.

المرحلة الراهنة لا تتسم فقط بتعدد الأزمات، بل بتشابكها أيضاً، فالعوامل الجيوسياسية لم تعد منفصلة عن الاقتصاد، بل أصبحت محركاً رئيسياً له، سواء عبر تأثيرها على أسعار الطاقة، أو سلاسل الإمداد، أو حتى قرارات الاستثمار طويلة الأجل. وفي ظل هذا التشابك، لم يعد من الممكن قراءة الأسواق من زاوية واحدة، بل باتت تتطلب فهماً متعدد الأبعاد يجمع بين السياسة والاقتصاد والتكنولوجيا في آن واحد.

في هذا السياق، يتغير مفهوم «التعافي» ذاته، فبدلاً من العودة إلى ما كان يُعرف بالحالة الطبيعية، يبدو أن الاقتصاد العالمي

يتجه نحو «طبيعة جديدة» تتسم بارتفاع مستويات التقلب، وتزايد الاعتماد على القرارات السياسية، وتراجع القدرة على التنبؤ الدقيق، هذا التحول يفرض على المستثمرين إعادة صياغة استراتيجياتهم، بحيث لا تقتصر على تعظيم العوائد، بل تمتد إلى بناء قدرات مرنة قادرة على التكيف مع سيناريوهات متعددة. الرهان الحقيقي في المرحلة المقبلة لن يكون فقط على تحقيق الأرباح، بل على جودة إدارة المخاطر، فالمستثمر الذي يستطيع قراءة الإشارات المبكرة للأزمات، وفهم طبيعة المخاطر غير التقليدية مثل النزاعات الممتدة أو الانقطاعات المفاجئة في التجارة

سيكون أكثر قدرة على حماية استثماراته وتحقيق مكاسب مستدامة. وفي المقابل، قد يجد من يعتمد على النماذج التقليدية نفسه عرضة لمفاجآت مكلفة. كما أن التوازن بين التفاؤل والحذر لم يعد خياراً، بل ضرورة استراتيجية، فالإفراط في التفاؤل قد يقود إلى تجاهل المخاطر الكامنة، بينما المبالغة في الحذر قد تعني تفويت فرص حقيقية للنمو. ومن هنا، تبرز أهمية تبني نهج ديناميكي في الاستثمار، يقوم على المراجعة المستمرة للمعطيات، والقدرة على التحرك السريع عند تغير الظروف.

مكاسب أسبوعية قوية للمعادن الثمينة وسط تقلبات الاقتصاد العالمي وتراجع الدولار

الذهب يلمع مجددا.. هل تبدأ موجة صعود جديدة؟

- 1 رهانات خفض الفائدة تدفع الأسعار نحو الأعلى
- 2 تراجع الدولار يعزز شهية المستثمرين للمعادن
- 3 الفضة تتفوق بأداء قوي وتحقق قفزة لافتة
- 4 الذهب يسجل مكاسب أسبوعية مدعومة بالملاد الأمن

استقراراً أو تراجعاً محدوداً. كما أن أي تصعيد في التوترات الجيوسياسية قد يدفع الأسعار إلى مستويات أعلى.

نظرة مستقبلية

تبدو آفاق الذهب والفضة إيجابية على المدى المتوسط، خاصة في ظل استمرار العوامل الداعمة الحالية. كما أن التحولات الاقتصادية، مثل التوجه نحو الطاقة النظيفة، قد تعزز الطلب على الفضة بشكل خاص، ما يمنحها فرصاً أكبر للنمو. وفي ظل هذه المعطيات، من المتوقع أن تظل المعادن الثمينة جزءاً أساسياً من استراتيجيات الاستثمار.

في المحصلة، لا يقتصر الأداء الأخير للذهب والفضة على كونه ارتداداً سعرياً عابراً، بل يعكس تحولاً هيكلياً في نظرة الأسواق العالمية تجاه المعادن الثمينة بوصفها مكوّناً أساسياً في استراتيجيات التحوط وإدارة المخاطر. فقد أعادت التطورات الجيوسياسية، وتذبذب السياسات النقدية، واستمرار الضبابية حول مسار التضخم والنمو، توجيه بوصلة المستثمرين نحو الأصول التي تحتفظ بقيمتها في أوقات الاضطراب.

ويبرز الذهب مجدداً كمرتكز رئيسي في محافظ المؤسسات المالية والبنوك المركزية، التي كثفت مشترياتها في الأشهر الأخيرة، في مؤشر واضح على تنامي الرغبة في تنويع الاحتياطيات بعيداً عن الأصول التقليدية المقيمة بالدولار. في المقابل، تستفيد الفضة من موقعها المزدهر كأصل استثماري ومكوّن صناعي، ما يمنحها زخماً إضافياً في ظل التوسع العالمي في قطاعات الطاقة النظيفة والتكنولوجيا.

هذا التحول لا يعكس فقط حالة قلق مؤقتة، بل يشير إلى إعادة تموضع استراتيجية طويلة الأمد، حيث تتزايد أهمية المعادن الثمينة كأداة لتحقيق التوازن بين العائد والمخاطر. ومع ترقب الأسواق لقرارات البنوك المركزية الكبرى، خصوصاً في ما يتعلق بأسعار الفائدة، تبقى جاذبية الذهب والفضة مرتبطة بشكل وثيق باتجاهات العوائد الحقيقية وقوة الدولار.

وفي ظل بيئة اقتصادية تتسم بالتقلب والتعقيد، يبدو أن المعادن الثمينة لن تكون مجرد ملاذ آمن تقليدي، بل قد تتحول إلى ركيزة ديناميكية تتيح للمستثمرين ليس فقط حماية رؤوس أموالهم، بل أيضاً اقتناص فرص نمو مدروسة، خاصة إذا ما استمرت العوامل الداعمة الحالية في فرض نفسها على المشهد المالي العالمي.



العرض والطلب. ففي الوقت الذي تدعم فيه العوامل الاقتصادية الأسعار، هناك أيضاً عوامل قد تحد من هذا الصعود، مثل تحسن البيانات الاقتصادية أو عودة قوة الدولار.

هذا التوازن يجعل من حركة الذهب أكثر استقراراً مقارنة ببعض الأصول الأخرى، ما يعزز من جاذبيته للمستثمرين.

مؤشرات فنية

تشير التحليلات الفنية إلى أن الذهب قد يواصل الصعود إذا تمكن من اختراق مستويات مقاومة رئيسية.

كما أن الفضة قد تستمر في تحقيق أداء متفوق، خاصة في ظل الدعم الصناعي المتزايد.

وتعكس أحجام التداول المرتفعة اهتماماً متزايداً من قبل المستثمرين، ما قد يدعم الاتجاه الصعودي في الفترة المقبلة.

سيناريوهات محتملة

يمكن رسم عدة سيناريوهات لأداء الذهب خلال الفترة المقبلة، تعتمد على تطورات الاقتصاد العالمي والسياسات النقدية.

ففي حال استمرار ضعف الدولار، وتزايد التوقعات بخفض الفائدة، قد يواصل الذهب صعوده. أما إذا تحسنت البيانات الاقتصادية بشكل ملحوظ، فقد يشهد

إضافة إلى ذلك، فإن الفضة غالباً ما تتحرك بوتيرة أسرع من الذهب في فترات الصعود، وهو ما يجعلها خياراً جذاباً للمستثمرين الباحثين عن عوائد أعلى، رغم ما يحمله ذلك من مخاطر أكبر.

ضغط الدولار

أحد أبرز العوامل التي دعمت صعود الذهب هو تراجع الدولار الأمريكي، حيث توجد علاقة عكسية تقليدية بين الطرفين.

فعندما ينخفض الدولار، يصبح الذهب أقل تكلفة لحائزي العملات الأخرى، ما يؤدي إلى زيادة الطلب عليه. كما أن ضعف الدولار يعكس في كثير من الأحيان توقعات بتيسير السياسة النقدية، وهو ما يعزز جاذبية الأصول غير المرتبطة بعوائد ثابتة. وفي الفترة الأخيرة، شهد الدولار ضعفاً نتيجة تباين البيانات الاقتصادية، وتزايد التوقعات بشأن توجهات الاحتياطي الفيدرالي، وهو ما ساهم بشكل مباشر في دعم أسعار الذهب.

رهانات الفائدة

تلعب أسعار الفائدة دوراً محورياً في تحديد اتجاه الذهب، حيث ترتبط العلاقة بينهما بشكل عكسي في معظم الأحيان.

ففي بيئة الفائدة المرتفعة، يفضل المستثمرون الأصول التي تدر عوائد، مثل السندات، بينما يتراجع الإقبال على الذهب. أما في حال انخفاض الفائدة أو توقع خفضها، فإن الذهب يصبح أكثر جاذبية، نظراً لكونه لا يحمل تكلفة فرصة مرتفعة.

وخلال الفترة الحالية، تشير التوقعات إلى احتمال توجه البنوك المركزية نحو تخفيف السياسة النقدية، أو على الأقل التوقف عن التشديد، وهو ما يدعم الاتجاه الصعودي للذهب.

مخاطر عالمية

لا يمكن فصل أداء الذهب عن السياق الجيوسياسي العالمي، حيث تلعب التوترات السياسية دوراً رئيسياً في تعزيز الطلب على الأصول الآمنة.

ففي ظل استمرار النزاعات في بعض المناطق، وتصاعد التوترات بين القوى الكبرى، يفضل المستثمرون الاحتفاظ بأصول توفر لهم الحماية من المخاطر غير المتوقعة.

كما أن المخاوف المتعلقة بتباطؤ الاقتصاد العالمي، وارتفاع مستويات

اختتمت أسعار الذهب تداولات الأسبوع على ارتفاع ملحوظ، محققة مكاسب تقارب 1.5%، في حين قفزت الفضة بنسبة تقارب 4%، في أداء يعكس تحولات واضحة في مزاج المستثمرين العالميين، وعودة الاهتمام بالأصول الآمنة في ظل حالة عدم اليقين الاقتصادي.

ولم يكن هذا الأداء مجرد تحرك قصير الأجل، بل يعكس بداية مسار أوسع من إعادة التوازن داخل المحافظ الاستثمارية، حيث يسعى المستثمرون إلى تقليل المخاطر المرتبطة بالأصول المتقلبة، كما أن هذه المكاسب جاءت في توقيت حساس، يتسم بتقاطع عدة متغيرات اقتصادية ونقدية، ما يمنحها أهمية أكبر من مجرد تحرك سعري عابر. وفي هذا السياق، تبدو الأسواق وكأنها تعيد اكتشاف الذهب، ليس فقط كأداة للتحوط، بل أيضاً كأصل قادر على تحقيق عوائد في بيئة مليئة بالتقلبات.

تحول السوق

شهدت الأسواق العالمية خلال الأسبوع حالة من إعادة التموضع الاستثماري، حيث اتجهت رؤوس الأموال نحو المعادن الثمينة، بعد موجة تقلبات طالت أسواق الأسهم والعملات.

ويلاحظ أن هذا التحول لم يكن عشوائياً، بل جاء نتيجة قراءة متأنية من المستثمرين للمخاطر المحيطة بالاقتصاد العالمي، بما في ذلك تباطؤ النمو في بعض الاقتصادات الكبرى، واستمرار الضغوط التضخمية، وعدم وضوح مسار السياسات النقدية. كما أن صناديق الاستثمار الكبرى بدأت في تعديل استراتيجياتها، عبر زيادة الانكشاف على الذهب والفضة، في خطوة تعكس تحولاً في النظرة المستقبلية للأسواق، حيث لم تعد الأصول التقليدية قادرة وحدها على توفير الحماية المطلوبة.

قوة الفضة

رغم أن الذهب عادة ما يتصدر المشهد، فإن الفضة كانت النجم الأبرز خلال الأسبوع، بعدما سجلت ارتفاعاً أكبر نسبياً، مستفيدة من مزيج من الطلب الاستثماري والصناعي.

فالفضة تُعد عنصراً أساسياً في العديد من الصناعات، مثل الإلكترونيات والطاقة الشمسية، ما يجعلها مرتبطة بشكل وثيق بالنشاط الاقتصادي العالمي. ومع تزايد الاهتمام بالتحول نحو الطاقة النظيفة، يتوقع أن يشهد الطلب على الفضة نمواً مستداماً خلال السنوات المقبلة.

اتجاهات السوق

تُظهر المؤشرات أن الأسواق تمر بمرحلة إعادة تقييم شاملة، حيث يعيد المستثمرون النظر في توزيع أصولهم.

وفي هذا السياق، لا يقتصر الاهتمام بالذهب على كونه ملاذاً آمناً، بل يمتد إلى كونه أداة استثمارية قادرة على تحقيق عوائد في ظل تقلبات السوق. كما أن هناك توجهاً متزايداً نحو تنويع المحافظ الاستثمارية، بما يشمل المعادن الثمينة، إلى جانب الأصول الأخرى.



رغم فقدان 11 مليون برميل يومياً النفط يسجل أكبر خسارة أسبوعية منذ 2022!



مضيق هرمز يظل نقطة الاختناق الأخطر عالمياً

2

إعادة تسعير المخاطر تُضعف العلاوة الجيوسياسية

1

نجاح المسار الدبلوماسي وتخفيف التوترات، ما يؤدي إلى استقرار نسبي للأسعار عند مستويات أقل، مع بقاء هامش من التقلبات لكن العامل المشترك بين السيناريوهين هو بقاء التقلبات كعنصر أساسي في السوق، ما يعني أن الاستقرار الكامل يبدو بعيد المنال في الأمد القريب، وأن الأسواق ستظل حساسة لأي تطور سياسي أو اقتصادي.

تأثيرات اقتصادية

لا تقف تداعيات هذه التطورات عند حدود سوق النفط، بل تمتد إلى الاقتصاد العالمي ككل. ارتفاع الأسعار يعني ضغوطاً تضخمية إضافية، ما قد يدفع البنوك المركزية إلى تأخير خفض أسعار الفائدة أو حتى تشديد السياسة النقدية في بعض الحالات. كما أن تكاليف الطاقة المرتفعة قد تؤثر سلباً على النمو الاقتصادي، خاصة في الدول المستوردة للنفط، وتزيد من أعباء الميزانيات الحكومية. وفي المقابل، قد تستفيد الدول المصدرة من ارتفاع الإيرادات، لكن ذلك قد يأتي على حساب استقرار الاقتصاد العالمي.

تحول استراتيجي

في المدى الأبعد، قد تسهم هذه الأزمة في تسريع التحول نحو الطاقة المتجددة، وتعزيز الاستثمارات في أمن الطاقة، بما في ذلك تطوير البنية التحتية والتخزين الاستراتيجي. كما قد تدفع الدول إلى إعادة رسم استراتيجياتها الطاقية، سواء عبر تنويع مصادر الإمداد أو تعزيز الإنتاج المحلي، ما يعيد تشكيل خريطة الطاقة العالمية. هذا التحول لا يحدث بشكل فوري، لكنه يتسارع مع كل أزمة جديدة، ما يعكس تغيراً تدريجياً في أولويات الدول.

معادلة أوبك+

يجد تحالف «أوبك+» نفسه أمام معادلة دقيقة ومعقدة: هل يزيد الإنتاج لتعويض النقص وتهدئة الأسعار، أم يحافظ على المستويات الحالية لدعم السوق ومنع انهيار الأسعار مستقبلاً؟ القرار في هذا السياق لا يخضع فقط للحسابات الاقتصادية، بل يتداخل مع اعتبارات سياسية واستراتيجية، خاصة في ظل التوترات الإقليمية والدولية. أي خطوة غير محسوبة قد تؤدي إلى تقلبات إضافية، سواء نحو الارتفاع أو الهبوط، ما يضع التحالف أمام مسؤولية كبيرة في إدارة التوازن بين الاستقرار والعائدات.

طلب متماسك

على الجانب الآخر، لا يزال الطلب العالمي على النفط يظهر مرونة ملحوظة، مدفوعاً بالتعافي الاقتصادي في عدد من الاقتصادات الكبرى، وارتفاع أسعار بدائل الطاقة مثل الغاز الطبيعي. هذا التماسك في الطلب، بالتزامن مع اضطرابات العرض، يخلق بيئة قابلة لانفجار سعري في أي لحظة، خاصة إذا تصاعدت التوترات الجيوسياسية أو فشلت الجهود الدبلوماسية. كما أن استمرار الطلب القوي يعكس بطء التحول نحو مصادر الطاقة البديلة، ما يبقى النفط في موقع محوري ضمن مزيج الطاقة العالمي.

سيناريوهات الأسعار

تتراوح التوقعات بين سيناريوهين متطرفين يعكسان حالة عدم اليقين: استمرار القيود أو التوترات في مضيق هرمز، ما قد يدفع الأسعار إلى مستويات قياسية قد تصل إلى 190 دولاراً للبرميل، مع ما يرافق ذلك من تداعيات اقتصادية واسعة.

التكرير، ما أدى إلى اختلال مزدوج في سلسلة الإمداد: نقص في الخام من جهة، ونقص في المنتجات المكررة من جهة أخرى. هذا الوضع يخلق ضغوطاً مركبة على الأسعار، حيث ترتفع تكاليف الوقود النهائي حتى في حال استقرار أسعار الخام نسبياً، ما يزيد من هشاشة السوق ويجعلها أكثر عرضة لأي اضطرابات إضافية.

تحول هيكل

واحدة من أبرز ملامح المرحلة الحالية هي التحول من توقعات فائض في المعروض إلى عجز فعلي، وهو تحول يعكس خللاً هيكلياً في السوق العالمية. فخلال السنوات الماضية، أدت التقلبات السريعة والضغوط البيئية إلى تقليص الاستثمارات في قطاع النفط، ما حد من قدرة السوق على زيادة الإنتاج بسرعة عند الحاجة. ومع استمرار التوترات الجيوسياسية، قد يتحول هذا العجز من حالة مؤقتة إلى سمة مستمرة، ما يعيد رسم ملامح السوق ويفرض واقعاً جديداً يقوم على شح نسبي في الإمدادات.

مرونة محدودة

رغم وجود طاقة إنتاجية احتياطية لدى بعض الدول، فإن تفعيلها ليس فورياً، ويتطلب وقتاً واستثمارات إضافية، فضلاً عن اعتبارات فنية ولوجستية. كما أن المنتجين خارج تحالف «أوبك+» يواجهون تحديات تتعلق بالبنية التحتية وارتفاع التكاليف والقيود البيئية، ما يحد من قدرتهم على الاستجابة السريعة لأي نقص في الإمدادات. هذه المحدودية في المرونة تعني أن السوق قد تبقى في حالة شد وجذب لفترات أطول، وأن أي صدمة في العرض قد يكون لها أثر ممتد زمنياً، بدلاً من أن تكون عابرة.

لعبت دوراً محورياً في ما يُعرف بإعادة تسعير المخاطر، حيث تم خصم جزء كبير من «العلاوة الجيوسياسية» التي كانت مضافة إلى الأسعار خلال فترات التصعيد. غير أن هذا التراجع لا يعكس انتهاء المخاطر، بل مجرد إعادة تقييم مؤقت لها في ضوء مؤشرات تهدئة نسبية. فالسوق في هذه الحالة تتعامل مع احتمالات وليس حقائق، ما يجعلها عرضة لارتدادات قوية في حال انهيار التفاهات أو ظهور تطورات مفاجئة. هذا النمط من التسعير يعكس تحولاً في عقلية المستثمرين نحو إدارة المخاطر بشكل ديناميكي ومتغير، بدلاً من الاعتماد على سيناريوهات ثابتة.

عق الزجاجة

يبقى مضيق هرمز العامل الأكثر حساسية في معادلة النفط العالمية، إذ يمثل شرياناً رئيسياً لتدفقات الطاقة من الخليج إلى الأسواق العالمية. أي تعطيل في هذا الممر الحيوي لا يؤثر فقط على الإمدادات المباشرة، بل يعيد تشكيل خريطة التجارة العالمية للطاقة، ويجبر الدول المستهلكة على البحث عن بدائل أكثر كلفة وتعقيداً. ومع محدودية الخيارات اللوجستية البديلة، فإن استمرار القيود أو حتى التهديد بها يرفع من احتمالات حدوث صدمات مفاجئة في السوق، ويعزز من تقلبات الأسعار، كما يزيد من أهمية المخزون الاستراتيجي لدى الدول المستوردة.

صدمة العرض

تشير البيانات إلى فقدان ما بين 9 و11 مليون برميل يومياً من الإمدادات خلال فترة قصيرة، وهو رقم يعكس حجم الصدمة التي تعرضت لها السوق في وقت حساس. هذه الخسارة لم تقتصر على الإنتاج الخام، بل امتدت إلى طاقة

تمر أسواق النفط العالمية بمرحلة استثنائية تتسم بتقلبات غير مسبوقة، حيث تراجعت الأسعار بشكل حاد رغم استمرار التوترات الجيوسياسية في واحدة من أكثر مناطق العالم حساسية. هذا التناقض الواضح بين حركة الأسعار والواقع الميداني يعكس تحولاً عميقاً في سلوك السوق، التي لم تعد تتفاعل فقط مع الإمدادات الفعلية، بل باتت تسعّر المستقبل وتراهن على التهديدات قبل تحققها فعلياً. ولم يعد المستثمرون ينظرون إلى الأخبار بوصفها أحداثاً آتية فقط، بل كمؤشرات مبكرة لمسارات محتملة، ما يجعل ردود الفعل أسرع وأكثر حدة، ويحول السوق إلى ساحة استباقية تتقدم فيها التوقعات على الواقع.

معنويات السوق

سجلت أسعار النفط أكبر خسارة أسبوعية منذ عام 2022، في مؤشر واضح على تغير المزاج الاستثماري وتبدل شهية المخاطرة لدى المتعاملين. المستثمرون لم ينتظروا نتائج المحادثات السياسية أو وضوح الرؤية الجيوسياسية، بل بادروا إلى تقليص مراكزهم والانكشاف على الأصول المرتبطة بالنفط، في خطوة تعكس انتقال السوق من «رد الفعل» إلى «التوقع الاستباقي»، هذه الديناميكية الجديدة تعني أن الأسعار أصبحت أكثر عرضة لتحركات حادة وسريعة، حتى دون تغير فعلي في أساسيات العرض والطلب، كما تعني أن الأخبار غير المؤكدة أو التفسيرات السياسية قد اكتسبت وزناً أكبر من البيانات الرسمية في توجيه السوق.

تسعير المخاطر

الهدنة المؤقتة بين إيران والولايات المتحدة

مرحلة جديدة عنوانها عدم اليقين المنهجي

في النهاية، يبدو أن أسواق النفط دخلت مرحلة جديدة عنوانها «عدم اليقين المنهجي»، حيث لم تعد الأسعار تعكس الواقع الحالي فقط، بل مزيجاً معقداً من التوقعات والمخاطر والرهانات السياسية والاقتصادية. وبينما قد تبدو التراجعات الأخيرة مريحة للمستهلكين على المدى القصير،

فإنها قد تكون مجرد هدوء مؤقت يسبق موجة جديدة من التقلبات العنيفة. وفي ظل هذا المشهد، يصبح التعامل مع السوق أكثر تعقيداً، ويتطلب قراءة دقيقة لمجموعة واسعة من العوامل المتداخلة، من الجغرافيا السياسية إلى التحولات الهيكلية في الطلب والعرض.

الطلب العالمي المتماسك يهدد بانفجار سعري مفاجئ

3

معنويات السوق تنقلب نحو التوقع الاستباقي

4

تحول السوق من فائض متوقع إلى عجز فعلي

5

6

تراجع الأسعار رغم التوترات يكشف تحوُّلاً عميقاً



انتعاش واسع في سوق الكريبتو مدعوم بعودة السيولة وتغير المزاج الاستثماري

البيتكوين تسجل أقوى أداء أسبوعي منذ 6 أشهر

1 مكاسب أسبوعية هي الأعلى منذ أكتوبر 2025 تعيد الثقة للسوق

2 تحسن شهية المخاطرة عالمياً يدفع المستثمرين نحو الأصول الرقمية

مرحلة أكثر تعقيداً يمكن وصفها بـ«إعادة التسعير الهيكلي» للأصول الرقمية، حيث لم تعد التقييمات تعتمد فقط على المضاربة أو الزخم قصير الأجل، بل باتت تعكس مزيجاً من الاعتبارات الاقتصادية الكلية، والتبني المؤسسي، وتطور البنية التحتية للتداول. في هذا السياق، يلاحظ أن البيتكوين لم تعد تتحرك بمعزل عن بقية الأصول المالية، بل أصبحت جزءاً من منظومة أوسع تتفاعل مع أسعار الفائدة، والسيولة العالمية، وحتى أداء أسواق الأسهم، هذا الترابط المتزايد يعزز من شرعية البيتكوين كأصل استثماري، لكنه في الوقت ذاته يضعها تحت تأثير مباشر لتقلبات الاقتصاد العالمي، ما قد يزيد من تعقيد حركتها السعرية في المستقبل.

كما أن دخول المؤسسات المالية الكبرى إلى السوق خلال السنوات الأخيرة غير من طبيعة العرض والطلب بشكل ملحوظ، حيث أصبحت تحركات الأسعار أكثر ارتباطاً بالتدفقات الكبيرة بدلاً من التداولات الفردية. وهذا التحول أسهم في تقليل بعض مظاهر الفوضى التي كانت تميز السوق سابقاً، لكنه في المقابل جعلها أكثر حساسية للأخبار الاقتصادية الكبرى، مثل قرارات البنوك المركزية أو بيانات التضخم.

ومن جهة أخرى، فإن التوسع في استخدام البيتكوين، سواء كوسيلة دفع أو كأداة تحوط، بدأ ينعكس تدريجياً على تقييمها، حيث لم تعد تُنظر إليها فقط كأصل مضاربي، بل كجزء من النظام المالي الرقمي الناشئ. هذا التحول يعزز من احتمالات استقرارها على المدى الطويل، لكنه لا يلغي طبيعتها المتقلبة على المدى القصير.

كذلك، فإن التطورات التنظيمية تلعب دوراً متزايد الأهمية في تشكيل مستقبل السوق، حيث تسعى العديد من الدول إلى وضع أطر قانونية أكثر وضوحاً للعملات الرقمية، ورغم أن هذه التنظيمات قد تفرض بعض القيود، إلا أنها في الوقت ذاته تمنح السوق قدرًا أكبر من الشفافية والمصداقية، ما قد يجذب شريحة أوسع من المستثمرين. وفي ضوء هذه المعطيات، يبدو أن البيتكوين تدخل مرحلة جديدة تختلف عن الدورات السابقة، حيث لم يعد الصعود يعتمد فقط على الحماس والمضاربة، بل أصبح مرتبطاً بعوامل أكثر عمقاً واستدامة. وهذا ما قد يجعل أي موجة صعود قادمة أكثر توازناً، لكنها في المقابل قد تكون أبطأ وأكثر ارتباطاً بالتغيرات الاقتصادية العالمية.



دعماً إضافياً لصعود العملات الرقمية، حيث أظهرت تباطؤاً نسبياً في وتيرة ارتفاع الأسعار، ما عزز توقعات تخفيف السياسة النقدية.

وفي بيئة تميل فيها الفائدة إلى الاستقرار أو الانخفاض، تزداد جاذبية الأصول غير التقليدية، وعلى رأسها البيتكوين، التي تستفيد من وفرة السيولة.

كما أن تراجع الضغوط التضخمية يحد من احتمالات تشديد السياسة النقدية، وهو ما يمنح الأسواق دفعة إضافية.

دعم مؤسسي

أحد أبرز العوامل التي تعزز استدامة الصعود يتمثل في عودة التدفقات المؤسسية إلى السوق، حيث سجلت صناديق الاستثمار المرتبطة بالبيتكوين تدفقات إيجابية بعد فترة من النزوح.

كما أن بعض الشركات الكبرى عادت إلى شراء البيتكوين، في خطوة تعكس ثقة طويلة الأجل في هذا الأصل، رغم التقلبات قصيرة المدى.

وتُعد هذه التدفقات عنصراً حاسماً، نظراً لقدرتها على دعم الأسعار وتقليل حدة التقلبات مقارنة بالمضاربات الفردية.

إعادة تموضع

تشير تحركات السوق إلى أن المستثمرين دخلوا مرحلة «إعادة الترميم»، حيث يتم الانتقال من التخارج إلى بناء مراكز تدريجية.

ويعكس هذا السلوك قناعة متزايدة بأن الأسعار الحالية تمثل فرصاً استثمارية، خاصة بعد التصحيح العميق الذي شهده السوق.

كما أن هذه المرحلة عادة ما تكون مقدمة لدورات صعود أطول، إذا ما استمرت العوامل الداعمة.

قاع سعري

تتزايد التوقعات بأن البيتكوين تقترب من تكوين قاع سعري، بعد أن أنهت موجة هبوط استمرت لعدة أشهر.

ورغم ذلك، لا يزال الجدل قائماً بين المحللين، حيث يرى البعض أن السوق قد يشهد مزيداً من التقلبات قبل تأكيد هذا القاع.

سجلت عملة البيتكوين واحدة من أقوى تحركاتها الأسبوعية منذ أشهر، بعدما ارتفعت إلى مستويات تقارب 73 ألف دولار، محققة أفضل أداء أسبوعي منذ أكتوبر 2025، في إشارة واضحة إلى تحول تدريجي في اتجاه السوق بعد فترة طويلة من الضغوط.

هذا الصعود اللافت لم يكن مجرد ارتداد فني عابر، بل يعكس تحسناً ملموساً في بنية السوق، حيث بدأت السيولة تعود تدريجياً، مدفوعة بتغيرات في البيئة الاقتصادية العالمية، وتحسن معنويات المستثمرين.

وتكتسب هذه القفزة أهمية إضافية بالنظر إلى أنها جاءت بعد تراجع حاد فقدت خلالها البيتكوين جزءاً كبيراً من قيمتها منذ ذروتها التاريخية فوق 120 ألف دولار، ما يجعل الأداء الحالي أقرب إلى بداية مرحلة إعادة بناء الثقة.

تحول المزاج

تعكس التحركات الأخيرة تحولاً واضحاً في شهية المستثمرين، حيث بدأت الأسواق العالمية تميل مجدداً نحو الأصول عالية المخاطر، بعد أشهر من الحذر والتخارج. فالستثمرون، الذين كانوا يفضلون السيولة والأصول الدفاعية، بدأوا في إعادة توجيه استثماراتهم نحو الكريبتو، مدفوعين بتحسّن التوقعات الاقتصادية وتراجع المخاطر الجيوسياسية نسبياً.

ولا يقتصر هذا التحول على الأفراد، بل يشمل أيضاً المؤسسات، التي عادت تدريجياً إلى السوق، ما يضيف طباعاً أكثر استقراراً على هذا الصعود.

تأثير سياسي

لعبت التطورات الجيوسياسية دوراً مباشراً في دعم صعود البيتكوين، حيث ساهمت مؤشرات التهديدات الدولية في تخفيف حالة القلق في الأسواق، ودفع المستثمرين نحو الأصول ذات العائد المرتفع. ويعكس ذلك تحولاً في سلوك البيتكوين، التي أصبحت أكثر ارتباطاً بشهية المخاطرة العالمية، بدلاً من كونها مجرد «ملاذئ بديل»، كما كان يُنظر إليها سابقاً.

هذا التغير يعكس نضجاً نسبياً في السوق الرقمية، لكنه يزيد في الوقت نفسه من حساسيتها تجاه الأحداث العالمية.

عامل التضخم

جاءت بيانات التضخم الأمريكية لتشكّل

دورات تاريخية

تاريخياً، تمر البيتكوين بدورات متكررة من الصعود والهبوط، تبدأ بتراجع حاد، ثم استقرار، ثم صعود تدريجي. ويبدو أن السوق حالياً في المرحلة الانتقالية بين الهبوط والتعافي، ما يعزز احتمالات بدء دورة جديدة. وهذا النمط يعزز من ثقة بعض المستثمرين في استمرار الاتجاه الصعودي على المدى المتوسط.

نظرة مستقبلية

على المدى المتوسط، ترتبط آفاق البيتكوين بعدة عوامل، أبرزها السياسة النقدية، والتبني المؤسسي، والتطورات التكنولوجية. كما أن تحسين البنية التحتية لسوق العملات الرقمية قد يسهم في جذب مزيد من المستثمرين، وتعزيز الاستقرار. ورغم التحديات، تبقى البيتكوين أحد أبرز الأصول في الاقتصاد الرقمي.

تسعير جديد

إلى جانب العوامل التقليدية التي تحرك أسعار البيتكوين، بدأت الأسواق تدخل

محرك السيولة

تلعب السيولة العالمية دوراً حاسماً في تحديد اتجاه البيتكوين، حيث يؤدي توفرها إلى دعم الأسعار، في حين يؤدي شحها إلى ضغوط بيعية.

وفي هذا السياق، فإن أي تحول في سياسات البنوك المركزية، خاصة الفيدرالي الأمريكي، سيكون له تأثير مباشر على السوق.

كما أن تحركات المستثمرين الكبار تضيق بعداً إضافياً للتقلبات.

سيناريوهات محتملة

تواجه البيتكوين ثلاثة مسارات رئيسية خلال الفترة المقبلة:

- **مسار صعودي:** مدعوم بتدفقات مؤسسية وتحسن اقتصادي
 - **مسار عرضي:** استقرار مع تقلبات محدودة
 - **مسار هبوطي:** في حال عودة التشديد النقدي أو التوترات
- ويعتمد تحقق أي من هذه السيناريوهات على تطورات الاقتصاد العالمي.

هذا التباين يعكس طبيعة السوق الرقمية، التي تبقى شديدة الحساسية للأخبار والتطورات الاقتصادية.

تعافٍ تدريجي

تشير المؤشرات الفنية إلى أن السوق بدأت تدخل مرحلة تعافٍ تدريجي، مع تسجيل قيعان أعلى، واختراق مستويات مقاومة مهمة.

كما أن ارتفاع القيمة السوقية للعملات الرقمية بشكل عام يعزز من فرضية التعافي، خاصة إذا استمر تدفق السيولة. ومع ذلك، لا يزال هذا التعافي في مراحله الأولى، ويحتاج إلى تأكيد عبر استمرار الزخم.

تقلبات حادة

رغم الأداء الإيجابي، لا تزال البيتكوين أصلاً عالي المخاطر، حيث تتسم بتحركات حادة صعوداً وهبوطاً.

فقدت العملة جزءاً كبيراً من قيمتها خلال الأشهر الماضية، قبل أن تبدأ في التعافي، وهو ما يعكس طبيعتها المضاربية. هذه التقلبات تمثل تحدياً للمستثمرين، لكنها في الوقت ذاته تخلق فرصاً لتحقيق عوائد مرتفعة.

3

تهدئة التوترات السياسية تعزز الإقبال على البيتكوين

5

السوق أمام مفترق طرق بين التعافي المستدام والتقلبات

4

تباطؤ التضخم الأمريكي ينعش رهانات تخفيف الفائدة

مرسيدس-بنز GLE:

بساطة
ساحرة

كتب محمد عطوي

تعود جذور Mercedes-Benz إلى البدايات الأولى لصناعة السيارات في أواخر القرن التاسع عشر، حين وضع كل من كارل بنز وGottlieb Daimler الأسس الأولى لثورة النقل الحديث عبر تطوير أولى المركبات ذاتية الحركة. وقد شكّل اندماج شركتي «دايملر»

و«بنز» لاحقاً نقطة تحول مفصلية، أسفرت عن ولادة علامة حملت اسم مرسيدس-بنز، لتصبح منذ ذلك الحين رمزاً للهندسة الألمانية المتقدمة. وخلال القرن العشرين، لعبت الشركة دوراً محورياً في تطور صناعة السيارات، سواء من خلال إدخال تقنيات مبتكرة

في المحركات أو عبر تطوير معايير جديدة للسلامة والراحة. ومع توسع حضورها العالمي، تحولت مرسيدس-بنز إلى واحدة من أكثر العلامات تأثيراً في تاريخ النقل الحديث، محافظة على مكانتها كشركة ترتبط دائماً بالتطور التقني والتجديد المستمر.

شاشة العرض العريضة عبر كامل عرض المقصورة من السائق إلى الراكب الأمامي، وتتضمن ثلاث شاشات قياس 12.3 بوصة مدمجة تحت سطح زجاجي واحد، مع شاشة مخصصة للراكب الأمامي بشكل قياسي، كما تتوفر شاشة ثلاثية الأبعاد للسائق تضيف بعداً بصرياً مميزاً لتجربة القيادة.

ميكانيكياً

تعتمد Mercedes-Benz GLE كوبيه في نسخها الأعلى أداءً على محرك V8 ثنائي التيربو بسعة 4.0 لتر مدعوم بنظام هجين خفيف، يولد قوة تقارب 603 حصاناً مع عزم دوران يصل إلى نحو 850 نيوتن متر، ما يمنح السيارة استجابة قوية وتسارعاً سريعاً على مختلف السرعات. وترتبط هذه المنظومة بناقل حركة أوتوماتيكي من 9 سرعات مع نظام دفع رباعي دائم يعزز الثبات وتوزيع القوة على العجلات. وتتسارع السيارة من 0 إلى 100 كم/س في نحو 3.7 إلى 4 ثوانٍ تقريباً، مع سرعة قصوى محددة إلكترونياً عند حدود 250 كم/س، كما تعتمد على أنظمة تعليق متقدمة تشمل التعليق الهوائي المتكيف، ما يحقق توازناً بين الطابع الرياضي ومستويات الراحة أثناء القيادة.

وفي النهاية، خلال تجربة Mercedes-Benz GLE كوبيه، يبرز الانطباع الأول في كيفية مزج السيارة بين الطابع الرياضي وحضور سيارات SUV في آن واحد. فالتعامل مع الطريق يبدو أكثر انسيابية مما يوحي به حجم السيارة، مع استجابة واضحة في التوجيه وشعور بالتماسك عند المنعطفات، ما يمنح السائق ثقة مستمرة أثناء القيادة.



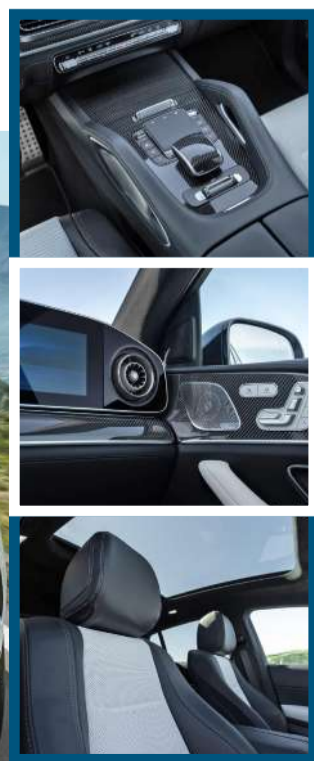
ملحوظة شملت مواد التشطيب والتجهيزات، حيث تم تغطية الجزء العلوي من لوحة القيادة بجلد صناعي عالي الجودة مع خياطة دقيقة. كما يأتي المقود مزوداً بنظام تحكم سهل الاستخدام يعتمد على مفاتيح تفاعلية توفر تجربة تشغيل سلسة. وتحولت فتحات التهوية الأمامية إلى تصميم يضاوي مدمج مع الإضاءة المحيطية، ما يمنح المقصورة طابعاً متناغماً وحديثاً، وعلى صعيد جودة الهواء، يتضمن نظام تنقية الهواء تقنية متقدمة مزودة بفلتر كهربائي قادر على تنقية الهواء من أدق الجزيئات، عبر مراحل متعددة تبدأ بفلتر أولي للجزيئات الكبيرة، ثم فلتر داخلي يقوم بتأيين الجزيئات الدقيقة لضمان أعلى مستويات النقاء، سواء عند إدخال الهواء الخارجي أو أثناء إعادة تدويره داخل المقصورة.

تعتمد المقصورة على بنية عرض رقمية حديثة تضيف طابعاً متطوراً، حيث تمتد

مع عجلات جديدة بقياس 20 بوصة بتصميم مزدوج الأذرع، تضيف مزيداً من الحضور الديناميكي. تعتمد GLE كوبيه على الجيل الجديد من نظام الإضاءة الرقمية المتطور المزود بتقنية الصمامات الثنائية الدقيقة (مايكرو LED) ومعالج قوي، ما يرفع دقة الإضاءة بنسبة تقارب 40% ويزيد من قوة الإضاءة العالية بشكل ملحوظ. وتأتي السيارة مزودة بفتحة سقف بانورامية منزلقة تُعد من الأكبر ضمن فئتها، بمساحة شفافة، إلى جانب إدخال كميات كبيرة من الضوء والهواء النقي إلى المقصورة، مع إمكانية رفع الجزء الزجاجي الأوسط وتحريكه كهربائياً إلى الخلف.

مقصورة تجمع بين الحداثة
واللمسة التقليدية

حصلت المقصورة على تحسينات



حدود الابتكار، وهو ما يتجلى بوضوح في هذا الطراز الجديد الذي يمزج بين رشاقة سيارات الكوبيه وحضور السيارات الرياضية متعددة الاستخدامات.

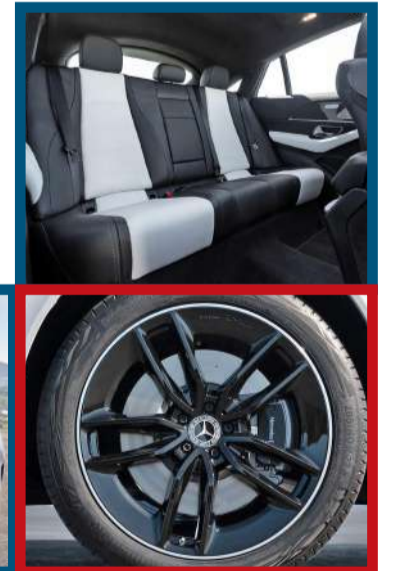
أداء أقوى

تعتمد GLE كوبيه الجديدة على مجموعة مطوّرة من المحركات تمنحها طابعاً أكثر حيوية واستجابة، حيث تبدو السيارة أكثر قوة منذ اللحظة الأولى، مع تسارع أقوى خاصة على الطرق المفتوحة، وفي الوقت ذاته، تحافظ على مستوى عالٍ من الهدوء وانخفاض الاهتزازات، ما يعزز تجربة القيادة المريحة. كما تم تطوير أنظمة الدفع لتواكب معايير الانبعاثات المستقبلية، دون التأثير على سلاسة الأداء، وتبرز النسخة الهجينة القابلة للشحن بقدرتها على قطع أكثر من 100 كيلومتر بالطاقة الكهربائية بالكامل، ما يتيح تنفيذ العديد من الرحلات اليومية بهدوء تام ومن دون انبعاثات.

أنظمة ذكية لدعم السائق

تزود GLE كوبيه بمنظومة متكاملة من الحساسات تضم ما يصل إلى 10 كاميرات خارجية، وخمسة رادارات، و12 مستشعراً فوق صوتي، لرصد البيئة المحيطة بدقة عالية، وتعمل هذه المنظومة بالتكامل مع نظام التشغيل الخاص بالسيارة، المدعوم بمعالج عالي الأداء مبرد بالماء، ما يضمن جاهزية السيارة لاستيعاب التقنيات. وتعتمد السيارة على الذكاء الاصطناعي

في وقت كان يُعتقد فيه أن سوق السيارات الرياضية متعددة الاستخدامات قد بلغ مرحلة التشبع، قدّمت Mercedes-Benz رؤية مختلفة عبر طرح طراز GLE كوبيه، الذي يجمع بين مفهوم SUV التقليدي وخطوط تصميم الكوبيه، ليعكس توجهاً جديداً في إعادة تعريف هذا القطاع وتوسيع حدوده التنافسية. ويأتي هذا الطراز ليعزز حضور فئة GLE ضمن تشكيلة مرسيدس، حيث يهدف إلى تقديم بديل يجمع بين الطابع العملي للسيارات الرياضية متعددة الاستخدامات والهوية التصميمية الأكثر انسيابية. كما يشير إلى تحول تدريجي في فلسفة العلامة، التي باتت تميل إلى المزج بين الفئات بدل الاكتفاء بتصنيفاتها التقليدية، في خطوة تعكس سعيها لمنافسة مباشرة ضمن فئة تنصدها نماذج مثل BMW X6. تواصل Mercedes-Benz ترسيخ مكانتها كأحد أبرز رواد صناعة السيارات، مع إطلاق النسخة الجديدة من GLE كوبيه التي تجمع بين التصميم العصري والتكنولوجيا المتقدمة. فمنذ أن ابتكر Carl Benz أول سيارة قبل نحو 140 عاماً، لم تتوقف العلامة الألمانية عن دفع



في هذه الصفحة، سنأخذكم في رحلة عبر الزمن لنستعرض سلسلة مميزة عن السيارات القديمة، حيث نكشف عن تاريخ كل طراز، تصميمه الفريد، وأبرز الخصائص التي جعلته أيقونة خالدة في عالم السيارات، سوف نتعرف على الطرازات التي شكلت صناعة السيارات، والتقنيات التي سبقت عصرها، والحكايات المرتبطة بها، كما نخوض في تفاصيل التصميم والفخامة والأداء الذي ميز كل سيارة في عصرها. انضموا إلينا لمتابعة روائع الماضي، واستعادة ذكريات السيارات الكلاسيكية التي تركت بصمة لا تنسى في تاريخ السيارات، وللاستمتاع بعالم مليء بالشغف، الطرازات النادرة، والقصص الشيقة وراء كل محرك وعجلة.

بي إم دبليو 507:

حين كان الجمال يصنع الأسطورة



شهدت صناعة السيارات في خمسينيات القرن الماضي ولادة واحدة من أجمل وأندر التحف الكلاسيكية، وهي بي إم دبليو 507، التي لم تكن مجرد سيارة رودستر فاخرة، بل رمزاً لفلسفة تصميمية جمعت بين الجراءة والأناقة في آن واحد. فمنذ ظهورها في منتصف الخمسينيات، استطاعت هذه السيارة أن تفرض حضورها كأيقونة خالدة في تاريخ بي إم دبليو، رغم محدودية إنتاجها وتحدياتها التجارية الكبيرة.

تعد بي إم دبليو 507 واحدة من أبرز سيارات رودستر التي أنتجتها الشركة الألمانية بين عامي 1956 و1959، ولا تزال حتى اليوم تُصنّف كتحفة تصميمية خالدة في تاريخ صناعة السيارات.

جاءت فكرة تطويرها من المستورد ماكس هوفمان عام 1954، حين اقترح إنتاج نسخة رودستر مبنية على طراز 502 لمنافسة سيارات جاكوار ومرسيدس-بنز.

وبناءً على ذلك، تم تكليف المصمم الكونت ألبرت فون غوريتس بتطوير التصميم، فيما تولى المهندس فريتز فريدلر الجانب

الميكانيكي باستخدام مكونات قائمة لتقليل التكاليف.

ظهرت السيارة لأول مرة في معرض فرانكفورت 1955، وبدأ إنتاجها في 1956، لكن تكلفتها المرتفعة رفعت سعرها بشكل كبير، ما جعلها بعيدة عن الهدف التجاري

الأولي. ورغم أنها صُممت لإحياء الصورة الرياضية لبي إم دبليو، إلا أنها سببت خسائر كبيرة للشركة، حيث لم يتجاوز الإنتاج 252 سيارة فقط قبل توقفه في 1959، قبل أن تنقذ الشركة لاحقاً عبر نماذج أقل تكلفة واستثمارات جديدة.



خط الإنطلاق

5 نصائح ضرورية قبل القيادة

1 ضعف الكهرباء في السيارة يهدد مروحة التبريد



تعمل مروحة تبريد المحرك عبر نظام كهربائي حساس يعتمد على استقرار الجهد. وأي انخفاض في التيار أو خلل في وحدة التحكم قد يؤدي إلى ضعف أدائها أو توقفها بالكامل. وعند انخفاض الكهرباء، لا تصل المروحة للسرعة المطلوبة، ما يرفع حرارة المحرك ويؤثر على كفاءته.

2 لمبة التعليق الهوائي تنذر بخلل مبكر

يشير ظهور لمبة التعليق الهوائي إلى خلل في النظام قد يكون بسبب تسرب في أكياس الهواء، أو عطل في الحساسات، أو تلف مكونات التعليق نتيجة الطرق الوعرة، ويُعد هذا التحذير إنذاراً مبكراً يستدعي الفحص الفوري لتجنب تفاقم العطل وفقدان التحكم بارتفاع السيارة.

3 العمر الافتراضي لسير الكاتينة



يتراوح العمر الافتراضي لسير الكاتينة بين 65,000 و160,000 كيلومتر بحسب نوع السيارة وطبيعة الاستخدام. ويُعد هذا السير أساسياً في ضبط تزامن عمل المحرك، وأي تلف أو انقطاع مفاجئ قد يسبب أضراراً جسيمة مثل كسر الصمامات أو تلف المكابس. لذلك يُنصح باستبداله وفق جدول الصيانة المعتمد من الشركة المصنعة.

4 تبخر الوقود في الأجواء الحارة

قد تؤدي درجات الحرارة المرتفعة إلى زيادة تبخر الوقود. ويمكن تقليل هذه المشكلة عبر ركن السيارة في أماكن مظلة والتأكد من سلامة نظام الوقود وصيانته بشكل دوري.

5 طرق فعالة لتبريد السيارة في الصيف

يفضّل ركن السيارة في أماكن مظلة لتقليل تعرضها لأشعة الشمس المباشرة. وإذا لم يتوفر الظل، يمكن استخدام أقيات الشمس على الزجاج الأمامي والخلفي. كما يُنصح بفتح النوافذ قليلاً عند الوقوف للسماح بتجديد الهواء وتقليل تراكم الحرارة داخل المقصورة.

أخبار وقصص من العالم... بعجلت

Denza تدخل أوروبا طموح صيني في سوق السيارات الكهربائية

من كل زاوية على كوكبنا، تخرج حكايات وأحداث قد تبدو للوهلة الأولى بعيدة عن عالم المركبات، لكنها في جوهرها تتقاطع معه بطريقة أو بأخرى. سواء كانت ابتكارات تقنية في أقاصي الشرق، أو مغامرات قيادة في طرق وعرة بأميركا الجنوبية، أو حتى قوانين جديدة تُعيد تشكيل مفهوم التنقل في أوروبا، كل قصة هناك تدور عجلاتها في اتجاه واحد... عالم التنقل الذكي والمحركات المتطورة.



والمواصفات لكسب ثقة المستهلك. ويُعد دخول السوق الأوروبي جزءاً من استراتيجية أوسع لمجموعة BYD لتعزيز انتشارها عالمياً عبر علامات مختلفة، حيث تمثل Denza الوجه الفاخر ضمن هذا التوجه.

وفي المقابل، لا تزال العلامة غير منتشرة بشكل واسع في الشرق الأوسط، إلا أن توسعها الأوروبي قد يمهّد لخطوات مستقبلية في أسواق جديدة مع تزايد الطلب على السيارات الكهربائية الفاخرة.

معايير الجودة والتقنيات. ويأتي هذا التوسع ضمن تصاعد المنافسة في أوروبا مع دخول شركات صينية متعددة إلى قطاع السيارات الكهربائية، ما يفرض على Denza تقديم قيمة واضحة من حيث السعر

أعلنت شركة Denza التابعة لمجموعة BYD عن خططها لدخول السوق الأوروبي، في خطوة تعكس توسع العلامات الصينية في قطاع السيارات الكهربائية خارج أسواقها المحلية.

وتستهدف Denza الفئة الفاخرة من السيارات الكهربائية، مقدمة تصاميم حديثة وتجهيزات متطورة، ما يضعها في منافسة مباشرة مع العلامات الأوروبية المعروفة في سوق يتسم بارتفاع

خياراتنا

حماية المقاعد الجلدية من الشمس بمربطبات مخصصة



تتأثر المقاعد الجلدية في السيارات بشكل كبير بأشعة الشمس المباشرة، ما قد يؤدي إلى تشققها وبهتان لونها مع الوقت. ولحمايتها، يُنصح باستخدام مربطبات مخصصة للجلد تعمل على الحفاظ على مرونته وجودته وتقليل تأثير الحرارة وأشعة الشمس.

اقتصاد الصين ورحلة التنمية

10

دفع نمو الصناعات الحديثة وتسريع التحول الاقتصادي

كتب جورج حبيب

يشهد الاقتصاد الصيني تحولات كبيرة ومتسارعة أثرت على مسارات التنمية في مختلف المناطق، متأثرة بالعوامل الداخلية والخارجية على حد سواء. إن دراسة هذه التحولات وتحليل ديناميكيات

النمو والفجوات الاقتصادية بين المناطق الشرقية والوسطى والغربية يُعد مفتاحاً لفهم استراتيجيات التنمية الصينية، وتقييم أثر السياسات الحكومية، واستشراف فرص المستقبل الاقتصادي للبلاد.

تهدف هذه السلسلة من المقالات إلى تقديم رؤية شاملة لمسار الاقتصاد الصيني، من خلال استعراض التحولات الهيكلية، ومؤشرات الأداء، والتحديات، والفرص التي تواجه التنمية على المدى الطويل.



مغوليا الداخلية وشانشي، إضافة إلى مدينة تشونغتشينغ، في المراكز الثاني والثالث والرابع على التوالي، بما يعكس تمتعها بقوة نمو كبرى مرتفعة نسبياً. وفي المراتب المتوسطة، جاءت مقاطعات شينجيانغ ويوننان وقوانغشي في المراكز من الخامس حتى السابع، حيث تتمتع بمستوى متوسط من القوة الاقتصادية الكلية. بينما احتلت مقاطعات قانسو ونيغشيا وتشينغهاي المراكز الأخيرة، ما يعكس ضعفاً نسبياً في مستويات التنمية الاقتصادية مقارنةً بقية مناطق الغرب.

سمات التطور المالي

تكشف نتائج التحليل العام للمناطق غرب الصين عن مجموعة من السمات البنوية، أبرزها وضوح ظاهرة عدم التوازن في التطور المالي بين المقاطعات، سواء على المستوى الاستراتيجي أو الديناميكي. فقد أظهرت مناطق جنوب غرب الصين تفوقاً واضحاً على مناطق شمال غرب الصين في مجال المنافسة المالية، خاصة مع استمرار تصدق مقاطعة سيتشوان للمركز الأول لسنوات متتالية، ما جعل من عملية اللحاق بها أمراً بالغ الصعوبة لبقية المقاطعات. كما امتد هذا الاختلال ليشمل الهيكل المالي الداخلي للمقاطعات نفسها، حيث برز تفاوت واضح في مستويات تطور الحجم المالي والكفاءة والبيئة المالية، ما يعكس عدم توازن عام في مسار التنمية المالية الإقليمية.

تشكل هيكل مالي هرمي

تشير مسارات التطور غير المتوازن للمنافسة المالية في مناطق الغرب إلى تبلور تدريجي لهيكل مالي إقليمي أكثر وضوحاً، فبعد تأثيرات الأزمة المالية العالمية، وأزمة الديون الأوروبية، وتقلبات أسعار الصرف المرتبطة بارتفاع قيمة اليوان الصيني، بدأت تشكل ملامح نظام مالي إقليمي جديد في غرب الصين. ولا يمكن وصف هذا الهيكل بأنه نظام تجميعي بسيط، بل هو أقرب إلى هيكل هرمي متدرج، نتج عن تراكم الثروات

وتحويل المناطق المنكوبة إلى مناطق نمو نشطة. وفي هذا الإطار، أعادت المقاطعة توجيه أولوياتها نحو دعم التطور الصناعي وتعزيز النمو الاقتصادي، لتشهد في عام 2010 تقدماً ملحوظاً في مستوى الانفتاح على الخارج، خاصة في مجالات جذب الاستثمارات الأجنبية والتعاون التجاري، إلى جانب تحسن واضح في هيكلية التحول الصناعي.

وقد برزت قطاعات الصناعات الإلكترونية، وتصنيع السيارات، وصناعة النفط والغاز كأحد محركات النمو الجديدة في المقاطعة. كما سجلت التجارة الخارجية أداءً قوياً، حيث بلغ إجمالي النقد الأجنبي الفعلي داخل سيتشوان نحو 533.64 مليار يوان، فيما بلغت الاستثمارات الأجنبية المستغلة فعلياً 7.01 مليارات دولار. كما وصل إجمالي حجم الواردات والصادرات إلى 32.78 مليار دولار، بزيادة بلغت 35% مقارنةً بالعام السابق، في حين بلغ حجم المشاريع المتعاقد عليها نحو 4 مليارات دولار. وعلى صعيد البيئة الاستثمارية، ارتفع عدد الشركات المدرجة ضمن قائمة أكبر 500 شركة عالمية داخل المقاطعة إلى 160 شركة، كما حصلت منطقة تشنغدو للتجارة الحرة على اعتماد حكومي رسمي، في حين ارتفع عدد القنصليات الأجنبية بمقدار أربع قنصليات، وبلغ عدد مدن الصداقة الدولية 34 مدينة.

ورغم هذا التقدم، فقد أثرت كارثة الزلزال على صورة المقاطعة كوجهة سياحية آمنة، ما أدى إلى تراجع ترتيبها في مؤشر الانفتاح السياحي إلى المركز السابع، رغم استمرار تحسن مؤشرات الاستثمار والتجارة والتعاون الدولي.

المنافسة الكلية

أظهرت نتائج التحليل الاستراتيجي لمؤشر المنافسة الكلية للاقتصاد في مناطق غرب الصين ومقاطعاتها تصدق مقاطعة سيتشوان للمركز الأول، باعتبارها صاحبة القوة الكلية الأكبر في مجال التنمية الاقتصادية، وجاءت بعدها مقاطعات

الإقليمية واختلاف مستويات التنمية بين المقاطعات، بما يعكس إعادة تشكيل الخريطة المالية للمنطقة وفق ديناميكيات النمو والتفاوت الاقتصادي.

تسريع تطور الصناعات الحديثة

في ظل حالة الانعاش البطيء للاقتصاد العالمي، أصبح الحفاظ على نمو مستقر في مناطق غرب الصين هدفاً بالغ الأهمية، لا يرتبط فقط بأداء الاقتصاد الصيني ككل، بل يمتد ليشمل تعزيز مستويات المعيشة ورفع جودة الحياة للسكان في تلك المناطق.

وقد أظهرت التجارب التنموية داخل الصين وخارجها أن تسريع وتيرة تطور الصناعات الحديثة، إلى جانب التوسع في مسار المدن، يُعد من أهم المحركات لتحقيق نمو اقتصادي متسارع ومستدام.

التحول الصناعي

في هذا السياق، يفرض واقع تطور الصناعات الحديثة والتمدن في مناطق الغرب ضرورة العمل على مجموعة من المحاور الأساسية، أبرزها:

أولاً: تحسين البيئة الاستثمارية وتطوير قطاع الخدمات الإنتاجية يتطلب ذلك تسريع تحديث الأنظمة الاقتصادية، وتطوير بيئة داعمة لنمو قطاع الخدمات الإنتاجية، مع تعزيز دور

كما يشمل ذلك دعم الائتمان المالي وتشجيع مختلف أشكال الاستثمار، سواء من الدولة أو الكيانات الجماعية أو الأفراد أو المستثمرين الأجانب، في قطاع الصناعة

الثالثة، بما يشمل الاستثمارات النقدية والعقارية والتقنية والخدمية.

ويبرز في هذا الإطار الاهتمام المتزايد بالخدمات الإنتاجية، مثل الاستشارات والمعلومات والوساطة والدعم الفني والخدمات المالية والتجارة الإلكترونية وتدريب الكوادر، إضافة إلى خدمات النقل والشحن، بما يعزز التكامل بين القطاع الصناعي وقطاع الخدمات ضمن استراتيجية "الدفع الثنائي" والتفاعل المتبادل بينهما.

ثانياً: توسيع نطاق التنمية الحضرية وتعزيز وظائف المدن

يتطلب تطوير المدن في مناطق الغرب توسيع الإطار العمراني والاقتصادي للمدن، إلى جانب تعزيز نقاط القوة الخاصة بكل مدينة، بما يرفع من كفاءة وظائفها ويطور بنيتها التحتية.

ويُعد هذا التوجه أساساً لبناء تنمية حضرية مستدامة، تدعم النمو طويل الأمد وتضمن تكامل المدن ضمن منظومة تنموية أكثر توازناً وفعالية.

للحديث بقية

تسريع تطور الصناعات الحديثة ودورها في دعم النمو الاقتصادي

الفجوة التنموية بين مناطق الجنوب الغربي والشمال الغربي

اختلال التوازن في التطور المالي بين مناطق الاقتصاد الإقليمي

تسريع الارتقاء الصناعي وتعزيز تنافسية المؤسسات

أدوات السوق في تحقيق الكفاءة البيئية للمؤسسات الكبرى. ويؤكد ذلك تعزيز التعاون الصناعي بين شرق وغرب الصين، من خلال نقل الصناعات وتطوير آليات التكامل الإقليمي، بما يقوم على شراكة تجمع بين دور الحكومة، وآليات السوق، وبنية المؤسسات، والمشاركة المجتمعية، في إطار منظومة تنموية متكاملة.

الصغيرة والمتوسطة عبر توسيع قنوات التمويل المباشر، بما في ذلك أسواق المال وصناديق الاستثمار الصناعية، إلى جانب تعزيز الإرشاد والدعم الفني لتمكينها من الاندماج في سلاسل الإنتاج والصناعات الميزة. كما يتضمن التوجه تكثيف الجهود في مجالات ترشيد استهلاك الطاقة، وخفض الانبعاثات، ومعالجة التلوث، عبر آليات إدارة الطاقة وتوظيف

دور الصناعات الاستراتيجية الناشئة والصناعات التحويلية، ودعم قطاع الخدمات الإنتاجية بما يسهم في رفع كفاءة الصناعات التقليدية وتطويرها. كما يشمل التوجه دعم الصناعات المستقبلية مثل الطاقة الجديدة، والمواد المتقدمة، والأدوية الحيوية، وصناعة المعدات عالية الكفاءة، بما يعزز بناء قواعد صناعية حديثة ويقوي القدرة التنافسية الذاتية. وفي السياق ذاته، يتم التركيز على دعم المؤسسات

يُعد قطاع الصناعة أحد المحركات الأساسية للتنمية الاقتصادية الإقليمية، حيث يشكل تسريع الارتقاء الصناعي وتعزيز تنافسية المؤسسات توجهاً استراتيجياً طويل الأمد في مناطق غرب الصين. ويرتكز هذا التوجه على عدة محاور رئيسية، أبرزها تسريع التحول الصناعي من النموذج القائم على الموارد إلى نموذج أكثر تنوعاً، إلى جانب تعزيز

تدفقات العائلات الشرق أوسطية قصيرة الأجل تعزز الأسعار

إيجارات لندن الفاخرة ترتفع بدعم الطلب الخليجي



ارتفعت الإيجارات في أعلى أحياء لندن خلال مارس، مدفوعة بزيادة الطلب قصير الأجل من العائلات القادمة من الشرق الأوسط، ما عزز تأثير اللوائح التنظيمية المرتقبة على جانب المعروض.

تراجع عدد العقارات المعروضة للإيجار خلال الربع الأول في المناطق المركزية والخارجية الفاخرة بلندن بنسبة 8% مقارنة بالعام السابق، بحسب بيانات «رايموف» (Rightmove) التي جمعتها شركة الوساطة العقارية «نايت فرانك» (Knight Frank)، في وقت ارتفع فيه عدد المستأجرين المحتملين الجدد بنسبة 7%.

في المقابل، صعدت الإيجارات في وسط لندن الفاخر، الذي يشمل الأحياء باهظة التكلفة مثل كنسينغتون ويستمنستر، بنسبة 1.2% خلال العام المنتهي في مارس، بينما سجلت المناطق الخارجية الفاخرة، التي تضم أحياء مثل باترسي وهامبستيد، زيادة بلغت 2.8%.

نقص في المعروض

كان المعروض من العقارات يتراجع بالفعل قبل دخول قانون حقوق المستأجرين حيز التنفيذ هذا الشهر، وهو ما سيصعب على الملاك إخلاء المستأجرين. كما تسهم زيادة تكاليف الرهن

العقاري، المرتبطة بارتفاع توقعات التضخم على خلفية حرب إيران، إلى جانب تصاعد الاستفسارات من عائلات تسعى للعودة إلى لندن من الشرق الأوسط بسبب النزاع، في تعميق الاختلال، بحسب «نايت فرانك».

فقد قال ديفيد مومبي، رئيس قسم تأجير العقارات في وسط لندن الفاخر لدى «نايت فرانك»: «لاحظنا تدفقاً ملحوظاً في الاستفسارات من الشرق الأوسط لأشخاص يبحثون عن عقود

إيجار قصيرة الأجل لا تتجاوز ستة أشهر». وأضاف: «هؤلاء غالباً ما يكونون من مواطني بريطانيا أو أوروبا أو أميركا الشمالية، انتقلت عائلاتهم مؤخراً إلى الشرق الأوسط، لكنها تمتلك بالفعل شبكة علاقات في لندن».

في أعقاب إعلان وقف إطلاق النار لمدة أسبوعين، بدأ بعض العاملين الاستعداد للعودة إلى الخليج، في حين يفضل آخرون التريث لمراقبة مدى صمود الهدنة.

معلومة ورقم

164
مليار دولار

قالت وزارة الخزانة الأميركية إن الحكومة الاتحادية أفادت بارتفاع عجز الميزانية في مارس أربعة مليارات دولار، بما يعادل 2%، إلى 164 مليارات مقارنة بالفترة ذاتها من العام الماضي.

تحذير أوروبي من نقص وقود الطيران

حذرت هيئة المطارات الأوروبية «مجلس المطارات الدولي - أوروبا» من احتمال حدوث نقص حاد في وقود الطائرات داخل الاتحاد الأوروبي، في حال استمرار إغلاق مضيق هرمز خلال الأسابيع الثلاثة المقبلة، ما قد يهدد حركة النقل الجوي ويؤثر سلباً على الاقتصاد الأوروبي.

وأوضحت الهيئة أن الواردات من منطقة الخليج تمثل نحو 50% من واردات أوروبا من وقود الطيران، ما يجعل الإمدادات عرضة لاضطرابات كبيرة في حال استمرار تعطل الملاحة عبر المضيق، خاصة مع اقتراب موسم السفر الصيفي الذي يشهد نزوة الطلب على الرحلات الجوية.

وأعرب المدير العام للهيئة أوليفيه يانكوفيتش، في رسالة وجهها إلى مفوضي الطاقة والسياحة في الاتحاد الأوروبي، عن قلق متزايد لدى المطارات الأوروبية بشأن توفر الوقود، محذراً من أن «أزمة الإمدادات قد تؤدي إلى تعطيل شديد في عمليات المطارات والربط الجوي، مع مخاطر اقتصادية كبيرة على المجتمعات المحلية وأوروبا ككل».

وأضاف أن استمرار تعطل المرور عبر مضيق هرمز بشكل مستمر خلال الأسابيع الثلاثة المقبلة قد يجعل «نقص وقود الطائرات على مستوى الاتحاد الأوروبي واقعاً لا مفر منه».

وأشار إلى أن عدة شركات طيران حول العالم بدأت بالفعل تقليص رحلاتها ورفع أسعار التذاكر بسبب مخاوف نقص الوقود.

وأوضحت الهيئة أن الواردات من منطقة الخليج تمثل نحو 50% من واردات أوروبا من وقود الطيران، ما يجعل الإمدادات عرضة لاضطرابات كبيرة في حال استمرار تعطل الملاحة عبر المضيق، خاصة مع اقتراب موسم السفر الصيفي الذي يشهد نزوة الطلب على الرحلات الجوية.

وأعرب المدير العام للهيئة أوليفيه يانكوفيتش، في رسالة وجهها إلى مفوضي الطاقة والسياحة في الاتحاد الأوروبي، عن قلق متزايد لدى المطارات الأوروبية بشأن توفر الوقود، محذراً من أن «أزمة الإمدادات قد تؤدي إلى تعطيل شديد في عمليات المطارات والربط الجوي، مع مخاطر اقتصادية كبيرة على المجتمعات المحلية وأوروبا ككل».

وأضاف أن استمرار تعطل المرور عبر مضيق هرمز بشكل مستمر خلال الأسابيع الثلاثة المقبلة قد يجعل «نقص وقود الطائرات على مستوى الاتحاد الأوروبي واقعاً لا مفر منه».

وأشار إلى أن عدة شركات طيران حول العالم بدأت بالفعل تقليص رحلاتها ورفع أسعار التذاكر بسبب مخاوف نقص الوقود.

درشة اقتصادية

نماذج المؤسسات: الخروج بحسابات دقيقة لا بالعاطفة

جني الأرباح.. البوصلة الحقيقية لاستدامة العوائد في الأسواق المالية

1 قاعدة أونيل: مكاسب متدرجة أم موجات استثنائية؟

2 أسواق السلع: الدولار والدورات الموسمية يحددان التوقيت

لا يُقاس نضج استراتيجية التداول بدقة نقاط الدخل بقدر ما يُقاس بمدى انضباط آليات الخروج. فبالنسبة للمستثمر المحترف، لا يُعد جني الأرباح خطوة عشوائية، بل عملية متعددة الأبعاد تجمع بين إدارة المخاطر، وقراءة التقلبات، والانضباط النفسي. وفي حين يشغل كثير من المستثمرين الأفراد بالبحث عن الأصول منخفضة القيمة، يدرك المستثمر الخبير أن الثروة تبقى نظرية إلى أن تتحقق عبر تصفية منهجية ومدروسة للمراكز.

تعتمد المؤسسات الاستثمارية على نماذج كمية متقدمة لتحديد نقاط الخروج، وترفض في الغالب الأهداف الثابتة كنسب مئوية. ويُعد مؤشر متوسط النطاق الحقيقي (ATR) أحد أهم الأدوات المستخدمة، إذ يقيس نطاق الحركة الفعلية للأصل من خلال مقارنة أعلى وأدنى الأسعار والإغلاق السابق. وتلجأ المؤسسات إلى حساب متوسط هذا المؤشر عادةً على مدى 14 فترة زمنية، ثم تحديد مستويات جني الأرباح كنسب منه، غالباً ضمن نطاق يتراوح بين 0.5 إلى 1 مرة من قيمة ATR، مع إمكانية رفعه في حال وجود زخم قوي.

النماذج الموسمية

كما تلعب النماذج الموسمية دوراً مهماً في تحديد توقيت الخروج، إذ تشير الدراسات إلى أن تصفية المراكز قبل الذروة الموسمية بفترة قصيرة قد تحقق عوائد أفضل معدلة حسب المخاطر. وقد ظهر ذلك بوضوح في أداء الذهب خلال 2025، حيث سجل مستويات قياسية متعددة، لكنه شهد أيضاً موجات جني أرباح قصيرة الأجل رغم قوة أساسياته.

في المحصلة، يمثل جني الأرباح جوهر العملية الاستثمارية، إذ يجمع بين التحليل الكمي والرؤية السلوكية والخبرة التاريخية. وفي بيئة الأسواق الحالية، لم يعد الهدف هو اقتناص القمة المثالية، بل إدارة الخروج بشكل تدريجي ومنضبط. فالمستثمر الذكي يركز على حماية رأس المال وتحويل الأرباح غير المحققة إلى مكاسب فعلية، مدركاً أن النجاح الحقيقي لا يتحقق عند الشراء، بل عند الخروج في الوقت المناسب.



وتتمثل إشارة الخروج لديه في تآكل الميزة التنافسية المستدامة، كما حدث في قراره بالخروج من قطاع الطيران خلال عام 2020، في المقابل، ينظر جورج سوروس إلى الأسواق من منظور «الانعكاسية»، حيث يرى أن التفاعل بين توقعات المستثمرين والواقع الاقتصادي يخلق دورات متصاعدة أو منهاره، ويكون الخروج مناسباً عند اتساع الفجوة بين الأسعار والأساسيات.

أما جيسي ليفرمور، أحد أشهر المضاربيين تاريخياً، فقد ركز على مبدأ «الصبر مع الاتجاه»، حيث اعتبر أن الثروة تُبنى عبر الانتظار لا عبر التداول المستمر، ومع ذلك، كان حاسماً في

بعد مسار صعودي طويل. وتتجلى هذه المرحلة في ارتفاعات سريعة تتراوح بين 25% و 50% خلال أسابيع قليلة، مصحوبة بفجوات سعرية حادة ونشاط تداول غير اعتيادي. وغالباً ما تُعد هذه الإشارات دافعاً قوياً لجني الأرباح، إذ نادراً ما تعود الأسعار إلى تلك القمم سريعاً.

نهج مختلف

أما في الاستثمار طويل الأجل، فيتبنى وارن بافت نهجاً مختلفاً، حيث لا يعتمد على المؤشرات الفنية بقدر اعتماده على أساسيات الشركة.

تعمد المؤسسات الاستثمارية على نماذج كمية متقدمة لتحديد نقاط الخروج، وترفض في الغالب الأهداف الثابتة كنسب مئوية. ويُعد مؤشر متوسط النطاق الحقيقي (ATR) أحد أهم الأدوات المستخدمة، إذ يقيس نطاق الحركة الفعلية للأصل من خلال مقارنة أعلى وأدنى الأسعار والإغلاق السابق. وتلجأ المؤسسات إلى حساب متوسط هذا المؤشر عادةً على مدى 14 فترة زمنية، ثم تحديد مستويات جني الأرباح كنسب منه، غالباً ضمن نطاق يتراوح بين 0.5 إلى 1 مرة من قيمة ATR، مع إمكانية رفعه في حال وجود زخم قوي.

دور محوري

إلى جانب ذلك، يلعب الانحراف المعياري دوراً محورياً في تقييم سلوك الأسعار، إذ يحدد مدى ابتعاد السعر عن متوسطه، وعندما ترتفع قراءته، يُفسر ذلك على أنه مؤشر على تقلبات حادة، ما يدفع المستثمرين إلى تصحيح أوامر وقف الخسارة أو البدء في تقليص المراكز، تحسباً لعودة السعر إلى متوسطه الطبيعي.

في سياق أسهم النمو، تبرز منهجية ويليام

إدارة الاعلان

جان حنا

advertisement.aalamaleqtisad@gmail.com

لارسال الأخبار

إدارة التحرير

info@aalamaleqtisad.com

مدير التحرير

نادين شعيتو

editor@aalamaleqtisad.com

رئيس التحرير

ميشيل وليام

+961 81671128

editor@aalamaleqtisad.com